عميد أركان الحرب
م. كمال عبد الحميد

الاستعمار البريطاني

في جنوب الجزيرة العربية

البحث الفائز بدرجة الامتياز لدبلوم معهد العلوم السياسية
جامعة القاهرة

الطبعة الرابعة

يلتزم الطبع والنشر
مكتبة نهضة مصر ومطبعتها
الفجالة - مصر

مطبعة نهضة مصر — بالفجالة

إهداء

إلى كل صابر ! ! يعمل بعقيدة وإيمان وأمل . .

مقدمة

تجرى اليوم أحداث سريعة فى كل بقاع الأرض .. هدفها .. التحرر من كل القيود على اختلاف صورها .. وأسبابها .. وقد بدأت الكتلة العربية منذ قريب .. تأخذ دوراً إيجابيا فى تكييف الأوضاع القائمة فى ربوع الشرق الأوسط وبالتالى فى تكييف السياسة العالمية للقوى الكبرى التى تتصارع وتتسابق من أجل كسب هذا الميدان بطريقة أو بأخرى .

ولقد كان هذا الوعى الذى سرى فى الأمة العربية .. سببا فى كشف .. ومناهضة النوايا الاستعماريه بعدأن ظلت طوال السنين الخالية تنعم على حساب غفلة العرب وعدم توحيد كلمتهم وانشغالهم بتقلباتهم السياسية فى الداخل والخارج . فهناك فى أقصى الجنوب من الجزيرة العربية سارت — منذ زمن بعيد — السياسة الاستعماريه البريطانية بخطوات وئيدة من أجل السيطرة عليها والتغلغل فيها .. وقد أعانتها الظروف على تحقيق المراحل الأولى من هذه السياسة ، فخلقت من ذلك الجزء من الوطن العربى ما سمّته « بالمحميات » وعمدت إلى بقائها مفككة العرى .. متعددة الإدارات .. بعيدة كل البعد عن الوجود بمظهريه (المادى والمعنوى) وقد وطّدت أقدامها على حساب جهل أصحاب البلاد وانشغالهم فى تدبير حياتهم وأمور عيشهم .. والسهر على ضمان سلامتهم المحلية التى عملت بريطانيا دائما إلى خلق الاضطراب فيها والفُرقة فيما بينهم جريا على تقليدها المعروف !! لتبقى دائما بينهم بحجة المحافظة على الأمن ومساعدة الضعفاء أو أصحاب الحقوق المُهَدَّدة .

واستمرت بجانب ذلك .. الدعايات المنظّمة تنشر مغالطاتها وسمومها لتخدير الرأى العام المحلى والخارجى بأنها صاحبة الفضل على تلك البلاد . وأنها من أجل ذلك ستعمل ما وسعها الجهد لاستكمال رسالتها .. فعمدت

منذ قريب إلى إثارة موضوع الاتحاد بين هـذه المحميات لتكوين حكومة اتحادية للمحميات الشرقية ، وأخرى للمحميات الغربية . وإن كان المعروف أن اهتمام بريطانيا بفكرة الاتحاد قد ظهرت بعد أن تحرّج مركزها فى السودان وكينيا وقنال السويس وعبدان والعراق وقبرص . إذأرادت بذلك أن تتوسع فى مشروعاتها «الاستراتيجية» كما سيأتى بعد ... لتُنَسق سياستها العامة على ضوء الاعتبارات الواقعية ..

وقد بَرَّرَت الدعاية الاستعمارية أسباب التفكير فى هذا المشروع ، بأنه من المصلحة المشتركة أن تتوحد وتتكتل القوى بين هذه الأطراف والأوصال المفككة وخاصة .. وأن مبدأ التكتل أصبح فعلا أساس التفاهم والتعاون وليس فى النطاقات الإقليمية فحسب .. بل وفى النطاقات الدولية أيضا . وإن كان الغرض فى الواقع من اتجاه بريطانيا لخلق هذه الاتحادات ينطوى على حقيقتين :

أولاهما : إضعاف كل هذه المحميات داخليا فيما بينها وسلبها كل ما بقى لها من حرية أو كيان .. بادماجها فى الاتحاد الذى ستنطوى فى كنفه مما يُحقّق لبريطانيا سهولة السيطرة الكاملة على كل البلاد بأقل جهد وأقل نفقة وأسرع وأضمن وسيلة ، وخاصة بعد أن تقلص سلطانها فى شمال الجزيرة وفى وادى النيل بل وفى الشرق الأوسط بصفة عامة .

ثانيهما : إظهار هذه الاتحادات بصورة تبدو من مظهرها الخارجى قوية ، فتكون بذلك أداة تُهدّد أو تقلق اليمن .. باعتبارها الوطن «الأم» الذى انسلخت منه كل هذه «المحميات» ظلما واقتداراً ، وخاصة وأن بريطانيا تُؤمّل كثيراً ما ينتظرها من غُنْم قريب فى موارد اليمن ، إذا استمرت اليمن فى عزلتها عن ركب التطور العالمى مما قد يثير أهلها الراغبين فى الخروج إلى مضمار الحياة وأن قيام تلك الاتحادات بما تُقدّمه لها بريطانيا من بعض الخدمات الاجتماعية

والعمرانية سيجعلها فعلا أكثر تقدما من اليمن إذا ظلت على ما هى عليه من جمود وتحفظ وما قد يتسبب عنه مستقبلا من تفكك وحدة اليمن كما ترجوها بريطانيا مما سيسهّل عليها استغلال الفرصة لصالحها وخاصة أنها مهدت لذلك من قديم .. باثارة أهل اليمن على أنفسهم ، سواء عن طريق خلق الفتنة بين أصحاب مذهب « الزيود » وأصحاب مذهب « الشوافع » ولكل من هاتين الفئتين مذهبها الدينى الخاص .. أو عن طريق الفتنة وإشاعة الشكوى من الأداة الحكومية التى تعرضت دائما للنقد ... خصوصا من حكومة عدن التى وجدت فى انطواء اليمن وعزلتها ... مادة قوية للهجوم عليها واتهامها بالرجعية « البليدة »

ولقد كانت السنوات القليلة الماضية حافلة بالتطورات السياسية فى كل البلاد العربية إذ حققت كثيراً من النضوج والوعى .. كما كان أيضا حافلا بالنكسات الاستعمارية التى تعرّضت لها بريطانيا بالذات وعلى الأخص بعد فشل عدوانها على مصر مع فرنسا وإسرائيل بسبب أزمة القنال التى أثارتها الدول الاستعمارية .. كما تعرضت لها الولايات المتحدة وفرنسا فى القارة الأفريقية وفى آسيا على السواء .. وأن ما يعنينا فى هذا المقام هو الإشارة إلى مظهر من مظاهر « الاستماتة » البريطانية فى تدعيم أو « ترقيع » إمبراطوريتها باتخاذ خطوات إيجابية فى مناطق الجنوب من الجزيرة العربية كوسيلة لتنسيق ما اتخذته أيضا من خطوات دامية فى شرق أفريقيا .. ومن أجل ذلك كان واجبا تقديم مأساة الجنوب العربى ... لكشف ما عمد الاستعمار البريطانى إلى إخفائه من أجل تضليل الرأى العام معتمداً على أن هذا الجزء من الجزيرة .. ظل طويلا بمعزل عن اهتمام أهله وجيرانه ..

وإن الحديث عن الاستعمار البريطانى لا يكفى حصره فى مثل هذه الكلمات وأن جهود إنجلترا فى تلك البقاع لا يكفيها الإشارة إليها أو الحديث العابر عنها بعد أن أثبتت السياسة البريطانية بنفسها حقائق نواياها .. بل كان الغرض من هذا الكتاب هو إظهار تطور قضية الجنوب العربى فيما يتعلق بمناطق

« المحميات » منذ أن وطأتها أقدام الاستعمار حتى اليوم . . حتى يكون الهدف من وراء هذا العرض الموجز هو ربط العقائد في الأمة العربية خاصة وفي الشرق الأوسط عامة بمناهضة الإنجليز وكل قوة استعمارية أخرى في كل مكان .. فالقضية واحدة سواء كانت في قنال السويس أو في الأردن أو في العراق أو في كينيا أو في جنوب اليمن أو في غيانا أو في ليبيا . . أو في أي مكان آخر ، يحاولون فيه تطبيق فلسفتهم التقليدية ... في القرصنة السياسية .. في غفلة من غفلات « العالم الحر » .

مقدمة تاريخية

عن ظروف احتلال البريطانيين « لعدن »

جاء الكابتن هينس إلى عدن فى سنة ١٢٥١ هجرية وكان إذ ذاك يعمل فى البحر الأحمر وساحل بلاد العرب الجنوبى فقابل السلطان محسن فضل الذى أحسن وفادته ومعاملته .

وفى صباح يوم ١٤ رمضان سنة ١٢٥١ هجرية جنح المركب (دريا دولت) بالقرب من عدن وهو ملك السيدة الهندية « بجم » بنت أخت النواب « الكرناتيك » وكان يحمل بضائع وحجاج إلى جدة فتهافت عليه بعض الأعراب سعيا للحصول على بعض الأرزاق والبضائع فنزل الركاب فى « السواعى » وغرق منهم أربعة عشر شخصا فقبض الأعراب على الباقين منهم وخلعوا عنهم أثوابهم وتركوهم عراة حتى أسعفهم السيد عيدروس أحد كبار موظفى عدن بعد أن اقتسم الأعراب الغنائم .

وفى أول ١٢٥١ هجرية جاء الكابتن هينس إلى عدن نائبا عن حكومة بومباى بقصد السعى لإنشاء محطة للمراكب المسافرة فى هذه الجهة . وقد ورد فى كتاب (**هدية الزمن فى أخبار لحج وعدن**) بهذا الخصوص مايلى :-

« قابل الكابتن هينس السلطان محسن فى ٨ شوال ١٢٥٣ فخاطبه فى شأن البضائع المنهوبة من المركب فأنكر السلطان اشتراك رعيته أو قبائله فى النهب ولم يقبل الكابتن هذا الاعتذار لأن بضائع المركب « دريا دولت » كانت تباع آنئذ فى أسواق عدن . ففرض السلطان غرامة قدرها ١٢٠٠٠ ريال ..

أو إعادة جميع الأموال المنهوبة . ولما كان من المتعذر على السلطان محسن أن يُعيد الأموال لوقوع بعضها بأيدى غير أيدى رعيته أرجع من البضائع ما قيمته ٧٨٠٨ ريالا وكتب على نفسه سنداً بالباقى أى ٤١٩٢ ريالا وتعهد أن يدفعها بعد اثنى عشر شهراً .

وبعد وقوع حادثة المركب (دريا دولت) فاوض السلطان بخصوص المحطة البحرية التى أتى من أجل إقامتها . . فرضى السلطان أن يدخل فى المعاهدة مع البريطانيين وأن تكون لهم محطة فى عدن على أن يبقى نفوذه على رعيته كما هو . فلذلك هبت بينهما ريح الخلاف وتعذر الائتلاف . وبلغ الكابتن هينس أن أحمد بن السلطان محسن دبَّر مكيدة للقبض على الأوراق وعلى الوكيل السياسى فى عدن بعد المقابلة الأخيرة . . . فعاد القبطان إلى « بومباى » . وفى سنة ١٢٥٤ هجرية عاد القبطان هينس إلى عدن بعد أن منحته حكومته التفويض التام فى أن ينفذ أمر الاستيلاء على عدن . فخاطب السلطان بتسليمها مقابل ثمانية آلاف ريال سنويا واستهزأ العرب بهذا الطلب وسَنوا الحراب وحَصَّنوا الأبواب ، وقال أحمد ابن السلطان محسن للقبطان هينس . . . إن كلمتى لهى العليا ، فاذا جئت إلى باب عدن لمقابلة السلطان فتحنا لك الباب . وقطعنا رأسك بالسيف ، وهكذا عادة البدو . ثم منعوا المركب (كوت) من الماء وضربوا بالبنادق فأصابوا رجلين من رجاله وحاصر القبطان عدن .

« وفى ٢٥ شوال سنة ١٢٥٤ هجرية تناوش المركب (كوت) وقلعة صيرة بالمدافع واستشهد من أصحاب السلطان ثلاثون قتيلا . وفى أوائل ذى القعدة وصلت إلى عدن قوة مؤلفة من المراكب الحربية (**ماهى وفولج وكرون**) ومعهم ما يزيد على ثلاثين مدفعا و ٣٠٠ مقاتل من البريطانيين

و ٤٠٠ مقاتل من الهنود وضربوا البلاد بالمدافع ثم هزموا المدافعين وخسر العرب على ما حكى مؤرخو الإنكليز ١٥٠ بين قتيل وجريح ولم يزد خسارة الانكليز على ١٥ وانسحب السلطان وعائلته والأعيان إلى لحج وبهذه الصورة سقطت عدن بيد الانكليز وهى أول بلد فتح فى عهد الملكة فكتوريا .

وكانت الدولة العثمانية تدّعى سيادة أسمية على عدن إلى ذلك التاريخ . والظاهر أن السلطان عبد المجيد وحكومته لاذا بالصمت تقرّبا بهذه الهدية إلى الانكليز طمعا فى معونتهم على المصريين الذين خرجوا فى تلك الأثناء عن طاعة السلطان وتملكوا الحجاز والشام حتى انعقدت (معاهدة لوندرة ١٨٤٠ م) التى توافق ١٢٥٦ هجرية القاضية باعتبار محمد على باشا من تابعى الدولة العثمانية واستعان الأتراك بالأساطيل والجيوش البريطانية لشد أزرهم أمام محمد على .

وعقب احتلال عدن عقد السلطان العَبْدلى معاهدة حماية فى ٢ فبراير سنة ١٨٣٩ لحماية المناطق المجاورة لعدن مباشرة . . وفى شهر يونيو من نفس السنة تعهد الانكليز فيها بدفع المعاشات التى كان يدفعها السلطان العبدلى لقبائل (**اليافعى و لفضلى والحوشبى والاصبحى**) وفى نفس الوقت حدد مبلغ الإعانة المالية السنوية للسلطان البالغ ٦٥٠٠ ريالا وجعل التعاهد بينهما هجوميا ودفاعيا كذلك حُدِّدَت الأراضى البريطانية وعينت صلاحية حكم كل منهما باتفاقية .

وحوالى نهاية ١٨٧٢ شعرت المناطق المجاورة لعدن بنتائج تقدم الجيوش التركية المنتصرة فى اليمن ، وفى شهر مارس من نفس العام تقدم الجيش التركى إلى حدود لحج بدعوة من سلطان الحواشب . واحتجت حكومة بريطانيا لدى الباب العالى التركى الذى وعد بسحب جيوشه وإنما لم يف بوعده ، وشرع سلطان الحواشب بالتعدى على لحج . واغتنم السلطان عبد الله الفرصة وتآزر

مع الأتراك ودعاهم للاستيلاء على حصنه الحصين فى الحوطة ففعلوا ذلك وعندئذ وافقت حكومة الهند على اتخاذ الإجراءات اللازمة لرد هذا العدوان فجهز المقيم السياسى البريطانى الجنرال ستيوارد جيشا من المشاة والمدفعية والخيالة واحتل المنطقة العبدلية . ولم يتم سحب الجيش التركى إلا فى شهر ديسمبر من تلك السنة ، فاستسلم عبد الله بن محسن مع أخيه وابنه وسلمت منطقة الزائدة لسلطان لحج .

وفى سنة ١٨٧٨ بدأت المخابرات والمفاوضات ليشترى الإنكليز أراضى منطقة الشيخ عثمان الكائنة بين الحسوة والمعلا لأجل نقل بعض السكان من عدن إلى هذه البقعة لتخفيف ضغط ازدحام السكان على المدينة المحتلة من الحامية البريطانية وفى ٧ فبراير ١٨٨١ وقع سلطان العبادل على صك البيع . وبضم منطقة الشيخ عثمان ازدادت مساحة المنطقة البريطانية من ٣٥ ميلا مربعا إلى ما يزيد عن ٧٠ ميلا مربعا (وهكذا أصبحت القناة الكائنة بين عدن والشيخ عثمان ومعامل الملح فى منطقة الشيخ عثمان لبريطانيا) .

بين الدولة اليمنية و (المحميات)

العلاقة بينهما قديما وحديثاً — تمسك اليمن بتلك البلاد
الإجراءات الدبلوماسية بين اليمن وبريطانيا حول تلك الأراضى
المعاهدة بين الدولتين — مشكلة منطقتى « شبوة والشيخ سعيد »

رغم ما قام به الانجليز من محاولة انتزاع تلك البلاد التى سمّتْها بريطانيا « بالمحميات » وفصلها فصلا تاما عن أمها اليمن . . . فان العلاقات الروحية بين أئمة اليمن وبين سكان تلك الجهات لم تتأثر بحال من الأحوال ولم يزل سلطان الخلافة وجلال الدعوة الدينية التى يرأسها إمام اليمن فى الماضى والحاضر هما المسيطران على نفوس أهالى تلك الجهات حتى فى عدن نفسها ، وهى المستعمرة التى حاول الانجليز « والانكلوهندوكيون » أن تصبح قطعة من الهند أولا ومن بريطانيا أخيراً فان النفوذ الروحى لإمام « صنعاء » لم يتزعزع فى يوم من الأيام .

وقد وافقت بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى تحت ضغط الرأى العام أن يشرف الإمام يحيى على الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية وعلى الأوقاف الخيرية فى سائر المحميات . . . وقام الإمام رغم وجود الأتراك فى اليمن حينئذ بارسال أحد القضاة إلى عدن لذلك الغرض وليكون واسطة اتصال بينه وبين الانجليز فى المسائل الأخرى إلا أن ذلك لم يرُق للكثيرين من الموظفين لدى حكومة عدن فوضعوا العراقيل فى طريقه .

ولما أعلنت الهدنة فى نهاية الحرب العظمى الأولى أبلغ حاكم عدن الانجليزى المغفور له الإمام يحيى بن محمد حميد الدين إمام اليمن حينذاك بأنه يجب تسليم جميع الأتراك الموجودين باليمن مع الممتلكات الأميرية التركية إلى الممثل الذى سيتولى الاستلام بالنيابة عن الحلفاء ، فرفض الإمام هذا الطلب وكتب إلى السلطات التركية باليمن يخبرها بتصميمه على حماية الأتراك

الموجودين فى بلاده وأنه يستعد للقتال فيما إذا واصل الأتراك الحرب ضد الانجليز ، غير أن الحاكم العسكرى التركى باليمن (أحمد عزت باشا) أجاب على الإمام بأن التسليم ضرورى وإلا فان مصير البلاد محفوف بالمخاطر التى لا يدرك أحد مداها وبالإضافة إلى ذلك فان القائد التركى فى جهة عدن « على سعيد باشا » توجه على أثر إعلان الهدنة واستسلم دون الرجوع إلى السلطات التركية بصنعاء وذلك لما كان بينه وبين تلك السلطات من مشاحنات وأحقاد وقد برّر سعيد باشا تصرفه بأنه — وقد رَحَّبَتْ دولته لشروط الهدنة — لا حق له فى الاستمرار بصفته محاربا . والواقع أن عمله هذا كان موجها ضد الإمام يحيى ومستقبل العلاقات اليمنية البريطانيـة . . . لأن القوات الانجليزية استولت أثر التسليم على ما يدعى الآن بالحميات الغربية ، ولولا ذلك لأمكن لحكومة اليمن أن تسيطر على تلك المناطق أو على الأقل على بعضها أو تساوم عليها لكى تصل إلى نتيجة أفضل مما انتهت إليه الأمور .

ثم أعقب ذلك جلاء الأداة الإدارية المدنية والعسكرية من اليمن وساعدهم الإمام يحيى مساعدة ضمنت لهم سلامة الوصول إلى بلادهم » أما الأتراك الذين كانوا فى منطقة لحج وما جاورها بقيادة سعيد باشا فقد استسلموا بكامل معداتهم للقائد الانجليزى العام الذى أناب عنه الجنرال « بنى » وأرسل القائد التركى إلى مصر لاعتقاله هناك .

سيطرة اليمن باعترافها على المحميات

وأول عمل بعد ذلك قام به الإمام يحيى أن أعلن رسميا « بأنه لا يعترف بأية اتفاقية عقدها الأتراك مع الانجليز حول الأراضى اليمنية وأنه لا يتقيد بشىء منها إذ أنها باطلة لحصولها من غير صاحب الحق » . وفى عام ١٩١٩ سافر وفد بريطانى من عدن قاصداً صنعاء برئاسـة الكولونيل هارولد جاكوب وعضوية الميجر رايلى والكابتن نصير الدين والسردار ملات

دادخان (والآخرين من الهنود) للبحث فى أمر تعيين الحدود بين مملكة الإمام وبين المحميات وللإتفاق على إخلاء ميناء الحديدة من القوات البريطانية التى كانت قد نزلت فيها وذلك مقابل إخلاء القوات اليمنية لمدينة الضالع وبعض المناطق الأخرى التى يدعى الانجليز حمايتها فلما وصل الوفد البريطانى إلى مدينة باجل (وهى بلدة بين الحديدة وصنعاء وعلى مسافة ٧٠ كيلومتراً شمال الحديدة وتعتبر الحد الفاصل بين منطقة الجبال وسهل تهامة الساحلى) هاجمت جماعة من قبائل القهرا وكانت من عشيرتى الضامر والحمادى — قافلة الوفد وقبضوا على جميع أعضائه .

فسافر محمود نديم (والى الأتراك السابق باليمن الذى فضل البقاء بصنعاء) قاصداً باجل بغية السعى لدى القبائل لإطلاق سراح الأسرى الانجليز والعمل على تسهيل وصولهم إلى صنعاء ... ولكن القبائل قبضوا على محمود نديم أيضا ... فأرسلت حكومة عدن إلى هناك وفداً برئاسة الميجر ميك ... وبعد جهود مضنية وتضحيات مالية كبيرة ووعد ووعيد وتدخل رجال الدين ... استطاع المقبوض عليهم التخلص من أيدى آسريهم فعاد الوفد البريطانى أدراجه بعد فشل جاكوب .

وعلى أثر ذلك قام الأنجليز بلعبة أخرى ..إذ شجعوا السيد محمد الادريسى الذى كان داعية فى عسير وصنيعة الإيطاليين ... وحرّضوه على محاربة الامام وسلموه ميناء الحدّيدة وما جاورها من البلاد التى كانت تحت أيديهم وادّعى الادريسى الخلافة على المسلمين واستطاع بما لديه من أموال وبالمساعدات الأجنبية ان يستميل قبائل الشافعية وانضم إلى جيشه عدد غفير من أبناء اليمن الزيدية .. وأثارها حربا اهلية شعواء على حكومة الإمام يحيى استمرت عدة سنوات كما هو معروف .

وفى عام ١٩٢٠ أرسل الإمام يحيى مندوبا خاصا ليبحث أمر المفاوضة من جديد وذلك للتخلص من شر التدابير الانجليزية التى ترمى إلى إثارة حرب أهلية يظفرون من ورائها بالسيطرة على البلاد فلم يجد الرسول أى سبيل إلى نجاح مهمته نظراً إلى سوء نية الانجليز . ولم يكن الرسول المذكور ذا دراية كافية تجعله أهلا للقيام بعمل سياسى هام .

توسع العدوان البريطانى

وفى عام ١٩٢١ وقعت مناوشات بين حاميات الحدود اليمنية وبين بعض القرى التى يدعى الانجليز حمايتها (فى وادى معادن والفرشة بمنطقة الأصابح فتوترت العلاقات بين صنعاء وعدن لم يحاول الإنكليز تفهم الحقائق ... بل استغلوا الحوادث التافهة لإرهاب اليمنيين حكومة وشعبا ... فأرسلوا طائراتهم للإغارة على الحاميات اليمنية والقرى الآمنة المجاورة للحدود وألقت قنابلها على المزارعين هنـاك فسببت أضراراً وخسائر فى الأرواح بين أفراد الحاميات اليمنية فاضطرت إلى إخلاء مناطق (**الدريحة ومعادن والفرشة**)

وفى عام ١٩٢٢ أرسلت حكومة عدن بعثة إلى صنعاء برئاسة الجنرال جلبرت كلايتون لمطالبة الإمام يحي باخلاء مدينة **الضالع وجبل جحاف** وتسليم اللاجئين إليه من سكان المنـاطق المدعى حمايتها ... والإفراج عن الأشخاص الذين اعتقلتهم الحـكومة اليمنية فلم يفلح الجنرال كلايتون فى إقناع الإمام يحي بالتنازل عن أى شبر من البلاد أو تسليم اللاجئين أو المجرمين الذين أدينوا بمقتضى الشرع الإسلامى ثم عاد الجنرال جلبرت كلايتون فى عام ١٩٢٤ إلى صنعاء مكرراً المحاولة دون الوصول إلى نتيجة ... نظراً لتشبث بريطانيا بمطالب لا تستساغ .

ثم أوفدت بريطانيا الكولونيل جاكوب عام ١٩٢٦ موفداً من لندن بصفة شخصية . وكان المفروض أن يكون الرسول المذكور هذه المرة ألين عريكة من ذى قبل ولـكنه ظهر أنه أكثر أطماعا من أسلافه وإنما ألبسه الانجليز مسوح الرهبان لإيهام المهتمين بالشئون العربيـة بأنهم يميلون إلى المسالمة واستمرت الاتصالات بين صنعاء وعدن .. بينما ظل رؤساء مناطق الحدود والموظفون لدى حكومة عدن يعملون لتعكير صفو العلاقات بين

الطرفين فبقيت النار تحت الرماد بعض الوقت حتى أواخر عام ١٩٢٧ حين بدأ الانجليز بالتحرش وإرسال طائراتهم للتحليق فوق سماء بعض مدن اليمن الجنوبية وألقت منشورات فيها تهديد شديد بتدمير البلاد .. وإنما أصرّ الإمام على رأيه .. فى التمسك بالضالع وغيرها .. ولم ترد حكومة اليمن بشيء على هذا التصرف .

وفى فبراير سنة ١٩٢٨ زعم الإنجليز أن جماعة من جيش الإمام هاجمت بلاد **آل قطب** واعتقلت **شيخ آل على** ، فأغارت الطائرات الإنجليزية على مدينة **قعطبة** لمدة ثلاثة أيام متوالية .

ثم انتهج الإنجليز وعملاؤهم طريقة التفرقة بين أتباع **المذهبين** : الزيدى والشافعى فألقت طائراتهم منشورات على مناطق الشافعية تهاجم فيها الزيدية وتحمّلهم مسئولية ما حدث وما يحدث بالبلاد كما يتضح من النص التالى لهذه المنشورات .

(أولا) إلى أهل المذهب الشافعى فى اليمن وفى المحمية البريطانية ، بعد السلام ، لقد علمتم أنه بناء على انتهاك حرمة المحمية البريطانية من الإمام والزيود وتعدّيهم علينا ، وأُجبرنا على إلقاء القنابل على حامية الزيود .

(ثانياً) لما أن هذه الحاميات أقامت نفسها بينكم فلعلكم قاسيتم من تأثير هذه القذائف ما قاسيتم فذلكم ذنب الزيود ، لا ذنبنا حسب ما قد علمتم بذلك بدون شك .

(ثالثا) كل مجلس ليس فيه حامية زيدية لن يصير عليه رمى القنابل من طائراتنا .

(رابعاً) لكى تعيشوا فى أمان نعلمكم أن طائراتنا لن ترمى القذائف فى أيام العيد وذلك بتاريخ ٢٩و٣٠ رمضان . وتاريخ ١و٢ شوال سنة ١٣٤٦ موافق ٢١و٢٢و٢٣و٢٤ مارس سنة ١٩٢٨ م ، إلا إن حصل شىء من الزيود يؤدى إلى لزوم الضرب ، فإذا حصل رمى بالقذائف فى تلك الأيام ، ستعرفون أن الزيود هم المسئولون بذلك .

(خامساً) وبما أن طائراتنا ستطير فى تلك الأيام ولكن مالم يحصل شىء من الزيود كما ذكرنا أعلاه ، فإن طيرانها سيكون للكشف لا لرمى القذائف والسلام .

(إمضاء الجنرال كيث اسفيوارت)

والى همدان

سياسة فرّق «تسُد»

وكانت باليمن قبيلة تعرف بالزرانيق وتقع أراضيها بجوار الحديدة فى مناطق الشافعية وهى مشهورة ببسالة أهلها ، وكانت حكومة صنعاء تعاملها بالحسنى فاستغلهم الإنجليز وطلبوا إلى شيخ القبيلة أن يتقدم بشكوى إلى جمعية الأمم مطالبا انفصال الزرانيق عن حكومة صنعاء الزيدية ، وأن تضم إليها الحديدة على أنها جزء من الزرانيق . وفى ذات الوقت تمردت تلك القبيلة وهاجمت القوافل وأخلت بالأمن فى الحديدة وما جاورها وغدرت بحامية من الجند ، فاضطر الإمام يحيى إلى تجريد حملة لتأديبهم بقيادة ولى عهده وقد لقيت هذه الحملة مقاومة شديدة لأن القبيلة كانت مزودة بأسلحة وعتاد بريطانى ، يصل إليها عن طريق البحر باستمرار . ولكنها خضعت فى النهاية بعد معارك طاحنة. وبعد أن انقطعت عن الثائرين طرق مواصلاتهم إلى الخارج وفى هذه الأثناء (أوائل عام ١٩٢٨) عرض سلطان لحج وساطته، وقدم إلى مدينة تعز الجنرال **فاول** فتوصلوا فى محادثاتهم مع أمير تعز إلى قبول هدنة لمدة شهرين ثم زيدت إلى أربعة أشهر من أبريل حتى يوليو سنة ١٩٢٨ وذلك ريثما تهدأ العاصفة ، ويتسنى للفريقين التفاهم فى جو هادىء ولكن الإنجليز لم يحترموا الهدنة ، فقد اغاروا على المدن اليمنية فى ٢٠ يونيو من نفس العام وألقت طائراتهم القنابل على **الضالع وقعطبة والناصرة وذمار وبرع وتعز وصاوية وآب** ومدن اخرى ، وأخلى سكان هذه المدن بيوتهم واقفرت العاصمة (صنعاء) لأن السكان لجأوا إلى الأرياف والجبال .

ولم يكتف الإنجليز بما احدثته طائراتهم من فزع ورعب باغارتها على قوم لم يسبق لهم أن شاهدوا الطائرات من قبل ، بل إن أسطولهم استعد فى البحر الأحمر لمهاجمة السواحل اليمنية وإنزال الجنود فى الحديدة . كما جهزوا حملة قوية برية يرأسها اسما الأمير نصر بن شائف وهى فعلا بقيادة الضابط

الإنجليزى اللفتنانت ريكارد ، وهاجمت الضالع فانسحبت الحاميات اليمنية من الضالع والرصفة والطفوة وتوبة والمجبا والركوبة والتعيب ، فرأى الإمام يحيى أنه لا قبل لبلاده بطغيان الإنجليز ، فرجح المهادنة معهم ريثما يتحسن موقفه ، وأمر رجاله بالتوقف عن محاولة استرداد المناطق التى انسحبوا منها ، صونا للبلاد من التدمير . وقد تقدم بعض الزعماء العرب ناصحين بذلك ، والمعتقد أنه لولا قيام حكومة العمال فى لندن بدلا من المحافظين لاستمر الإنجليز فى مهاجمة البلاد بقصد احتلالها لما هو معروف عن الإنجليز من انتهاز الفرص للاستعمار ، وخاصة حزب المحافظين ، وقد طلب تشرشل فى مجلس العموم البريطانى أن تكف بريطانيا عن اعتدائها على الأراضى اليمنية . وقد حدث فى نفس العام تبادل زيارات بين حاكم عدن الإنجليزى وحاكم والأرتريا . وتبادل الهمس بين لندن وروما وتجاوبت أسلاك البرق بين الدولتين الطامعتين فى القطر اليمنى ، وتلاقت الأطماع فى شكل صدام مكتوم .

فهدأت الأمور هدوءاً مصطنعا ، وكانت حكومة اليمن قد أطلقت سراح « المشايخ » الذين سبق لها أن اعتقلتهم من حدود البلاد .

وعلى أثر هذا الإجراء . . وما تم بين بريطانيا وإيطاليا من مشاورات سرية ، تبادلت حكومة اليمن مع عدن عدة مذكرات ، وقدم إلى صنعاء بعض الرسل ، موفدين من حكومة عدن ، وكان من بينهم تجار وأعيان المستعمرة وذلك بغية الوصول إلى ما يضمن الاستقرار ، وقد تقدم تجار عدن وبعض الشركات برجاء إلى الإمام يحيى بأن يميل إلى « الملاينة » المؤقتة للتخلص من تلك الأوضاع القلقة ، التى أوقفت المصالح التجارية .

وفيما بين سنتى ١٩٢٩ و ١٩٣٣ تم التمهيد لعقد معاهدة بين الدولتين .

وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ وصلت إلى صنعاء بعثة بريطانية برئاسة

الكولونيل سايلي حاكم عدن حينذاك وعضوية المستر هاميلتون السكرتير العام للمستعمرة ، وكانت الأحوال الدولية السياسية والاقتصادية من جراء اتجاه إيطاليا نحو الحبشة تشجع على التفاهم . . . كما أن وضع اليمن السياسي حينذاك كان يستدعي الاستقرار ومسالمة بريطانيا بعد طول الجفاء بين الجانبين (كما سيأتي بيانه) فوافقت حكومة اليمن ، على عقد معاهدة صداقة وحسن جوار مع الإنجليز نصها فيما يلي :

معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل

بين اليمن وبريطانيـــا سنة ١٩٣٤

مقـــدمة : بما أن لجلالة ملك اليمن حضرة الإمام من جهة ؛ وملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممالك البريطانية فيما وراء البحار وقيصر الهند من الجهة الأخرى .. رغبة فى الوصول إلى معاهدة تعطى أساس الصداقة والتعاون لمنفعة الفريقين قد قرر عقد هذه المعاهدة وعيّنا بصفة المندوبين المفوضين .

. عن جلالة ملك اليمن حضرة الإمام . . حضرة صاحب السعادة القاضى محمد راغب بن رقيق .

. عن جلالة ملك بريطانيـــا العظمى وإيرلندا والممالك البريطانية فيما وراء البحار وقيصر الهند . .

عن بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية حضرة صاحب السعادة اللفتننت كولونيل برنارد روادون رايلى .

س . ى او ا . ب . ا . المحترم وعن الهند كذلك حضرة صاحب السعادة اللفتننت كولونيل راودون رايلى .

س . ى . ا . و . ب . المحترم الذين بعد تبليغ أوراق تفويضهما وتحقيق صحتها على شكل حسن واتفقا على ما يأتى :

المادة الأولى : يعترف جلالة ملك بريطانيا وايرلندا والممالك البريطانية فيما وراء البحار وقيصر الهند باستقلال جلالة ملك اليمن حضرة الإمام ومملكته استقلالا كاملا مطلقا .

المادة الثانية : يسود السلم والصداقة بين الفريقين المتعاهدين الساميين الذين يتعهدان بالمحافظة على حسن العلاقات بينهما من جميع الوجوه .

المادة الثالثة : يؤجل البت فى مسألة الحدود اليمنية . . إلى أن تتم مفاوضات تجرى بينهما قبل انتهاء مدة هذه المعاهدة بما يتراضى الفريقان المتعاهدان الساميان عليه بصورة وباتفاق كامل بدون إحداث أى منازعة أو مخالفة . . وإلى أن تتم المفاوضات المشار إليها فى الفقرة السالفة الذكر ، فالفريقان المتعاهدان الساميان يقبلان أن تبقى الحالة الحاضرة فيما يتعلق بالحدود فى تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة ، ويتعهد الفريقان المتعاهدان الساميان أن يمنعا بكل ماليهما من الوسائل أى تعدى من قوتهما فى الحدود المذكورة وأى تدخل من أتباعها أو جانبهما فى تلك الحدود فى شئون الأهالى القاطنين فى الجانب الآخر من الحدود المذكورة .

المادة الرابعة : سيعقد الفريقان المتعاهدان بعد العمل بالمعاهدة الحاضرة ما يلزم من المعاهدات لتنظيم الأمور الاقتصادية والتجارية على أساس المبادىء الدولية العامة مع التراضى أو الموافقة بينهما .

المادة الخامسة :

١ — رعايا كل من الفريقين المتعاهدين الساميين الذين يقصدون التجارة فى بلاد الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية ويتمتعون بنفس المعاملة التى يتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية .

٢ — كذلك سفن كل من الفريقين المتعاهدين الساميين وشحناتها تتمتع فى موانى الفريق الآخر بنفس المعاملة التى تتمتع بها سفن الدولة الاكثر رعاية وشحناتها ، ويُعامل ركاب تلك

السفن فى موانى بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان فى سفن الدولة الأكثر رعاية هنالك .

٣ — والغرض بهذه المادة يتعلق بجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممالك البريطانية فيما وراء البحار وقيصر الهند .

(ا) لفظة (بلاد) ينبغى أن يعد معناها مملكة بريطانيا العظمى المتحدة وإيرلندا الشمالية والهند وجميع مستعمرات جلالته والبلاد الحمية وجميع البلاد المنتدب عليها من قبل حكومة جلالته فى المملكة المتحدة .

(ب) لفظة (رعايا) ينبغى أن يعد معناها جميع رعايا جلالته أينما سكنوا وجميع أهالى البلاد التى تحت حماية جلالته وكذلك جميع الشركات المؤسسة فى أى بلد من بلاد جلالته تعتبر من رعايا جلالته .

(حـ) لفظة (سفن) ينبغى أن يعد معناها جميع السفن التجارية المسجلة فى أى بلد من بلاد اتحاد الشعوب البريطانية

المادة السادسة : هذه المعاهد تكون أساسا لكل ما يكون الاتفاق عليه من المعاهدات المتتابعة بين الفريقين المتعاهدين الساميين حالا واستقبالا فى معنى تقوية الوداد والصداقة ويتعهد الفريقان المتعاهدان الساميان بعدم إعطاء المساعدة لأى حركة ضد الوداد والاتفاق القائم بينهما .

المادة السابعة : يتم التصديق على هذه المعاهدة بأسرع وقت ممكن بعد التوقيع وتبادل حجج التصديق فى صنعاء . . ويعمل بها من تاريخ

تبادل حجج التصديق وفيما بعد تبقى معمولا بها لمدة أربعين سنة وتقريراً لذلك وقع المندوبان المفوضان المشار إليهما إمضاءاتهما على المعاهدة الحاضرة .. ووضعا أختامهما عليها وقد نظمت هذه المعاهدة نسختين باللغتين الانكليزية والعربية ، وإذا قامت شكوك فى تفسير شيء من هذه المواد فالفريقان المتعاهدان الساميان يعتمدان النص العربى وحررت فى صنعاء اليمن فى يوم ٢٦ من شهر شوال سنة ١٣٥٢ الهجرية ، يقابله يوم ١١ فبراير سنة ١٩٣٤ للميلاد .

فترة الهدوء النسبي !!

ومنافسة إيطاليـــا

بعد توقيع معاهدة ١٩٣٤ سالفة الذكر بين بريطانيا واليمن هدأت الأمور نسبيا فى منطقة المحميات . . ولم تقع أية حوادث خطيرة فى مناطق الحدود الجنوبية اليمنية باستثناء بعض الغارات التى وصفتها السلطات البريطانية بأنها ذات صبغة « تأديبية» لبعض الأفراد أو العائلات التى نسب إليها الخروج عن أوامر وتعليمات حكومة عدن .

وفى الواقع كانت حكومة عدن تعمد إلى إزعاج بعض الشيوخ والأمراء فى كثير من الأمور الداخلية . . سواء فيما يتعلق بنظام إدارة قبائلهم أو فى مسألة مراقبة المرور للقوافل بين الإمارات وبعضها . . وذلك لتثير الغضب المحلى بين الأهالى مما يدفعهم دفعا إلى التمرد أو إلى التظلم بصورة مادية إيجابية دفاعا عن أرزاقهم .. أو دفاعا عن كرامتهم .. الأمر الذى يبرر للحكومة المذكورة القيام بتلك الحملات أو الغارات التأديبية .

ولقد استهدفت بريطانيا من وراء تلك السياسة الاستفزازية إظهار قوتها بصورة مستمرة واقعية ضمانا لإشاعة الرهبة والخوف بين الأهالى لمنعهم سلفا من التفكير فى مناهضة السياسة الاستعمارية التى كلفت بتنفيذها حكومة عدن وأيضا لكى تشعر اليمن . . ولو عن طريق غير مباشر بدوام استعداد الإنجليز فى الوقت الذى كانت فيه اليمن لا تكاد تستطيع التنفس فيه من حكم الإمام يحيى الذى كان شديد الحرص على الانطواء والعزلة والبُعد ببلاده وشعبه عن أى نشاط أقليمى أو دولى لما كان يعتقده فى ذلك من ضمان سلبى للسلامة والأمان كما كان يرى ويعتقد. فاتخذ دائما الصفة السلبية التى فسّرها بريطانيا بين سكان المحميات وشيوخهم بالضعف والخوف وعدم القدرة على إدارة الأمور . وبذلك كان ضروريا لحكومة

عدن أن تُظهر شيئا مضاداً .. أو تتخذ سياسة عملية إيجابية تُعبرُ بها عن قوتها ويقظتها بما يضمن لها دوام ربط الرأى العام المحلى بها وبطشها وبقدرتها .. مما يدفعهم تدريجيا إلى إهمال التفكير فى أمور اليمن .. وما قد يأتيهم منها عن طريق الإمام يحي وبذلك تضيع الثقة وتخبو العلاقة شيئا فشيئا بين سكان الجنوب وبين الإمام الذى استمرت الدعايه البريطانية تنسج حوله غلائل الغموض والأنانية والعجز والشحّ ، وغير ذلك من الصفات التى أبعدت فعلا أهالى الجنوب وسلاطينهم عن حظيرته .. مما ساعد كثيراً على تمهيد وتهيئة الرأى العام لقبول أى جديد تُصَوِّره أو تذيعه أو تعمله الدعاية البريطانية .

وظل الحال هكذا حتى قيام الحرب الحبشية الايطالية .. وكان أن انتصرت إيطاليا ووطدت أقدامها وعملت بصورة جدية على النهوض بمرافق الحياة فى كل من الحبشة وإرتريا والصومال ، وكانت سياستها الإنشائية فى تلك الأقاليم الثلاثة متناسقة تمام التناسق .. مما ضاعف حذر الإنجليز فى عدن وما حولها . خشية امتداد هذا النشاط على حساب الانجليز فى السودان وفى جنوب اليمن وخاصة بعد أن سعت إيطاليا إلى كسب ود الإمام يحي بما عرضته عليه فى عام ١٩٣٦ من استعدادها الكامل للنهوض بمرافق بلاده على الأخص فى منطقة سهل تهامة الساحلى .. وفعلا قبل الإمام هذه العروض الودية بالترحاب « الشكلى » ليساوم به فى حل مشاكله الجارية أو القائمة مع الانجليز وكانت هذه السياسة اليمنية الجديدة نقطة تحول ظاهرة فى إشاعة الهدوء « الاضطرارى » بين ربوع المحميات إذ توقفت نهائيا تلك الغارات التأديبية التى كان الإنجليز يقومون بها بالرغم مما كان يقوم به بعض زعماء القبائل من تحدى السلطات البريطانية التى صبرت على كُرْهٍ منها على هذا العدوان أو « العصيان » .

وقد أراد الإمام يحي سبْر غورَ حكومة عدن إزاء عروض إيطاليا عليه

الأراضى المصرية غرب مرسى مطروح مما أضعف هيبتهم ومما دفعهم مرة أخرى إلى محاولة كسب ود الإمام يحيى بكل الطرق ، واستطاع الإمام استغلال هذه الفرصة فعرض سراً على الإنجليز رغبته فى حل مشاكل المحميات نهائيا مقابل عدم إعطاء أية مزايا للإيطاليين — فقبل الإنجليز شروطه فى لهفة وحماسة وتعهدوا له باستعدادهم الكامل لحل هذه القضية (فى أول فرصة ممكنة) ... وللأسف لم يكن هناك أى ضمان لهذا التعهد وإن كانوا هم قد أرادوا إثبات حسن نواياهم فأغضوا الطرف عن بعض عمليات التهريب من عدن إلى اليمن وشملت هذه العمليات تهريب الأسلحة والذخائر والمواد التموينية مما أفادت فى إنعاش الحياة لدرجة ملموسة بين أهالى اليمن .

وإلى أن انتهت الحرب الأخيرة كان الموقف على ما هو عليه وأرادت بريطانيا إثبات حسن نواياها مرة أخرى بصورة عملية فساعدت — أو على الأقل إدّعت مساعدة — اليمن فى قبولها عضواً بهيئة الأمم المتحدة وظلت تراوغ فى حل قضية المحميات حتى عام ١٩٥٠ بعد ماتم الاتفاق على عقد مؤتمر لندن بكتاب أرسلته وزارة الخارجية البريطانية فى مارس من تلك السنة إلى الحكومة اليمنية بهذا الخصوص وعُيِّن فى هذا المؤتمر الدكتور حسن بغدادى[1] بصفة مستشار للوفد اليمنى .

---

(١) وزير التجارة فى مصر بعد ذلك .

المعاهدة اليمنية البريطانيـــة

لندن ١٩٥١

تبادل التمثيل السياسى :

يتم تبادل التمثيل السياسى بين البلدين بالطريقة العادية فى أقرب وقت ممكن قبل نهاية سنة ١٩٥١ .

التعاون الإقتصادى :

تقوم حكومة حضرة صاحب الجلالة بالتعاون مع حكومة الإمام فى اليمن لتنمية الشئون الاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية ، وجميع المسائل الأخرى التى قد تطلب إلى حكومة جلالة الإمام التعاون فيها ، وتبذل حكومة صاحب الجلالة البريطانية ما وسعها من جهد إذا طلبت اليمن ذلك بتقديم مساعدة الخبراء الفنيين أو أية مساعدة فنية أخرى تطلب فى شأن هذه المسائل .

لجنة تسوية المنازعات :

٣ — للوصول إلى تسوية ما وقع من حوادث أو منازعات فى أماكن مختلفة من مناطق الأطراف ، وهى الحوادث والمنازعات التى كانت محلا للبحث بين الحكومتين توافق الحكومتان على إنشاء لجنة مشتركة تتألف من عدد متعادل من ممثلى الحكومتين ويكون اختصاصها أن تبين على الطبيعة (أى على وجه الأرض) دون إخلال بالتحفظات الواردة فى الفقرة رقم ٧ من هذا الاتفاق مركز كل من الطرفين فى جميع المناطق المتنازعة كما كان قائما سنة ١٩٣٤ وكما هو قائم فى الوقت الحاضر .

وللجنة أن توصى بناء على نتائج تحقيقها بحلول الحوادث أو المنازعات على ما يقتضيه لتطبيق معاهدة سنة ١٩٣٤ أو على نحو ما تقتضيه العدالة على حسب الأحوال .

مندوب محايد لمساعدة اللجنة :

٤ — إذا لم توفق اللجنة إلى الوصول إلى اتفاق فى شأن أى مسألة من المسائل التى تعرض عليها وفقا للفقرة السابعة تقوم الحكومتان بعد التشاور بينهما باختيار مندوب محايد أو تقوم كل منهما باختيار مندوب محايد ، وتكون مهمة المندوب المحايد ، أو مهمة المندوبين المحايدين مساعدة اللجنة للوصول إلى توصية باجماع .

تاريخ بدء عمل اللجنة :

٥ — يتم تعيين اللجنة وتتولى وضع منهاج عملها فى أسرع وقت ممكن وتعيّن الحكومتان بناء على ذلك تاريخ بدء هذا العمل ، وتقوم اللجنة من حين إلى حين بتقديم تقارير عن مدى تقدم العمل إلى الحكومتين .

الاحتفاظ بالوضع الحالى مؤقتا :

٦ — إلى أن أن تتم اللجنة عملها فى المناطق المتنازعة تمتنع الحكومتان عن اتخاذ أى عمل من شأنه تغيير الوضع القائم فى الوقت الحالى فى مناطق النزاع .

وفى تطبيق هذه المادة يكون مفهوما أنه لا يوجد فى الوقت الحاضر فى بلدة شبوة (اليمنية) أية قوة عسكرية أو هيئات إدارية .

أثر توصيات اللجنة :

٧ — من المفهوم بين الحكومتين أن قبولها لأى حل توصى به اللجنة وفقا للفقرة رقم (٣) لن يُخِلّ بمطالب أى من الحكومتين على أساس تفسيرها

من الناحية القانونية ، ولا بأية مطالب تتصل بالتسوية النهائية المنصوص عليها فى المادة الثالثة من معاهدة سنة ١٩٣٤ .

وإذا لم يتم الوصول إلى اتفاق فى شأن نتائج تحقيق اللجنة ، تستمر الجهود للوصول إلى تسوية وفقا لأحكام المادة (٣٣) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

٨ — تتخذ الحكومتان من الإجراءات وفقا لتشريع كل منهما مع الإعداد بالظروف المحلية ما يكفل درء أية دعاية موجهة (إيجابية أو هدامة) يكون من شأنها التأثير فى العلاقات الودية ، أو أية دعاية يكون من شأنها أن تشين رئيس الدولة أو العائلة المالكة .

٩ — تدرس الحكومتان فى الوقت الحاضر بقصد الوصول إلى اتفاق على أية اقتراحات معينة يقدمها أى من الطرفين فى شأن المجرمين الفارين .

دار الجمرك فى « نجد مرقد »

١٠ — منذ بدء عمل اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٣) من هذا الاتفاق ، وإلى أن تتم هذه اللجنة عملها توافق حكومة حضرة صاحب الجلالة على إخلاء دار الجمرك فى « نجد مرقد » وتوافق الحكومة اليمنية خلال الفترة نفسها على ألا تشغل البناء الذى هدم بالقرب من دار الجمرك .

ملاحظات وجيزة

فى شأن الدعوة البريطانية الخاصة بعقد مؤتمر فى لندن

١ — يتبين من الكتاب الذى وجهته وزارة الخارجية فى ١٠ مارس سنة ١٩٥٠ إلى القاضى محمد العمرى أن المسائل التى سيتناولها البحث قد رُتِّبَت ترتيبا يسترعى الانتباه من ناحيتين : فيلاحظ من ناحية .. أن الكتاب لم يتكلم فى مسألتى **نجد مرقد وشبوه** عن تسوية النزاع الخاص بدخولهما فى الحدود اليمنية.. وإنما تكلم عن «خير الاجراءات التى تتبع لتسوية حادث «نجد مرقد» وعن « شكوى الحكومة اليمنية عن البعثة التى أوفدت إلى شبوه » وما من شك فى أن استعمال هاتين العبارتين ينبىء عن تجاهل البريطانيين للأمر الجوهرى فى مسألتى **نجد مرقد وشبوه** فالواقع أن حكومة جلالة الإمام بَنَتْ مطالبها فى حادث نجد مرقد وفى مسألة **شبوه** على اعتبار أن المكانين داخلين ضمن حدودها . ومن الغريب أن يتجاهل البريطانيون مقدما النزاع الخاص **بشبوه** كأنما قد اقتصر الأمر على مجرد الشكوى من إيفاد بعثة إليها دون أن يتناول قبل ذلك أمر السيادة على تلك المنطقة .

٢ — ويلاحظ من ناحية أخرى أن الكتاب المتقدم ذكره جعل المسألة الخاصة بالحدود الواقعية اليمنية وقت توقيع معاهدة سنة ١٩٣٤ فى المرتبة الثالثة.. مع أن تعيين هذه الحدود هو الأمر الذى كان ينبغى أن يعتبر مقدمة لازمة للفصل فى النزاعين الخاصين **بنجد مرقد وشبوه** ولكن يظهر من الصيغة التى استعملت فى معرض الكلام عن تعيين الحدود أن ما يعنى به البريطانيون هو الاتفاق على طريقة هذا التعيين . فقد جاء فى كتابهم ما يأتى :

« طريقة تعيين الحدود الواقعية على النحو الذى كانت قائمة عليه وقت التوقيع على المعاهدة البريطانية اليمنية فى سنة ١٩٣٤ »

ومفهوم من هذه العبارة أن يقتصر البحث فى المرحلة الحالية على الاتفاق على أسلوب « أو طريقة الإجراءات » التى تتبع فى تعيين الحدود الواقعية فى الوقت المشار إليه من قبل ، ومما هو جدير بالملاحظة أن الكتاب البريطانى لم يشر فى ذلك إلى المادة الثالثة من المعاهدة وهى التى تجعل احتمال البحث قاصراً على الحدود الجنوبية وحدها .

٣ — ويستخلص مما تقدم أن الطرف البريطانى عمد إلى المراوغة وكسب الوقت فى مسألتى **نجد عرفه وشبوه** إذ من البديهى أن يبدأ الطرف اليمنى عند بحث هاتين المسألتين بالإعراب عن وجهة نظره فى دخول هاتين المنطقتين فى الحدود اليمنية ولا سيما أنه انتهج هذا المسلك من قبل . وعندئذ يرتكن الطرف البريطانى إلى أن مسألة الحدود بأسرها ستكون محل تسوية وبهذا يطلب إرجاء البحث فى نزاعى **نجد عرفه وشبوه** . . إلى أن تصفى مسألة الحدود[1] ... أما بالنسبة إلى هذه المسألة .. فطبيعى أن نبدأ البحث باختيار « طريقة » أو « إجراءات » تعيين هذه الحدود نظراً لتقادم العهد على توقيع المعاهدة .. وهذه الطريقة يتطلب تطبيقها على الطبيعة — وما يتصل بذلك من إعداد خرائط ومسح مناطق — فترة من الزمن لا تقل عن خمس سنوات لو فرض أن العمل جرى على أسرع وجه ، وبهذا يكون واضحا أن الطرف البريطانى لا يرغب إلا فى تأجيل حسم النزاعين الخاصين **بشبوه ونجد عرفه** إلى أجل غير مسمى وتعليق مسألة الحدود فترة أخرى قد تمهد لفرصة أخرى من أعمال العدوان المسلح .

---

(١) هذا المعنى يستخلص بوضوح من كتاب الحكومة البريطانية الى القاضى محمد العمرى فى ١٢ فبراير سنه ١٩٥٠ .

٤ — ولهذا كان يحسن أن يكون التوجيه السياسى فى المفاوضات قائما على أساس فصل النزاعين الخاصين بنجد عسير وبنجران وما يكون بمنزلتهما من المنازعات الأخرى .. كالنزاع الخاص بحوض الماء ، عن مسألة تعيين طريقة رسم الحدود الواقعية .. فليس من المصلحة ترك هذه المناطق محلا للنزاع .. ولا سيما متى كان الطرف البريطانى قد وضع يده عليها .

إلا أن دعوى اليمن يجب أن تكون مستندة إلى أدلة واضحة وقانونية من حيث بسط سيادتها على مثل هذه المناطق المتنازع عليها . فلا يكفى مجرد الارتكان إلى الشك بحق اليمن العام فى جميع المحميات ، أو بوحدة الجنس واللغة والدين والمصالح ، لأن الإدعاء البريطانى يرتكز على عدم تمتعها بسلطة فعلية على هذه المناطق وقت توقيع معاهدة سنة ١٩٣٤ . فمن الواجب إذن جمع الوثائق التى تثبت وجود هذه السلطة الفعلية كالوثائق الخاصة بتحصيل العشور من القبائل المدعى بحمايتها .. والمكاتبات الصادرة من رؤساء هذه القبائل إلى جلالة إمام اليمن أو أعماله من الموظفين .. والتى يستخلص منها معنى الإقرار بولايته المادية المباشرة ولو كانت تقر بولايته المعنوية ، وكذلك جميع الوثائق التى يستفاد منها ولو دلالة على أن البريطانيين لم تكن لهم يد أو سلطة على تلك المناطق . ولا يمكن منذ الآن التنبؤ بما سيكون عليه موقف الطرف البريطانى من هذا الاتجاه .

٥ — على أنه قد يكون ثمة محل للتفكير فى حل احتياطى بالنسبة إلى المناطق التى كانت محلا للمنازعة وتم للبريطانيين وضع اليد عليها كمنطقة نجران مثلا . فقد سبق أن عرض البريطانيون أن تظل هذه المنطقة بمثابة شقة حرام إلى أن يحسم النزاع الخاص بها ... وسبق لليمن أن رفضت هذا العرض . إلا أن الظروف الجديدة قد تقتضى إعادة النظر فى هذا الرفض لأن اعتبار المنطقة شقة حرام يقضى إلى رفع يد البريطانيين عنها ، وفى هذا كسب سلمى سلبى

لوجهة النظر اليمنية .. وإن كان لا يحقق كل المقصود . ولا يحتمل فى الوقت الحاضر أن يميل البريطانيون إلى الأخذ بمثل هذا الحل على الأقل بالنسبة إلى شبوة بعد أن تبين ما يوجد فى أرضها من الثروة المعدنية والبترول ، ولكن يحتمل أن يغريهم الأعراب عن استعداد اليمن لمنح البريطانيين حصة فى امتيازات استغلال المعادن بشروط معتدلة بالاعتراف بحق اليمن والرجوع إلى مقتضيات العقل بالعدل .

٢ — أما مسألة تخطيط الحدود الواقعية عند عقد معاهدة سنة ١٩٣٤ فلها ناحيتان ينبغى الاحتياط فى علاجهما .

الناحية الأولى : قبول مبدأ هذا التخطيط أو التعيين فى ظل أحكام المادة ٣ من تلك المعاهدة . والمبدأ فى ذاته لا ينطوى على خطر لأنه تنفيذ طبيعى لأحكام المادة ٣ من المعاهدة ولأنه سوف يضع حداً للمنازعات أو على الأقل سيسد دوافع العدوان البريطانى . ولكن الخطر يأتى من أثر تعيين الحدود فى تثبيت حالة الواقع نهائياً ، واعتبار هذا التثبيت أو على الأقل تأويله بأنه إقرار ضمنى بصحة الحماية على الأجزاء المدعى بحمايتها . ولكن مثل هذا الاحتمال يجوز الاحتياط له بتحفظات صريحة تنفى نفياً قاطعاً كل شبهة فى تأويل هذا الوضع أو حمله محل الإقرار بأى حق فى الحماية . ومن المناسب أن ينظر فى هذه المسألة إلى الموازنة بين النفع والضرر من إبقاء الوضع الحالى دون تعيين حدود ، فهذا الوضع نافع للطرف القوى وهو الإنجليز .. وضار بالطرف الأقل قوة ، فمرجع الفصل فى ترجيح مبدأ تعيين الحدود الواقعية فى الوقت الحاضر هو النظر إلى الموازنة بين قوى الطرفين المتنازعين وتجارب الماضى .

هذه هى الناحية الأولى فى مسألة تعيين الحدود الواقعية .

أما الناحية الثانية : فهى ناحية اختيار طريقة التعيين وطبيعى أن هناك مشكلة أو بعبارة أصح عدة مشاكل تتصل باختيار هذه الطريقة ..

فهناك أولا تفسير عبارة (بقاء الحالة الحاضرة فيما يتعلق بالحدود فى تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة) وهى العبارة الواردة فى المادة ٣ من المعاهدة ، فمن المناطق ما كان داخلا فعلا فى هذا التاريخ فى نطاق السلطة الفعلية لكل طرف من الطرفين المتنازعين . . ولكن من المناطق أيضاً ما يحتمل التنازع فى شأنه بسبب وجود سلطة فعلية عليه لأحد الطرفين . والظاهر أن الطرف البريطانى كان يرى أن مناط السلطة الفعلية هو الاحتلال العسكرى الفعلى ، وكانت وجهة نظر الحكومة اليمنية أن المعيار المادى هو امتداد السيادة ، أو قيام ولاية جلالة الإمام ، ولو لم يكن هناك احتلال عسكرى ، ومن الواجب أن يواجه ساسة اليمن هذه المسألة مواجهة جديدة على أساس الجانب الواقعى ، وأن يجتهدوا فى تغليب المعيار المادى والأدبى .

٦ — والخلاصة : أن الاعتراف بملك امام اليمن يعتبر فى المادة ١ من المعاهدة من قبيل استتباب الحال ، وبذلك يكون الأصل هو ثبوت ولاية جلالة الإمام فى اليمن قاطبة . . ويكون هذا الوضع الظاهر ، أما مايخالف الظاهر . فهو الادعاء بحماية تبسط على بعض المناطق ، فعلى من يدعى خلاف الظاهر أو خلاف الأصل أن يُقيم الدليل هو على دعواه . وبذلك تكون كل منطقة لم يحميها مدعى الحماية فعلا داخلة فى حكم الأصل خالصة لولاية جلالة الإمام . هذا هو ظاهر المعيار الذى يحسن التواضع عليه ، ولكن لا يحسن الإسراف فى التفاؤل بحمل البريطانيين على قبوله .

وعلى أى حال ينبغى التفكير جدياً فى اعتبار مسألة المعيار الخاص بالسلطة الفعلية مسألة مبدأ يقرر (سلفاً) قبل الدخول فى التفاصيل . وهذه حقيقة يجب الاتجاه إليها على الأقل بوصفها دستوراً خاصاً لمن يُسند إليهم أمر مفاوضة البريطانيين الذين عُرفوا بالمراوغة والتلاعب بالألفاظ .

٧ — وهناك أيضاً مشكلة الطريقة العملية التى تتبع فى تخطيط الحدود

القائمة والواقعية من حيث كيفية التكوين وكيفية التطبيق .. فقد يتعلق بتكوين الطريقة أن يتردد الذهن بين اختيار خريطة دولية معتمدة . وبين انتهاز هذه الفرصة لإعداد خريطة دقيقة لليمن فى عهدها الجديد ، ولكن الطريقة الأولى وهى التى تقوم على اختيار خريطة معتمدة من الوجهة الدولية قد تكون أدعى إلى سرعة حل المشاكل القائمـــة . وبديهى أن تعيين كل من الدولتين المتنازعتين طائفة من خبرائها وموظفيها لتخطيط الحدود على هذه الخريطة بعد التفاهم على مبدأ هذا التخطيط بتلك الصورة قد يثير مشكلتين على جانب عظيم من الدقة .

وأوروبا . . . تتصل باحتمال استمالة البريطانيين برؤساء المحميات أو تمسكهم بأخذ رأى هؤلاء الرؤساء لوضع توقيعاتهم على محاضر التخطيط . ومثل هذا المسلك يفتح الباب لكثير من المنازعات . ويهيء الفرص للطرف البريطانى لإثارة بعض القبائل فى المحميات أو شراء ذمم بعض رؤسائها .

ولهذا كان يحسن أن ترسم اليمن خط حدودها المؤقت على إحدى الخرائط وتقدمه للجانب البريطانى لاعتماده ببروتوكول خاص يعتبر مكملا للمادة الثالثة من معاهدة سنة ١٩٣٤ . فاذا أثار البريطانيون نزاعاً فى بعض ما يشمله هذا التخطيط أمكن الالتجاء إلى خبراء كل من الحكومتين وموظفيها للتثبت من الحقيقة على الأرض نفسها دون التسليم بمبدأ استشارة أهل المحميات ورؤسائها .

أما المشكلة الثانية — فتتصل بتدبير وسيلة لحل النزاع المتوقع بين أعضاء هيئات التخطيط فلو فرض أن موظفى وخبراء كل من الجانبين أصروا على وجهة نظره بالنسبة إلى حقيقة خط الحدود فى منطقة معينة فلا مدى فى ذلك عن الاحتكام إلى رأى محايد للموازنة بين حجج الطرفين واتخاذ قرار لحسم النزاع ولا ظن باب المنازعة مفتوحاً ما لم يكن هو الشأن فى الوقت الحاضر

على أن هناك احتمالا يجوز التفكير فيه على سبيل الاحتياط . . وهو أن اليمن تقترح عند الخلاف فى التخطيط الاحتكام إلى ما يقرره رؤساء العشائر أو القبائل أو المناطق التى يشجر الخلاف بصددها . . ولكن مثل هذا الحل يفترض اطمئنان اليمن مقدماً إلى الرأى الذى يجوز أن يبديه هؤلاء الرؤساء . هذا وفى الوسع أيضاً أن يجرى تخطيط الحـــدود عن طريق ذكر أسماء الأماكن . . . ولكن هـذه الطريقة لا تؤدى إلى رسم خط معتمد ، لأن الظاهر أن حدود الأماكن غير مضبوطة . وأياً كان وجه الرأى فمن الواجب أن تُعِدّ اليمن منذ الآن خطاً لحدودها الموقوفة على خريطة دوليـة على يد فنيين وموظفين خبراء بشئون الحدود اليمنية .

٨ — وليس بعد هذا سوى مشكلة أخيرة تتعلق بتطبيق طريقة التخطيط . ويجب فى هـذا الشأن إبراز حقيقة وجوب اقتصار التخطيط على الحدود الجنوبية لليمن دون غيرها فلا شأن لهذا التخطيط بالحدود الشمالية أو الشرقية أو الغربية . لأن نص المادة ٣ من المعاهدة قاصر على الحدود الجنوبية وحدها باعتبارها موضع النزاع الراهن ومنطقة العمليات العدوانية البريطانية مع اعتبار أن مسألة احتمال وجود سلطات فعلية للبريطانيين فى غير الحدود الجنوبيـة مسألة واقع ينبغى الرجوع فيها إلى الخبراء اليمنيين بحالة الحدود ، فاذا سُوِّيت هـذه النقطة وجب أن يُقطع بالرأى فى مسألة وجوب البـدء فى التخطيط بالمناطق التى نشأت منازعات فى شأنها أو وجوب البدء بالمناطق الخالية من النزاع ، ولكل من المسلكين مزاياه وعيوبه فالبدء بالمنـاطق المتنازعة يُعَجِّلُ فى حسم أسباب النزاع القـائمة ولكنه يُيَسِّرُ للبريطانيين استحداث منازعات مستمرة فى مناطق أخرى فيما لو حملوا على التراجع فى بعض مزاعمهم ، والبدء بالمناطق غير المتنازعة يهيء جواً من حسن التفاهم ولكنه لا يعجل بحسم المنازعات .

٩ — وقد يكون هناك مجال للتلويح ببعض المزايا الاقتصادية التى يطمع فيها الإنجليز فيحسن لذلك التفكير فى مدى استعداد اليمن بتسويتها لهم ؛ ثم إنه قد يكون هناك محل للتفكير فى أن تقتصر اليمن فى الوقت الحاضر على حصر نطاق المفاوضة فى المناطق المتنازعة من حيث الحوادث والحدود مع إرجاء ما عدا ذلك إن ظهر من الجانب البريطانى نزوع إلى التشديد .

أما مسألة شروط تبادل التمثيل السياسى فيحسن أن يتبع فى شأنها ما جرت عليه المعاهدات الدولية . ومنها معاهدات الصداقة ، وقد أصبحت بوجه التقريب معاهدات نموذجية .

تعز فى ٢١ من مايو سنة ١٩٥٠ إمضاء (حسن بغدادى)

أهداف الاستعمار البريطانى الاستراتيجية
فى جنوب الجزيرة العربيـــة

ويمكن الإشارة فى هذه الحالة إلى ما يستهدفه الاستعمار البريطانى فى جنوب الجزيرة وخاصة بعد أن فقد كثيراً من سلطانه فى الشرق الأقصى وعلى الأخص فى جنوب آسيا منذ عام ١٩٤٧ بعد استقلال الهند .. وقيام الدولة الباكستانية وبعد أن تطورت الأوضاع العامة فى باقى دول الكومنولث بالصورة التقدمية التى وضحت أخيراً ، وعلى الأخص بعد تألق الوعى التحريرى بين الشعوب .. ونعود إلى تلك الأهداف فنوجزها فيما يلى :

(١) فان إنجلترا تسعى بحماسة بالغة لخلق إمبراطوريتها الجديدة بالقارة الإفريقية بعد أن فقدت أملها فى استعادة مركزها التقليدى فى الشرق الأقصى وعلى الأخص بعد إطراد نمو وتألق العين الشعبية . الأمر الذى يتطلب منها خلق وإعداد أوسع شبكة ممكنة من القواعد الاستراتيجية التى تكفل لها : ـ

ا ـ إحاطة قلب تلك الإمبراطورية « الثالثة* » بسياج وقائى من القواعد التى تصلح للقوات البرية والبحرية والجوية من حيث إمكان حشدها . . وتموينها . . وتدريبها . . وإعداد هذه القواعد للدفاع عما تبقى لها من نفوذ ومصالح لتأمين هـــذه الإمبراطورية وأيضاً لاستخدامها كقواعد دفاعية وهجومية تهدد جنوب الاتحاد السوفيتى ، وتحمى موارد البترول بالشرق الأوسط . وتؤمن حائط حلف بغداد الذى اشتركت فيه مع الباكستان وإيران والعراق وتركيا .. مع عزل اليمن والمملكة السعودية من الشاطىء الجنوبى للجزيرة.

ب ـ توزيع هذه القواعد لتكون متباعدة بما يكفل لها الوقاية من التعرض أو التدخل الشيوعى الذى قد يرتكز فى الحرب القادمة على القواعد الروسية فى شمال إيران وأفغانستان وشرقى القوقاز .

---

* فى أفريقيا .

وذلك بتوفير العمق الوقائى والعمق الدفاعى للقارة الإفريقية (عدا شمالها ووادى النيل) ولمنطقة خليج عُمان ، والخليج العربى .

(٢) إتمام غلق المنافذ البحرية المؤدية إلى المياه « الدافئة » فى المحيط الهندى وبحر العرب امام أى تدفق بحرى معاد من الشمال وخاصة وأن بريطانيا تسيطر فعلا على منطقة الشواطىء الشرقية للجزيرة العربية وكل الشاطىء الجنوبى لها مما سيحقق لها ضمان السيطرة على جنوب البحر الأحمر وبما يعوضها عن تقلص السيطرة على شماله بعد أن تحررت قاعدة السويس والسودان من السيطرة البريطانية .

(٣) تدعيم الصلات المباشرة ـ من كل الوجوه ـ بين أجزاء الإمبراطورية الجديدة فى جنوب وشرق ووسط وغرب إفريقيا بما يزيد من قدرتها الإنتاجية وبما يزيدها أيضاً من إمكان تسويق وتصريف إنتاجها . وبما يكفل لها تنسيق التعاون بين أطرافها لتعوض ما ضاع بانسلاخ القارة الهندية منها وابتعادها إلى حد كبير عن تلك السيطرة البريطانية المباشرة .

(٤) إبقاء مركز الثقل السياسى والاستراتيجى بأطراف الجزيرة العربية الجنوبية ليعوض ما ينتظر مستقبل السياسة البريطانية من الصدع والوهن بعد أن تم جلائها عن منطقة السويس واحتمال امتداد موجة الضغط العربى عليها

وبعد أن تقلصت رقعة قواعدها فى الشرق العربى .

(٥) استغلال الموارد « الخام » من « زراعية .. ومعدنية » وما يقام عليها من صناعة وتجارة وفتح أسواق جديدة وتوفر الأيدى العاملة الرهيدة والتى ما زالت حتى اليوم دون أى استغلال وعلى الأخص فى جنوب وشرق اليمن فى المناطق المتاخمة للمحميات .. وأهم هذه الموارد :

ا — المعدنية : البترول فى منطقة شبوة بالذات .. وحاجة بريطانيا إليه

وخاصة بعد التوسع الذى تم فى معامل التكرير فى عدن والتى أنفقت بريطانيا عليها حتى عام ١٩٥٧ حوالى ١٠٠ مليون جنيه استرلينى لتعوض تعطيل اقتصادياتها بعد توقف معامل عبدان عندما قام الدكتور مصدق بتأميم البترول الإيرانى . . كما يوجد أيضا الرصاص فى منطقتى آب والبيضاء والفضة فى منطقة صنعاء والزئبق فى منطقة مأرب والملح الحجرى فى منطقة الصليف والنحاس فى منطقة آب والحديد فى منطقة الصعداء.

ب ـ الزراعية والحيوانية : الحبوب وعلى الأخص القمح والذرة . . والأقطان (وقد نجحت زراعتها فى الجنوب وفى امتداد سهل تهامة) واللحوم والصوف والجلود فى الجنوب والشرق .

وهذا بخلاف ما يمكن مضاعفته فى الإنتاج الزراعى مما يجعلها قادرة على الاستكفاء الذاتى ، بل وعلى التصدير من مواردها إلى باقى الأسواق البريطانية أو إلى ميادينها المختلفة .

(٦) السبق فى احتكار السيطرة على الأسواق لتعوّض ما تتعرض له التجارة البريطانية من منافسة اليابان وأمريكا والهند .

(٧) ملاحظة ومناهضة التوسع الأمريكى فى الجزيرة العربية وخاصة بعد أن رسخت أقدام السياسة الأمريكية بالمملكة العربيـــة السعودية وما ينتظر لها المزيد من التوسع بعد حلف مركبا — البا كستان[1] وإمداد العراق بالمساعدات مما قد يؤدى مستقبلا إلى إطراد التوسع فى الجزيرة الأمر الذى تخشاه بريطانيا وتعمل فعلا على الحد منه بقدر الإمكان تحقيقاً لفكرة التوازن فى هذا الميدان الذى كانت قد احتكرته « بريطانيا » منذ زمن بعيد وعلى الأخص بعد أن ظهرت به موارد البترول من جهة وبعد أن بدأت بريطانيا تفقد من كرامتها وهيبتها ونفوذها كثيراً فى كل من مصر والعراق

(١) هذا الحلف بخلاف حلف بغداد وسابق له .

والأردن والسودان وإيران مما يدفعها اليوم إلى الاستعانة فى تثبيت أقدامها بكل صورة ممكنة على حافة تلك الدائرة المترامية .

(٨) الابقاء على السيطرة على قناة السويس بطريق غير مباشر بالسيطرة على مدخل البحر الأحمر من الجنوب وذلك بعد أن أممت مصر شركة القناة وخوف بريطانيا من احتمال تحكم مصر فى شئون الملاحة عبر القناة والتى تعتبرها بريطانيا أساساً لحياتها ، نظراً لما يمر بها من الوقود والخامات .

(٩) استنزاف موارد الزيت الكامنة فى جنوب الجزيرة التى لم يبدأ بعد فى استغلالها بعد أن ثبت وجودها فعلا وخاصة على حافة « الربع الخالى » التى تعتبر بمثابة الرصيد البكر الاحتياطى للزيت العربى فى كل منطقة الشرق الأوسط

(١٠) الابقاء على الهيبة التقليـــدية أمام دول الكومنولث ، وعلى الأخص بعد أن تصدع الكبرياء البريطانى عقب فشل العدوان على مصر فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ الأمر الذى كشف عن حماقة وارتجال وأنانية السياسة البريطانية التى لم تستشر الدول الأعضاء فى أسرة الكومنولث مما دفع بعضها كالهند وسيلان إلى التهديد بالانسحاب من هذه الأسرة الأمر الذى أزعج الرأى العام البريطانى والذى أدى فى النهاية إلى طرد إيدن من كرسى الحكم .

نقطة التحول والتمهيد للاتحاد

بين المحميات

وفيما بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥٢ عاودت السلطات البريطانية سياستها القديمة باثارة بعض رؤساء القبائل ضد الإمام أحمد والدعاية ضد نظام الحكم في اليمن ووصفه بالرجعية البليدة المطلقة ومقارنة الأحوال العامة بين الحياة بمظاهرها المادية في مستعمرة عدن البريطانية وبين مملكة اليمن المستقلة . . وفعلا كانت هذه المقارنة تستند على حقائق ظاهرة لا يمكن تجاهلها أو التنكر لها واستغلتها بريطانيا للتشويه على اليمن وإضعاف الأمل في نهضتها واحتمال تفككها لاضطهاد الإمام الكثير من الرءوس والأعيان وللعصبية المذهبية بين (الزيود) و (الشوافع) . . وعمدت السياسة البريطانية إلى تشجيع هجرة بعض المثقفين اليمنيين الذين لقوا في عدن المأوى والحرية في الرأى وساعدتهم حكومة عدن بطرق غير مباشرة لإبداء سخطهم على الإمام والدعوى جهاراً ضده وذلك تمهيداً لتنفيذ سياستها على تكتل المحميات في دولتين يدينان بالولاء لحكومة عدن بدلا من بقاء تلك المحميات بوضعها المعروف بدون أى تناسق بينها . . . وعمدت إلى إثارة فتنة في سلطنة لحج وهي الوحيدة التي كانت حتى ذلك الوقت خالية من المستشارين الإنجليز ودبروا انقلاباً ضد سلطانها واستندت على سوء تصرفاته الشخصية فاتهمته بالجنون . . . بل وبالشذوذ وأحلّت محله أخاه الأصغر السلطان على عبد الكريم وفرضت عليه حمايتها ووقع معها معاهدة الحماية كوسيلة لانقاذ بلاده من الدمار ، وبذلك اصبحت كل المحميات في وضع يقبل — من جهة نظر بريطانيا — الخطوة التالية وهي « الاتحاد » .

واستمرت الدعاية البريطانية ضد اليمن على أشدّها . . وساعد على ذلك هجرة

كثير من اليمنيين فى ذلك الوقت إلى خارج البلاد نتيجة للاعتقالات التى قامت بها حكومة اليمن وإن كانت الحقيقة المجهولة هى أن سبب هذه الاعتقالات هو الوشايات التى دبّرتها بريطانيا عن طريق بعض كبار رجال اليمن الذى أوهموا الإمام بخطورة بعض التقدميين ، ونظراً لأن الإمام كان يخشى قيام فتنة أو انقلاب آخر اضطر وقتئذ إلى الأخذ بفكرة سياسة الاعتقال كأضمن وسيلة وقائية تؤمّن البلاد ، وهى فى أشد الحاجة إلى السلام والاستقرار لتقوم بالدور الواجب عليها كدولة فتيّة عاملة مع مجموعة الدول العربية وكدولة عضو فى هيئة الأمم المتحدة . . .

فكانت هذه « النصائح » المضلّلة سبباً فى معاونة جهاز الدعاية البريطانى لإضعاف قضية أهالى المحميات وارتباطهم بوطنهم « الأم » . . أى اليمن .

ولقد بذلت بريطانيا جهداً كبيراً فى التوسع بتلك الدعاية وخاصة وأن حالة اليمن الاقتصادية لم تكن تشجعها على القيام وحدها بأى إصلاح عاجل مباشر فى الوقت الذى ضاعفت فيه بريطانيا اهتمامها بالتوسع فى الأعمال الإنشائية بعدن . . . وعلى الأخص فى معامل تكرير البترول بعد أن أغلقت معامل « عبدان » بسبب النزاع الذى أثاره الدكتور مصدق فى إيران مما دفع بريطانيا إلى إنفاق حوالى ١٠٠ مليون جنيه استرلينى فى معامل عدن لتعوضها عما ضاع منها من أعمال التكرير للبترول الوارد إليها من الكويت والبحرين ... مما يبقى ويضمن لها حركتها فى محيط الإنتاج البترولى .

وكان من أثر ذلك أن انتقل كثير من العمال من اليمن « الفقيرة » إلى عدن « الغنية » لتعمل فى معامل البترول مما أثر كثيراً على إضعاف الإنتاج الزراعى فى اليمن من جهة . . وعلى اقتصادياتها ومعنوياتها من جهة اخرى . . مقابل إطراد الرخاء والتوسع فى عدن وما حولها من المحميات . . مما ساعد فعلا على تهيئة الجو أمام حكومة عدن لتعيد قصة الاتحاد بين هذه المحميات ليهدأ بالها بتلك المنطقة وعلى الأخص بعد زيادة قلقها فى كينيا وفى شرق أفريقيا عموماً .

نص خطاب حاكم عدن فى «حكام المحميات»

فى دار الحكومة بعدن

سمو السلطان (*) حضرات السلاطين والمشايخ الكرام .

إنكم جميعاً حكام وقادة شعوبكم ، ولهذا فانه من الصواب أن أشاوركم سراً وعلانية فى جميع المسائل التى تهمكم وتهم بلادكم ، وبناء على ذلك فقد استدعيتكم اليوم لمقابلتى ، لأن عندى اقتراحاً أقدمه لكم ، يؤثر كل التأثير على مستقبل بلادكم وشعوبكم .

لقد ارتبطت حكومة صاحبة الجلالة معكم ومع أسلافكم بمعاهدات منذ سنين عديدة . وفى أثناء هذه المدة نشأ شعور متبادل من الاحترام والتفاهم بين حكوماتكم وحكومتى . ولقد قطعنا شوطاً فى توطيد الأمن فى المحميات ، لولاه لما أمكن تحسين بلادكم وتقدم شعوبكم . ويرجع الفضل فى ذلك إلى هذ الاحترام المتبادل ، ولقيادتكم لشعوبكم ، وإلى تعاونكم الوثيق معى ومع مستشارى ، ونتيجة لهذا الأمر بالذات . . تحقق الاستقرار السريع ، وتوسعت الخدمات الاجتماعية ، وجلب التقدم الزراعى الخير لبعضكم . ولقد كان معظم هذا التقدم نتيجة مباشرة لسياسة حكومة صاحبة الجلالة التى اعتمدت مصروفات سنوية لشئون دفاعكم ، وللمحافظة على أمن بلادكم ، ولموظفى الزراعة والتعليم والصحة والسياسة ، الذين طالما عاونوكم وأرشدوكم . كما اعتمدت مساعدات مالية لأجل استمرار خدماتكم الاجتماعية ، وتوسيعها ولتحسين أراضيكم . وستستمر هذه السياسة مهما كانت نتائج محادثاتنا فى هذا الصباح ، ولقد تعاونتم من جانبكم بنيّة خالصة . وكان من دواعى

(*) موجه الى السلطان عبد الكريم سلطان لحج باعتباره أعظم السلاطين شأنا وثقافة .

سرورى أن أرى تقدما فى إدارتكم بالرغم من احتياجكم للموارد المالية الكافية . ولقد أثمرت جهودنا المشتركة ، فقطعنا شوطاً فى الطريق المؤدية إلى السعادة والرفاهية ، إلا أن الطريق لاتزال أمامنا طويلة . ولقد بلغنا على كل حال نقطة يصعب بعدها التقدم إن لم تحدث تغييرات أساسية ، ولن نجد القوة الكافية ما لم تحدث هذه التغييرات .

إنكم يارؤساء المحميات وشعوبكم من دين واحد وجنس واحد ووطن واحدومع هذا فأنتم مفرقون إلى أقاليم منفصلة ، بعضها كبير وبعضها صغير ؛ وبعضها غنى وبعضها فقير ، وكل واحد منكم ينفرد بقوة آمنة ، وبتشكيلاته الصحية ومدارسه وجماركه ، ويصرف عليها فى الغالب من موارده القليلة . إن كل واحد منكم يباشر سلطاته ضمن حدود بلاده ، ولكن ليس لأحدكم بصفته الشخصية أى كلمة فى شئونكم كمجموعة . . لماذا ؟ ؟ لأنكم متفرقون تفصلكم حدودكم ومنازعاتكم القبلية ، وأحياناً خصوماتكم القديمة ، وبقائكم على هذا التفكك ستجدون صعوبة متزايدة فى المحافظة على كيانكم الاقتصادى . ولا أدرى كيف تستطيع بلادكم أن تتطور سياسياً وأنتم على هذا الحال . منذ مجيئى إليكم كحاكم عام كان هذا الموضوع شغلى الشاغل . ولقد وضعت مع مستشارى مشروعاً لمستقبل المحميات يرمى إلى إزالة الفرقة ، تلك العقبة الكؤود التى تقف فى سبيل التقدم . فى رأيى من الضرورى أن تتحدوا لأنه بدون قوة الاتحاد ، سوف تفشلون حتما ، ولن تتمكنوا من احتلال المنزلة اللائقة بكم فى هذا العصر الحديث . ستبدأ صورة التوحيد التى فى بالى وبال مستشارى فى صورة متواضعة ، وهى مرسومة بصورة تُمكّنكم من الاحتفاظ بسلطانكم ضمن حدودكم القبلية بينما توحّدكم كشعب . إن الاتحاد الذى يجول بخاطرى ، قد أُعدّ بحيث يعطيكم نصيباً متزايداً فى ان تسير المحميات كمجموعة ، وبحيث تستفيدون اقتصادياً عن طريق توحيد بعض المرافق .

وبهذه الطريقة وبها فقط كما أرى يمكنكم تأمين مستقبل شعبكم .

قد تتساءلون عما إذا كانت هناك أى خطط للاتحاد قد وضعت، فأجيب على ذلك بأن خططاً قد وضعت فعلا بتفصيلات تامة ، ولسوف أطلب مشورتكم بشأنها ، فى نيتى أن أستشير منكم خير من يستطيع تقديم المشورة دون تحمل مشقة . وأرى أن أعطيكم اليوم صورة عامة فقط لنوايای سيكون هناك كما أتمنى ، **اتحادان**

أحدهما : فى الجهة الغربية من المحميات **واثنان** فى الجهة الشرقية منها .

أما اليوم فان الجهة الغربية هى التى تهمنا ، وهى الجهة التى تقع فيها بلدانكم ، ولسوف تقوم سلطنات المحميات الشرقية بتوحيد نفسها . وإنى أعلن أن المباحثات تدور الآن بين رؤساء تلك السلطنات والمستشار المقيم هناك[1] ، وأود هنا أن أدلى ببيان فيما يتعلق بالبلدان التى لها الحق فى عضوية الاتحاد ، وبجميع ما يترتب على الاتحاد من فوائد .. إننى أرى أن البلدان التى لها الحق فى عضوية الاتحاد ، هى فقط تلك التى ترتبط بمعاهدات استشارية مع حكومة صاحبة الجلالة . أما البلاد التى ليس لها الحق فستظل تتلقى الارشاد والمعونة بواسطة المعتمد البريطانى للمحمية الغربية ، كما كان الحال فى الماضى وعند ما تكتسب هذه البلاد مؤهلات العضوية ، سيتوقف اشتراكها فى الاتحاد على موافقة دول الاتحاد .

• سيكون فى مشروع الدستورين الموضوعين للاتحادين كثير من النقاط المتشابهة ، ففى المشروعين مثلا : سيصبح الحاكم العام لعدن والمحميات مندوباً سامياً للمحميات ، وسيكون المجلسان متشابهين . أما الشكل العام لادارة الاتحاد المقترح فهو كما يلى :

• مندوب سام يتمتع بنفس السلطات التى يتمتع بها الحاكم العام .

---

(١) فى حضرموت .

• ومجلس رؤساء يضم إليه رؤساء البلاد الداخلية فى البلاد .

ومجلس تنفيذى يتألف من اثنين من أعضاء مجلس الرؤساء وعضوين من المجلس التشريعى والمستشار المالى والمستشار القانونى تحت رئاسة المستشار العام

وسيكون لقب المستشار العام هو اللقب الجديد للمعتمد البريطانى .

• مجلس تشريعى .. ويتشكل من أعضاء يمثلون البلدان الداخلة فى الاتحاد وأعضاء يمثلون الإدارة ، لا أود أن أشغلكم اليوم بكثير من التفصيلات إلا أنه ينبغى أن تعلموا ما هى اختصاصات المندوب السامى والمجالس ، فبالاختصار سيكون المندوب السامى رئيساً للاتحاد وفى خدمتكم فى كل حين كما هو الآن يقدم المعونة والإرشاد ويكون مسئولا عن علاقاتكم الخارجية وشئون أمنكم واتخاذ الاجراءات المناسبة فى الطوارىء الخطيرة .

• أما مجلس الرؤساء فسيكون المجلس الأعلى للاتحاد وسيعالج سياسة الاتحاد والمشاريع العامة ، كما أنه سيكون الهيئة التى تقر القوانين .

• أما المجلس التنفيذى فسيعالج شئون الإدارة اليومية ويتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان سير الاتحاد كما ينبغى .

• وسيضطلع المجلس التشريعى بالمهام التى يدل عليها اسمه أى أنه سيكون الجهة التى تدرس فيها التشريعات التى يقدمها المجلس التنفيذى ويناقشها بحرية تامة قبل الموافقة عليها .. وهذا ما يتعلق بالشكل العام .

« والآن فلننتقل إلى أعمال إدارة الاتحاد والأمور التى سنعالجها — فليست النية فى هذه المرحلة أن تعالج إدارة الاتحاد إلا عدداً محدوداً من الأمور ، وهى التعليم والصحة العامة والمواصلات والجمارك والبرق والبريد ، أما بقية الأمور فستعالج كالماضى إما بواسطتكم إذا كانت تخص شئونكم الداخليـــة أو بواسطتى

فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية والدفاع الخ . . وستبادرون إلى التساؤل عما سيحدث لبلادكم عند ما يسلم دخل الجمارك الذى تعتمدون الآن عليه — إلى حد بعيد — إلى إدارة الاتحاد ؟ ؟ والجواب على ذلك هو . . أن إدارة الاتحاد ستتسلم المواصلات والتعليم والصحة العامة ، وهى خدمات تصرفون أنتم عليها الآن . وهكذا ستتخلصون من تحمل مصروفات كبيرة وفضلا عن هذا سوف لا تتكبد بلادكم خسائر مالية نتيجة لاشتراكها فى الاتحاد : وأود أن أوضح هذا توضيحاً وأن أكرر فأقول إنه لن تكون هناك خسائر مالية . . بل فى الواقع يحتمل أن يكون هناك ربح مادى بعد تحقيق الاتحاد .

. ليس من المقترح الآن أن يصبح أى أمر آخر تابعاً للاتحاد إلا أنكم فى المستقبل سترغبون دون شك فى أن تصبح أمور أخرى تابعة للإدارة المركزية .

وعند ما يحين ذلك الوقت سيكون لكم الحق فى المطالبة بتعديل قوانين الاتحاد ليصبح ذلك ممكناً . أما ضمان حدود بلادكم واستثناء الشئون المتعلقة بالاتحاد ، فان سلطاتكم ستظل على ما هى عليه فى الاقتراح الذى رسمته والذى أرجو أن أناقشه معكم فى القريب العاجل .

. وبالاختصار فان الاقتراح الذى أطلب موافقتكم عليه **مجملا** فقط **ومفصلا** — هو :

قيام نظام اتحادى تحت المندوب السامى على الأسس التى أشرتُ إليها سابقاً وهى تشكيل مجلس تنفيذى ومجلس تشريعى .

وأن يختص الاتحاد فى الوقت الحاضر بشئون الجمارك والتعليم والصحة العامة والبرق والبريد والمواصلات ، وبالإضافة إلى ذلك سيكون لإدارة الاتحاد سلطة فرض ضرائب على الواردات إلى المحميات والصادرات منها : إلا أن إدارة الاتحاد سوف لا تتمتع بهذه السلطة إلا بموافقة المجلس التشريعى

وموافقتكم كمجلس رؤساء ويجب على أن أنبهكم إلى أن الحصاد لا يتم إلا بالعمل الشاق وفى الوقت الذى يشاؤه رب العباد .

• فلا تتصوروا أنه بمجرد قولكم سوف نتحد !! يتم الاتحاد !! فالاتحاد الناجح لا يتحقق إلا بالعمل المضنى والتعاون من جانب الرؤساء والشعب . وبالرغبة الخالصة فى التفاهم . إننا هنا أنا ومساعدى لتقديم المعونة والإرشاد لكم إذا رغبتم فسنتقدم معاً لبناء اتحاد فى المحميات الغربية يُمكّنكم من القيام بدور هام فى إدارة شئون المحمية الغربية كمجموعة . وفى نفس الوقت تحتفظون بسلطاتكم داخل أقاليمكم . فاذا كنا متفقين على هذه الخطوط فانى أطلب منكم أن تتركوا لى ولمستشارى المهمة الضخمة . مهمة وضع التفصيلات التى سأطلب منكم المشورة بشأنها وبعد ذلك عند ما نكون قد أنجزنا هذه المهمة التى أرجو أن أنتهى منها فى أول إبريل سوف أطلب منكم التشاور معى كما فعلتم اليوم . وأرجو أن نتمكن حينئذ من الوصول إلى اتفاق نهائى على خطة مفصلة لرفعها إلى « حكومة صاحبة الجلالة »

مشروع اتحاد ولاية عدن

على أثر خطاب حاكم عام مستعمرة عدن ، بدأ المستشارون البريطانيون دعاياتهم لدى السلاطين من أجل المشروع بينما بدأت « تُطبخ » بقية القصة في لندن فقد : —

١ — أعلنت حكومة عدن سلفاً في ٨ يناير سنة ١٩٥٤ أن حكام الولايات المحمية قد وافقوا على مبدأ تكوين اتحاد يضم في نطاقه كافة الإمارات والشياخات التي تحف بالساحل الجنوبي بالجزيرة العربية والتي يطلق عليها تعبير « محميات عدن » .

وقد جاء في البيان الذي أعلنه حاكم عدن Sir T. Hickinbotham متضمنا هذا النبأ ما يلي :

إنه قد أضحى من الضروري إنشاء هذا الاتحاد . . فبالاتحاد تقوى البلاد ويمكنها أن تأخذ مكانها في العالم الحديث . . فان الولايات وإن بلغت مرحلة أدت بشعوبها إلى الرخاء إلا أن الطريق أمامها لازالت طويلة ، وإنها قد وصلت الآن إلى نقطة لا يمكن السير منها إلا إذا أحدثت بنفسها تغييراً دستورياً يُمكنُها من القوة والتقدم

٢ — على أن أهم ما جاء في هذا البيان هو إبرازه بالكيفية التي رؤى أن يكون عليها الاتحاد ، فقد ذكر حاكم عدن أنه يأمل أن يتم اتحاد هذه المحميات على وجه يُمكّن ولايات غرب عدن عن تكوين اتحاد خاص بها يعرف باتحاد غرب عدن يقابله اتحاد آخر يضم ولايات الشرق . . . ويعرف باتحاد شرق عدن ويكون على رأس كل اتحاد مندوب سامي يباشر نفس السلطات التي يباشرها الآن الحاكم العام .

وقد فصّل البيان شكل الاتحاد . . فذكر أنه سوف يكون لكل اتحاد مجلس أعلى يضم كافة مشايخ وأمراء الولايات التي ينطوي عليها الاتحاد .

ولم يفت البيان أن يذكر كذلك أن كل اتحاد سوف يتضمن مجلسين *مجلس تنفيذى . . وآخر تشريعى* ومعلوم أن هذه الإشارة مقصود بها التقديم والدعاية للديموقراطية (المصطنعة) التى تريد بها بريطانيا ضرب نظام الحكم فى اليمن .

على أنه أخرج من اختصاصها عدة مسائل . . سرد منها مسائل التعليم والمواصلات والصحة والجمارك والبريد والبرق إذ ذكر أنها لصفتها العامة تعتبر مسائل اتحادية Federal Subjects تباشر أمورها إدارة الاتحاد المركزية.

٣ — وقد اختتم الحاكم العام بيانه بقوله إن مشروع الاتحاد سوف تصاغ تفصيلاته بعد استشارة حكام الولايات ثم يعرض عليهم من جديد للتشاور النهائى فيه الاتفاق عليه .

٤ — وبخصوص سلطان لحج [1] « على بن عبد الكريم » الذى عُيِّن تحت ضغط الإنجليز وتهديدهم بالسلاح لمنطقة لحج كلها بعد التجاء أخيه السلطان فضل عبد الكريم إلى إمام اليمن عام ١٩٥٢ فقد أفضى عقب إذاعة بيان الحاكم العام مباشرة بتصريح أيد فيه فكرة هذا الاتحاد من حيث المبدأ ، وإن كان فى الحقيقة لم يقبل حتى الآن مشروع الاتحاد وما زال هو الرجل الأول فى « المحميات » كلها .

٥ — ويبلغ مجموع الولايات موضوع هذا الاتحاد المقترح .. ما يربو على الثلاثين ولاية ، يهم اليمن منها بالذات الولايات التى يتضمنها تعبير « محميات عدن الغربية » وعددها ٢٢ والمحميات الواقعة شرق عدن وعددها ثمان ، إذ أن الولايات الأخرى التى تحف بخليج عمان ومسقط وعمان وقطر . . . الخ ، لا تنطوى عليها المطالب اليمنية (وملحق بهذا بيان متضمنا قائمة بمحميات عدن الشرقية والغربية وأسماء ولاتها وكذا عواصم هذه المحميات وتعداد سكانها) .

---

(١) وكان قبول السلطان على عبد الكريم تولية الحكم بهذه الصورة هو فى الواقع الوسيلة الوحيدة التى أمكنه بها إنقاذ ما يمكن إنقاذه من وقوع بلاده تحت حكم الانجليز المباشر .

ولما كانت هذه الولايات تتفاوت فى المساحة أو الأهمية أو القوة المادية.. فقد تفاوتت أوضاعها كذلك إذ يطلق على بعضها وصف السَّلْطنة ، كسَلْطنة لَحْج والقعيطية والصُّبَيْحة والحواشب وفضل والعوالق ... الخ . ويطلق على بعضها وصف الامارة .. كالضالع وردفان وبيحان . الخ. وعلى بعضها الآخر وصف المشيخة . . كمشيخة العوالق العليا والمفالحة .. الخ .

وليس هناك من شك فى أن هؤلاء السلاطين والأمراء والمشايخ من المفروض أن يتم تنصيبهم وفق التقاليد القَبَلية التى تعتنقها هذه الولايات غير أنه — وحادث تنصيب سلطان لحج الأخير ما زال ماثلا فى الأذهان — لا يمكن أن يغفل تأثير البريطانيين وتوجيههم المباشر فى هذا الشأن لاسيما وأن الحكم البريطانى فى هذه الولايات حكم استعمارى مطلق إذ أن للمستشار البريطانى فى كل ولاية منها كامل التصرف ، ويضاف إلى ذلك . . أن هؤلاء الولاة يتقاضون مرتبات ومنحاً خاصة من وزارة المستعمرات لا شك أنها لا تمنح إلا للولاة المرضى عنهم بالرغم من تفاهتها المادية . وقد ألحق بهذا أيضاً كشف يبين قيم هذه المعاشات التى يتقضاها هؤلاء الولاة .

ويلاحظ أن تقديرات المعاشات محتسبة على أساس الروبية الهندية . . وذلك لأن هذه المعاشات كانت تمنحها إدارة الهند وقت أن كانت (الهند) إحدى دول الدومنيون البريطانى وكانت هذه الولايات تتبعها إدارياً . . ثم لأن الروبية اليوم لا زالت هى العملة المتداولة بها وذلك أيضاً أحد الأمور التى عملت بريطانيا على بقائها قدر الاستطاعة منعاً للنفوذ اليمنى عن طريق المال إن تدوولت عملة اليمن رسمياً (أى الريال اليمنى) .

أهمية المشروع من وجهة النظر البريطانية

لا شك أن التبكير فى إنشاء مثل هذا الاتحاد فى هذه الآونة التى تعمل فيها بريطانيا فى مختلف بقاع العالم ، إلى لم شعث مستعمراتها فى شكل تكتلات إقليمية (١) لا يمكن أن يفهم منه إلا أنه تطبيق جديد للسياسة البريطانية الاستعمارية غرضه تحقيق الأهداف الآتية :

أولا — تخدير الوعى القومى فى الولايات بادعاء توحيدها ولكن الحقيقة هى ضمها ضمن نطاق واحد يمكن المستعمر من السيطرة عليها فى يسر وسهولة .

ثانياً — إعاقة التقدم السياسى لهذه الولايات بفرض نظم خاصة عليها دون أن يترك لها الأمر فى اختيار شكل وأسلوب الحكم وأنواع الاتحاد الذى ترتضيه .

ثالثاً — إبعاد هذه الولايات عن اليمن بقدر الإمكان وإضعاف تأثير هذه الأخيرة عليها ، فان اليمن كانت .. ولازالت هى رائدة هذه الولايات .. فامامها إمام كافة أمرائها ومشايخها له عليهم الإمرة وعليهم له الطاعة . .

رابعاً — تضييع الحجة على اليمن فى المطالبة بضم هذه الولايات إليها إذ أن إدماجها فى نطاق اتحاد أو اتحادين يضع اليمن إزاءها فى مركز أوهن عما تكون عليه إزاء ولايات متفرقة ضعيفة يربو عددها على الثلاثين ولاية .

خامساً — ولعل أهم دواعى التفكير فى إنشاء مثل هذا الاتحاد هو ضمان تركيز القوى البريطانية فى التحكم فى آبار البترول التى يكتنزها جوف هذه الولايات المتعددة . علاوة على ما يمكن استغلاله من موارد الثروة الطبيعية الأخرى التى ما زالت حتى الآن بدون أى استغلال مع ضمان عزل اليمن تماماً عن الشاطىء الجنوبى للجزيرة .

---

(١) من أمثلة هذه التكتلات ما يلى :

ا — اتحاد وسط أفريقيا ب — مشروع اتحاد شرق أفريقيا

ج — مشروع اتحاد جزر الهند الغربية (مجموعة الجزر بالبحر الكاريبى بين الأمريكتين)

خطورة المشروع بالنسبة لليمن

أولا — إن أول أوجه خطورة هذا المشروع بالنسبة لليمن هو سعى بريطانيا — كما سبق الذكر — إلى خلق جبهة قوية تمكنها من أن تقاوم بالقوة ، وعن طريق المواجهة بالأمر الواقع .. المطالب اليمنية الرامية إلى ضم هذه البلاد إلى اليمن فعن طريق خلق مثل هذا الاتحاد الذى يتضمن إنشاء مجالس حديثة منظمة ... يمكن لبريطانيا أن تحول بين نفوذ اليمن الذى لوحظ تسربه فعلا إلى أهالى الجنوب لتفتت هذه الولايات وعدم تماسكها ولتطبيق النظام القبلى فيها .

ثانياً — أن عزم بريطانيا على إنشاء مثل هذا الاتحاد يتنافى مع مدلول روح ألفاظ المادة الثالثة « **معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل** » الموقعة من حكومتى بريطانيا واليمن بصنعاء فى ١١ فبراير ١٩٣٤ — إذ تقضى هذه المادة بأن « **يؤجل البت فى مسألة الحدود الجنوبية اليمنية إلى أن تتم مفاوضات تجرى بينهما قبل انتهاء مدة هذه المعاهدة بما يتراضى الفريقان المتعاهدان السامیان عليه بصورة ودية وباتفاق كامل ، بدون إحداث أى منازعة أو مخالفة** » .

وإلى أن تتم المفاوضات المشار إليها فى الفقرة السالفة الذكر فالفريقان المتعاهدان الساميان يقبلان أن تبقى الحالة الحاضرة فيما يتعلق بالحدود فى تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة ، ويتعهد الفريقان المتعاهدان الساميان أن يمنعا بكل ما لديهما من الوسائل أى اعتداء من قواتهما فى الحدود المذكورة وأى تدخل من أتباعهما أو من جانبهما فى تلك الحدود فى شئون الأهالى القاطنين فى الجانب الآخر من الحدود المذكورة .

وعلى ذلك يكون التفكير فى إنشاء مثل هذا الاتحاد معارضاً لهذا النص لمساسه مساساً مباشراً بمسألة الحدود التى يقضى النص بتأجيل البت فيها حتى تمام المفاوضات التى قد تجرى بشأنها لإنهاء المشكلة بصورة ودية وباتفاق كامل وبدون إحداث أى منازعة أو مخالفة على حد نص المادة المذكورة ثم لنص الفقرة الثانية ... التى تقضى صراحة «بضرورة بقاء الحال كما هى عليه إلى أن تتم هذه المفاوضات» ولا يمكن الادعاء بأن مسألة التفكير فى إنشاء اتحاد يضم محميات عدن لا يمس مسألة الحدود، إذ لا يعقل إنشاء اتحاد له دستور وقوام دون تحديد لنطاقه ونطاق الولايات الداخلية فيه ! !

ثالثاً — لقد صاحب هذا التفكير من جانب البريطانيين ... بانشاء اتحاد يضم محميات عدن.. حدوث اضطرابات حول الحدود اليمنية من جانب البريطانيين ذكرت المفوضية اليمنية بلندن فى بيان رسمى نشرت فى ٩ يناير ١٩٥٤ « أنها حدثت نتيجة تدخل السلطات البريطانية بلندن فى عدن وحشد للجنود فى المناطق المتنازع عليها والقيام بأعمال إرهابية ».

وفيما يلى نص ترجمة هذا البيان كما أذاعته المفوضية اليمنية بلندن :

« ظهرت فى بعض أجزاء الصحافة مؤخراً تقارير تدل على وقوع اضطرابات فى مناطق اليمن الجنوبية، كما أنهم ناطق بلسان وزارة الخارجية البريطانية ليلة البارحة الحكومة اليمنية « بأنها تهدد السلام فى الجهة العدنية من الحدود ».

« وترغب المفوضية اليمنية فى لندن الإدلاء ببعض الحقائق حول هذه القضية : « فلقد أرسلت الحكومة البريطانية مؤخراً جنوداً إلى

منطقتين من المناطق الموقوفة « المتنازع عليها » خارقة بذلك المعاهدة الإنجليزية اليمنية ١٩٣٤ واتفاقية ١٩٥١ ، ولقد حدث هذا ضد إرادة السكان وبقوة السلاح .

« والحكومة اليمنية مع رغبتها فى المحافظة على أحسن العلاقات مع الحكومة والشعب البريطانى فإنها تعتبر هذا الإجراء إجراء يراد به فصل جزء من أراضيها .

« وعلاوة على هذا فإن السلطات البريطانية فى عدن تقوم بحملات إرهاب فى مناطق جنوبية أخرى محاولة إخضاع القبائل لحكمها وذلك ضد روح معاهدة الصداقة الإنجليزية اليمنية لسنة ١٩٣٤ .

« وفى الواقع أن مثل هذه الاعتداءات على الحدود اليمنية لم تنقطع منذ أن وضعت بريطانيا إمارات جنوب الجزيرة العربية تحت حمايتها فمنذ ذلك الوقت والخلاف مستمر بين الحكومتين البريطانية واليمنية[1] إذ تدّعى الحكومة البريطانية أحقيتها فى تدبير أمور المحميات بناء على الحقوق التى كفلتها لها معاهدات الحماية التى عقدتها مع ولاتها بعد

---

(١) ا ــ تم تحديد الحدود سنة ١٩١٤ بما يعرف بالخط التركى غير أن اليمن لم تعترف به

ب ــ عقد مؤتمر فى لندن سنة ١٩٥٠ عقب كثرة الاعتداءات على الحدود وإلقاء القنابل على بلدان اليمن أسفر عن تبادل المذكرات بين الطرفين اتفق بمقتضاها على تبادل الممثلين الدبلوماسيين والتعاون الاقتصادى ثم إنشاء لجنة مشتركة للنظر فى مسألة الحدود . وحتى اليوم لم تشكل هذه اللجنة .

وقد أرفق بهذا نصوص هذه المذكرات التى يطلق عليها « اتفاقية ١٩٥١ » .

سلخها من الإمبراطورية العثمانية[1]، بينما أن الحكومة اليمنية تحتج بأن هذه الولايات كانت دائماً أراضٍ يمنية وأنها لم تدخل تحت الولايات العثمانية لمكافحة اليمن باستمرار لهذه الولاية وعدم تسليمها فى أى وقت من الأوقات بالتبعية لآل عثمان . . ومن ثم . . فإن إنشاء اتحاد يضم أراضٍ يمنية إنما هو — فضلا عن أنه منافٍ لنصوص الاتفاق — فإنه فى ذاته يعتبر عملا من جانب بريطانيا ليس له من دلالة سوى التحدى والاعتداء » .

---

(١) يرجع إلى الملحق الخاص بهذه المعاهدات .

نتائج المشروع[1]

أولا — إن بريطانيا — كما سبق الذكر — ترمى من وراء إنشاء هذا الاتحاد خلق دولة جديدة من مجموعة المستعمرات على المحيط الهندى التى دأبت منذ نهاية الحرب الثانية على خلقها لدعم مركزها المادى والمعنوى وخاصة بعد أن فقدت الكثير من ممتلكاتها فى آسيا .

ثانياً — إن بريطانيا بسعيها لإنشاء مثل هذا الاتحاد إنما تهدف إلى مد نفوذها من خليج عدن حيث بوغاز باب المندب — وهو الطريق المائى الوحيد بين المحيط الهندى والبحر الأحمر حتى الخليج العربى — وهو الطريق إلى داخل غرب آسيا الأمر الذى يمكن بريطانيا من التحكم فى أهم منفذين لآسيا وأفريقيا بالنسبة لأهميتها الاستراتيجية .

ثالثاً — إن تجنب الحكومة البريطانية ومساومتها فى أية مفاوضات بشأن محميات عدن . . . ثم تفكيرها اليوم فى مشروع يلم شملها فى نطاق اتحاد واحد . . . إنما غرضه فى الواقع أولا وأخيراً سعيها بأن يكون لها وحدها دون غيرها من الدول سواء عن طريق التدخل أو التسرب — اليد الطولى فى إدارة شئون هذه المنطقة المتسعة لاحتوائها بوفرة على آبار البترول ومعامل تكريره . . . . ولأهمية موقعها كمركز ممتاز لشحنه . . . . ولتموين السفن بهذه المنطقة . . . . ولعل منشئات تكرير البترول التى أقيمت أخيراً بعدن والتى وُصفت بأنها أضخم منشأة للتكرير لدول الكومنولث خارج بريطانيا وكندا . . . أقوى دليل على تبيان هذه الغاية .

رابعاً — هذا ويبدو أن السياسة البريطانية ترمى أيضاً بانشاء هذا الاتحاد إلى إيجاد قوة جديدة بمنطقة المحيط الهندى تحل محل الهند

(١) سيأتى الحديث تفصيلياً عن حقائق الأهداف التى تسعى إليها بريطانيا من وراء قيام هذا الاتحاد .

ولو بصورة مبسطة يمكن عن طريقها السيطرة على هـذا الجزء من العالم سياسياً وعسكرياً وتستغله اقتصادياً . وليكون ذلك قاعدة ارتكازلها تقوم عليها أى سياسة للتوسع فى المستقبل .

وإن مشروع إنشاء يضم محميات عدن مشروع استعمارى لا محالة قد تجدى الآن محاربته ، ولكن قد يصعب ذلك فيما بعد إذا نفخت فيه الروح وهب للوجود بصورة حية إذ سيصبح اتحادا له كيانه المادى الذى يتطلب جهوداً مضاعفة لمناهضته .

نص[1] المذكرة التي وضعتها الحكومة البريطانية

عن تركيز إدارات الحكومات في محمية عدن الشرقية

---

١ — عموميات

ا — بجمل عام :

هذه المقترحات ترمي إلى تركيز إدارات وماليات حكومة (القعيطي والواحدي والكثيري) في حكومة واحدة ستكون مسؤولة أمام مجلس سلاطين مكون من : السلطان القعيطي . . والسلطان الكثيري . والسلطان الواحدي .. بالاشتراك مع المستشار المقيم .

ب — الغرض :

بينما تصان ذاتية السلاطين الفردية ، فان هذه المقترحات تهدف إلى تأكيد تعيين الحكومة وحالة حياة الشعب ؛ لكل الدويلات أو الامارات الثلاث عن طريق تبسيط وزيادة كفاءة الإدارة وتوزيع أحسن الموارد للتعمير .

٢ — التشريع

ا — عام :

تخول السلطة التشريعية لمجلس تشريعي ، وتكون قراراته عرضة للتصديق بواسطة . مجلس السلاطين .

---

(١) قد يلاحظ أن المذكرة أسلوب خاص غير مألوف ، إلا أنها وضعت هنا كما هي بدون أي تعديل في الألفاظ .

ب — المجلس التشريعى :

١ — التكوين :

يتكون المجلس التشريعى من :

سبعة أعضاء بحكم وظائفهم وهم : —

- السكرتير العام للحكومة .
- المستشار المقيم
- السكرتير المالى للحكومة .
- رئيس القضاة الشرعى الإسلامى .
- نائب السكرتير — للمنطقة الشمالية .
- » » » الجنوبية .
- » » » الغربية .

- واثنين أعضاء موظفين ، ويوصى عليهم السكرتير العام ويعينهم مجلس السلاطين بموجب مشورة الوالى وعضويتهم لمدة سنتين .

- وسيعَيَّن ثمانية أعضاء غير رسميين فى المجلس لمدة سنتين .
- ونظراً للتفاوت الحاصل فى عدد السكان فى الثلاث دويلات أو إمارات ، فهؤلاء الأعضاء سيكون تعيينهم كما يلى :

- القعيطى ٤
- الكثيرى ٢
- الواحدى ٢

أما الأعضاء غير الرسميين المعينين يرشحون بواسطة سلاطينهم المختصين بمصادقة الوالى والقرارات تكون بأغلبية بسيطة ، والرئيس له صوت أصلى فقط .

٢ — الرئيس :

الرئيس يكون السكرتير العام .

٣ — مجلس الانعقاد :

المجلس التشريعى يعقد عادة فى المُكلا .

٤ — دورات الانعقاد :

يعقد المجلس التشريعى على الأقل أربع جلسات فى السنة . ويجوز عقد جلسات إضافية بحسب ما يرى الرئيس :

جـ — مجلس السلاطين :

١ — التكوين : يتألف مجلس السلاطين من :

سلطان « القعيطى » وسلطان « الكثيرى » وسلطان « الواحدى » بالاشتراك مع المستشار المقيم إذا دعى الحال يجوز له باعتبار نائب الوالى أن يقدم مشورة الأخير ... السكرتير العام . بوصفه رئيس المجلس التشريعى سيكون حاضراً ولكن لا صوت له . . . ويعين أيضاً تنفيذى المجلس .

٢ — السلطات : وإجراءات المجلس التشريعى ستكون عُرْضَةً لمصادقة مجلس السلاطين . . ولا تكون نافذة إلى أن تتمثلَ تلك المصادقة . وسلطة عدم إجازة التشريعات الغير مرغوب فيها تُخَوَّل لمجلس السلاطين ، وإذا رأى مجلس السلاطين أنه من المناسب لمصلحة النظام العام والثقة العامة أو الحكم الصالح إجازة أية إجراءات تشريعية . . فيجوز لهم بالرغم عن السلطات التشريعية الممنوحة للمجلس التشريعى .. سن أى تشريع بموجب أى قانون .

والقرارات تكون بأغلبية بسيطة من السلاطين الثلاثة . ولكن أى رأى يؤيده قرار أغلبية المجلس التشريعى ـ تلك الأغلبية التى تشمل صوت المستشار

المقيم — فذلك الرأى يعتبر رأى مجلس السلاطين . وإذا كان رأى أحد السلاطين يؤيده قرار أغلبية المجلس التشريعى ـ تلك الأغلبية لا تشمل صوت المستشار المقيم — فيرفع الأمر إلى الوالى للعمل بموجب مشورته .

يؤيد مجلس السلاطين أحكام الإعدام ويستعمل حق الرحمة .

٣ — محل الانعقاد :

مجلس السلاطين يَعْقِد عادة فى المُكلاّ .

٤ — دورات الانعقاد :

مجلس السلاطين يجتمع على الأقل أربع مرات فى السنة مباشرة بعد جلسات المجلس التشريعى وفى أى أوقات أخرى يرغب فيها .

٥ — تغيب الأعضاء :

فى حالة التغيب الإجبارى للسلطان . . ينوب عنه وصى مُعَيَّن رسمياً . وفى حالة تغيب أحد السلاطين بدون سبب معقول .. يستمر المجلس فى العمل بحسب الإجراءات الاعتيادية . وفى حالة تغيب سلطان آخر بدون سبب معقول . . . فالسلطان الباقى يمارس سلطات المجلس بموجب مشورة الوالى كما يقدمها نائبه .

فى حالة غياب كل الثلاثة السلاطين بدون سبب معقول . . فقرارات المجلس التشريعى ترسل إلى الوالى لإقرارها أو عدم إجازتها . . وإذا أقرها فتكون لها نفس القوة كما لو أجازها مجلس السلاطين .

٣ — التنفيذ

١ — عام يُخوّل التنفيذ ـ للسكرتير العام للحكومة الذى سيكون مسؤولا ـ إلى مجلس السلاطين فى السياسة والإدارة والحكومة الرشيدة للأقليم .

ب ـ المجلس التنفيذى : الأعضاء المذكورين بعد فى المجلس التشريعى يكوّنون مجلساً ليقدّم النُصح إلى السكرتير العام.

- السكرتير العام : رئيساً
- السكرتير المقيم
- السكرتير المالى
- رئيس القضاة الشرعى الإسلامى
- عضو من كل إقليم بواسطة مجلس السلاطين .

والسكرتير العام : يقدم المواضيع الآتية إلى المجلس التشريعى لإبداء المشورة .

(١) كل القوانين تمهيداً لتقديمها للمجلس التشريعى .

(٢) كل مشروع مشاهرات جديدة أو تعديل أساسى على مشروع المشاهرات الحالية .

(٣) كل مشروع مزمع لإيجاد أو إعادة تكوين أساس لأى إدارة ومصلحة حكومية .

(٤) أى موضوع يرى المستشار المقيم أن يعرض كهذا .

(٥) أى موضوع آخر يرغب السكرتير العام أن يحصل على مشورة عنه . والسكرتير العام ليس مقيد بقبول مشورة المجلس التنفيذى . ولكن فى هذه الحالات عند ما لا يفعل ذلك عليه أن يقدم الأمر كتابة إلى مجلس السلاطين للتوجيه عما يتخذ من إجراءات .

٤ — الإدارة

ا — السكرتارية :

تؤسس المكلاّ سكرتارية مركزية تحت إشراف السكرتير العام .

ب — المناطق والألوية :

لغرض الاعتبارات الإدارية تؤسس ثلاث مناطق كل تحت مسئولية نائب السكرتير كالآتى :

المنطقة الشمالية — الدولة الكثيرية ولواء شهام (الرئاسة بسيون)

المنطقة الجنوبية — لواء الشحر ولواء المكلا ولواءدو عن (الرئاسة المكلا)

المنطقة الغربية — الدولة الواحدية ولواءحجرولواء عرما (الرئاسة ميفعا)

وتكوين الألويه والمقاطعات الحالى يُعدَّل إذا دعت الحال ليناسب هذا التقسيم للمناطق .

حـ — الإدارات :

تبقى الإدارات الحكومية وتدمج عند اللزوم فى إدارات مُوَحَّدة للحكومة المركزية .

د — تعيين الموظفين :

يكون كل الموظفين خُدَّام الحكومة المركزية ولا يكونون بعد ذلك خدام دول الحكومات المنفردة ويكون ولاؤهم إلى مجلس السلاطين .

أما السكرتير العام . . والسكرتير المالى . . فيعينهم مجلس السلاطين حسب مشورة الوالى . ونائبى السكرتير للمناطق . . فيعيِّنهم السكرتير العام بعد التشاور مع المستشار المقيم والسلطان المختص . وكل التعيينات الأخرى يقوم بها السكرتير العام إلا فى الحالات التى يُخوَّل له فيها بهذه السلطة ، ويعمل كل مجهود فى تأمين حقوق الموظفين الذين يخدمون الآن فى الأمارات الثلاث وسيكون الموظفون عرضة للخدمة فى أى منطقة .

وكلما تسمح الحالة المالية ، فان فى النية تنسيق مشاهرات موظفى الحكومة

٥ — المالية

تدمج ماليات واحتياطى كل الأمارات الثلاث .. وتُدار فى دائرة الحدود المنصوص عليها فى القوانين بواسطة السكرتير المالى الذى سيكون مسئولا عن تقديم ميزانية سنوية .

وهذه المقترحات لا تنتج عن أى زيادة ملحوظة فى الصرف لأنه من المقصود استبدال حكومات الدول بحكومة مركزية واحدة . . وليس فرض حكومة فدراليةعلى حكومات الدول الحالية.. وبهذه الطريقة فان أى وظائف جديدة يَحْتاج إليها يُنَاط بها غالباً تخفيض مماثل فى موظفى الدول الحاليين ومع ذلك فاتحاد الجمارك المبين فى الفقرة (٦) التالية سينتج عن حاجة إلى تحصيل دخل إضافى . وهذا مع أى التزامات مالية أخرى تنتج عن هذه المقترحات مذكورة بتفصيل أكبر فى الملحق (١) وأى نقص فى الدخل يُسَدَّد من الاحتياطى إلى الوقت الذى يمكن مقابلته بزيادة فى الدخل (١)

٦ — الجمارك

ترفع حواجز الجمارك الداخلية للحكومات وتقوم إدارة مُوَحَّدة للجمارك تفرض تعريفة مُوَحَّدة . . ويُنْتظر أن يقابل هذا فيما بعد التخفيض الناتج فى موظفى الجمارك وزيادة الكفاءة فى التحصيل بزيادة التعريفة على حدود الدولة الواحدية التى تفرض الآن رسوماً بفئة أقل من الدولة القعيطية والدولة الكثيرية .

٧ — القضاء

البنود الخاصة بالشريعة الإسلامية والعادات والمعاهدات القائمة ستستمر مراعاتها . فيعين رئيس للقضاة بواسطة مجلس السلاطين ، ويكون رئيس محكمة

(١) هذه هى الصيغة التى كتبت بها النصوص الرسمية .

الاستئناف العليا التى سيكون مقرها فى المُكَلاّ . . وفوق هذا ستكون هناك محاكم استئناف للمناطق فى كل منطقة .

والاستئنافات من محاكم استئناف المناطق فى القضايا المدنية تكون فى محكمة الاستئناف العليا فقط عند ما تكون الدعوى تزيد عن (٥٠٠ جنيه) أما فى القضايا الجنائية فالاستئناف يكون حسب نظام الشريعة الاعتيادى .

وطلبات الرأفة التى يجب أن تُحْصَرَ فى عرائض المحكوم عليهم بالإعدام تُوَجَّه إلى مجلس السلاطين الذى يؤيد أيضاً أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم

جميع القوانين الموجودة حالياً فى الحكومات ستكون عرضة لمصادقة مجلس السلاطين .

٨ — السلاطين

ا — تؤمن مشاهراتهم الشخصية ولا تَغَيَّر بدون مصادقة الوالى .

ب — يحتفظون بألقابهم وكل حقوق التشريفات كما هى الآن .

جـ — يحتفظون بأعلامهم الخاصة ولكن هذا لا يمنع احتمال إيجاد علم واحد ليحل محل أعلام الدول الحالية .

٩ — المشاهرات

ا — اتفاقية جديدة :

إذا صارت هذه المقترحات مقبولة . فتدمج فى اتفاقية جديدة تحل محل اتفاقية ١٩٣٩ م ، مابين القعيطى والكثيرى . وهذه الاتفاقية ستحوى مادة تطلب إلى السلاطين عندما يكونون فى مجلسهم أن يقبلوا مشورة الوالى .

ب — معاهدات الاستشارة :

معاهدات الاستشارة الحالية ما بين حكومة صاحبة الجلالة والسلطان القعيطى والسلطان الكثيرى والسلطان الواحدى ستبقى نافذة .

١٠ — سلطات صاحبة الجلالة

لصاحبة الجلالة الإدارة التامة فى الدفاع وكل الأمور الخارجية للإقليم.

١١ — سلطات الوالى

١ — إذا رؤى أنه من الملائم فى صالح النظام العام أو الثقة العامة أو الحكومة الرشيدة . . . فللوالى أو نائبه أن يحفظ الحق لدعوة مجلس السلاطين لينصحهم فيما يجب اتخاذه من عمل :—

٢ — فى حالة تأخير المجلس التشريعى عن العمل وتأخر مجلس السلاطين أن يجتمع بالوالى بدون سبب معقول حسب طلبه بموجب الفقرة السابعة . . فللوالى أو نائبه أن يحفظ الحق لعمل قوانين فيما يختص بالمواضيع الآتية :

(١) الدفاع :

كل الأمور المتعلقة بالدفاع بما فيها :—

ا — قوات صاحبة الجلالة المسلحة .

ب — أعمال الدفاع والجهات المحمية .

جـ — الحجز التحفظى لأسباب تتعلق بالدفاع أو الأمور الخارجية .

(٢) الأمور الخارجية :

ا — المعاهدات والاتفاقيات مع السلطان والحكومات .

ب — تسليم المتهمين الفارين إلى حكومتهم .

ج — الجوازات .

(٣) الأمن العام :

كل الأمور المتعلقة باستعمال قوات صاحبة الجلالة المسلحة لأغراض الأمن العام داخل المنطقة .

(٤) الطوارىء .

السلطة لإعلان حالة الطوارىء وبعد ذلك إصدار القوانين فى مدة الطوارىء .

٣ — سلطات الوالى تحت أمر محمية عدن لسنة ١٩٣٧ تبقى كاملة .

١٢ — المتفرقات

ا — طوابع البريد :

يستلم إصدار طوابع البريد للحكومات مفردة . . . إلى أن يُرى من المرغوب فيه استبدالها بمجموعة واحدة جديدة . وفى حالة نسبة تلك المجموعات فسيحتفظ بذاتية (حضرموت) .

ب — الجوازات :

تحل جوازات الإقليم محل جوازات الدول الفردية .

حـ — الحدود الإقليمية :

تبقى الحدود الإقليمية لكل دولة كما هى الآن . وأى نزاع فى هذا الصدد يحول إلى المستشار المقيم للتحكيم النهائى .

د — قوات الجيش والأمن :

تدمج القوات المختلفة للدولة فى قوات حضرمية متحدة . مثال ذلك (الجيش الحضرمى النظامى ، والشرطة الحضرمية المسلحة) الخ .

الملحق

الملخص المالى

عموى

تُبَيِّن البيانات المذكورة أدناه أى زيادات أو نقصان فى الإيرادات والمصروفات للدول الثلاث .. تلك الزيادات أو النقصان التى هى نتيجة مباشرة لتركيز إداراتهم وملياتهم — والخسارة الرئيسية فى الإيراد ناتجة من رفع الحواجز الجركية فى داخل الدول .. والزيادة الرئيسية فى المصروفات تسببت فى بعض الزيادات فى الموظفين والمبانى .

وتعنى هذه المقترحات أن الوظائف الجديدة فى الحكومة المركزية يمكن عموما شغلها من موظفى الدول الحاليين وأن المبانى المكتبية الحالية يمكن تحويرها فى معظم المناطق إلى ما يناسب النظام الجديد .

ا — الدولة القعيطية :

سينتج من قفل مركز الجمارك القعيطية على حدود (الواحدى/القعيطى) خسارة فى الإيرادات نحو ١٥٠٠٠ شلن فى السنة .

أما فى المصروفات فسيكون :

الوفر الآتى ممكناً فى الحال « الرأس (٨) المادة (٣) كتبة (جمارك) ٣٠٠٠ شلن »

ب — الدولة الكبرى :

من حيث الإيرادات .. فان إلغاء تعريفة جمرك الكثيرى .. سينتج عنها خسارة فى الإيرادات تقدر (ب ـ ٠٠٠ر٢٤) شلن فى السنة .

أما فى المصروفات : فان الوفر الآتى سيكون ممكناً نتيجة لإلغاء إدارة الجمارك الكثيرية وإدماج بعض الإدارات .

الرأس ٤	مادة ١	ضابط الجوازات	١٥٠٠ شلن
الرأس ٢	مادة ٤	اثنين كتبة	١٨٠٠ »
	٥	٦ كتبة	٨٥٠٠ »
	٧	٢ جنود جمارك مسؤولين	١٤٤٠ »
	٨	٢١ حرس جمارك	٦٠٠٠ »
	٩	علاوة غلاء	٥٥٠٠ »
	١٢	إنارة مراكز خارجية	٦٠٠ »
	١٣	إنارة مراكز خارجية ملابس ومهمات	٧٥٠ »
	١٥	متفرقات	٦٠٠ »
الرأس ١٣	مادة ٣	واحد نائب	١٨٠٠ »
	٤	واحد قائم	١٤٤٠ »
		علاوة غلاء	٧٧٠ »
			٣٠٧٠٠ شلن الجملة

ج — الدولة الواحدية :

من حيث الإيرادات فانه بالرغم من أن تعريفة الجمارك الواحدية هى أقل ٧٥ ٪ عن تعريفة الدولة القعيطية والدولة الكثيرية . . . فليس من المزمع فى أول الأمر زيادة التعريفة الواحدية بموجب ذلك . . . لأن هذا ربما يسبب هبوط فى التجارة.. وفى النية الإبقاء على التعريفة الواحدية تقريباً فى مستواها الحالى . وذلك بتخفيض الجمارك والتى يمكن تطبيقها فى المنطقة الغربية فقط . ولهذا السبب فلا ينتظر حصول زيادة مباشرة فى الإيرادات فى الجمارك .

وربما تكون هناك بعض الزيادات أو النقصان فى الإيرادات عندما تتوحد رسوم الرخص الخ ولكن ربما يلغى بعضها بعضاً وبذلك لا تأتى بأى فرق يذكر فى الإيرادات .

ولكن ليس من المنتظر حصول أى وفر سريع فى المصروفات .

ى — المصروفات الإضافية :

المصروفات الإضافية الآتية التى لم تدرج الآن فى ميزانية الدول ولكن يحتاج إليها .

ا — مشاهرات شخصية :

١	نائب سكرتير مالى حوالى	١٠٠٠٠	شلن
١	« سكرتير منطقة	١٠٠٠٠	«
١	قاضى استئناف	٥٠٠٠	«
١	مساعد سكرتير	٥٠٠٠	«
٢	كتبة	٣٥٠٠	«
١	كاتب للقاضى	١٢٠٠	«

ب — مصروفات أخرى متفرقات « ٢٠٠٠٠ «

جـ — مصروفات خاصة

بناء مكاتب فى المنطقة الغربية	١٠٠٠٠	«
شراء سيارات « « «	١٠٠٠٠	«
	١٢٠٠٠	«

الجملة ٨٦٧٠٠ شلن

الملخص

إيرادات		مصروفات	
	الزيادة	النقصان	الوفر
قعيطى	—	١٥٠٠٠	٣٠٠٠
كثيرى	—	٢٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
واحدى	—	—	—
حكومة مركزية	—	—	—
	—	٢٥٥٠٠٠	٣٣٠٠٠
		الإضافة	
		٨٦٧٠٠	
		٨٦٧٠٠	

فتكون جملة التكاليف الأولية لمركز الإدارة ٣٠٨٠٠٠ شلن أو ١٥٤٠٠ جنيه

مسوّدة دستور محمية عدن الغربية[1]

الباب الاول

تأسيس الاتحاد

١ — سوف يؤسّس اتحاد يعرف باسم اتحاد « محميّة عدن الغربية » يشمل سَلْطنة العَوْذلى .. وسلطنة العوالق السفلى .. ومشيخة العوالق العليا .. وإمارة بيحان .. وإمارة الضالع .. وسلطنة الفضلى .. وسلطنة لحج .. ومشيخة شعيب .. وسلطنة يافع السفلى .

٢ — بعد تأسيس الاتحاد .. يمكن قبول أية دولة فى المحمية الغربية (لم تكن عضواً فى الاتحاد بشرط أن يُسَنَّ قانون اتحادى فى أول الأمر يعترف بقبولها فى العضوية .. ويُشترط أيضاً أن تقبل حكومة الدولة المختصة شروط ذلك القانون .

٣ — يمكن تعديل نصوص هذا الدستور بواسطة قانون اتحادى .

الباب الثانى

المندوب السامى

٤ — سوف يكون الحاكم العام لمستعمرة عدن مندوباً سامياً لاتحاد محميّة عدن الغربية .. بالإضافة إلى الصلاحيات الأخرى التى يتمتع بها بمقتضى نصوص هذا الدستور .

وسوف تكون له سلطة بحكم مركزه كمندوب صاحبة الجلالة وبمقتضى نصوص المعاهدات المعقودة بين جلالتها وبين رؤساء الدول الداخلة فى الاتحاد

(١) هذا المشروع الذى سبق لبريطانيا أن أعدته للاتحاد الفدير الذى عام ١٩٥٤

وذلك حسبما يراه مناسباً وفى مصلحة الحكم الصالح للاتحاد ورفاهية الأهالى بأن يقدم لمجلس الرؤساء الذى يخلفه هذا الدستور النُّصح الرسمى الذى سوف يكون المجلس المذكور مُلْزمًا بقبوله .

ولهذا الغرض يمكن للمنـــدوب السامى أن يدعو إلى انعقاد المجلس فى أى وقت .

الباب الثالث

مجلس الرؤساء :

٥ — سوف يتأسس مجلس الرؤساء على أن يتكون كما يأتى :

(١) الرئيس .. وهو المندوب السامى :

(٢) نائب الرئيس . . الذى سوف يختاره أعضاء المجلس من بينهم لمدة سنة فى كل حالة .

(٣) أعضاء .. ويجب أن يكونوا من رؤساء الدول الداخلة فى الاتحاد أو نوابهم المفوضين .

(٤) السكرتير العام للإدارة الاتحادية . . . الذى سوف يقوم بدور المستشار للمجلس نيابة عن المندوب السامى .

(٥) يمكن للرئيس أو لأى عضو فى المجلس أن يقدم أى اقتراح يتعلق بسير أعمال ومسئوليات المجلس بمقتضى نصوص هذا الدستور لاتخاذ قرار بشأنه وأى قرار من هذا القبيل سيتم بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ولهذا الغرض لن يكون للسكرتير العام أى صوت .

(٦) سيكون للرئيس صوت عادى وصوت الترجيح .

(٧) سوف يكون الرئيس وأعضاء المجلس مسئولين كمجموعة لما يتخذه المجلس من قرارات .

٨ — تكون المباحثات وكل ما يجرى فى المجلس سرياً وسوف يكون الرئيس وكل عضو مُلْزمًا بعدم إفشاء سرية ذلك .

٩ — تقرر المكافأة التى تدفع للرئيس وأعضاء المجلس بموجب قانون وتدفع تكاليف تلك المكافأة من إيراد الاتحاد .

١٠ — سوف يصدر المجلس لوائح لانتظام وحسن سير أعماله ومباشرتها .

١١ — سوف تعقد جلسات المجلس واللجنة فى عدن .

١٢ — تتأسس لجنة عاملة للمجلس وتتكون كما يأتى :

(ا) رئيس .. وهو نائب الرئيس فى مجلس الرؤساء .

(ب) عضوان . . ينتخبهما مجلس الرؤساء من بين أعضائه لمدة سنة فى كل حالة

١٣ — يكون فى مقدور اللجنة العاملة فى جميع الأوقات عند ما يكون مجلس الرؤساء غير منعقد — أن تتمتع بالسلطات المخوّلة للمجلس بالنيابة عنه وأن تتصرف وتعامل بكل وجه من الوجوه كأنها المجلس بذاته .

١٤ — يجرى سير أعمال اللجنة بمقتضى لائحة تنظيم أعمال المجلس ماعدا رأى الرئيس فيكون له صوت عادى عند التصويت .

الباب الرابع

١٥ — تكون السلطة التنفيذية ضمن الاتحاد مخوّلة لمجلس الرؤساء وبمقتضى ما تسمح به نصوص هذا الدستور لمجلس تنفيذى .

١٦ — سوف يتأسس مجلس تنفيذى ويتكون كما يأتى :

(١) رئيس وهو المستشار العام للإدارة الاتحادية .

(٢) المستشار القضائى للإدارة الاتحادية .

(٣) السكرتير المالى للإدارة الاتحادية .

(٤) عضوان من مجلس الرؤساء وعضوان من المجلس التشريعى يعينهم المندوب السامى لمدة سنتين فى كل حالة .

١٩ — يمكن للرئيس أو لأى عضو فى المجلس التنفيذى — بشرط موافقة الرئيس — أن يقدم أى اقتراح يتعلق بسير أعمال أو مسئوليات الحكومة الاتحادية إلى رئيس المجلس التنفيذى لاتخاذ قرار بشأنه . وأى قرار من هذا القبيل . . سيتم بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .

٢٠ — سيكون للرئيس صوت عادى وصوت الترجيح .

٢١ — يمكن لمجلس الرؤساء لأسباب تدون فى محضر الجلسة التنفيذى أن يلغى أى قرار يتخذه المجلس الأخير وسيبدله بقرار من عنده على أن يعتبر قرار مجلس الرؤساء هذا قراراً للمجلس التنفيذى .

٢٢ — يكون أعضاء المجلس التنفيذى مسئولين كمجموعة عن سياسة المجلس وقراراته وتصرفاته .

٢٣ — وتكون المباحثات وكل ما يجرى فى المجلس التنفيذى سرية وكل عضو فى المجلس ملزماً بعدم إفشاء سرية ذلك . ويستثنى من هذا أى موظف من الادارات الاتحادية قد يفوّض تفويضاً صريحاً بحكم واجبه الرسمى أن يعلن للجمهور أى قرار من قرارات المجلس .

٢٤ — سوف تقرر المكافأة التى تدفع للرئيس ولأعضاء المجلس التنفيذى مقابل خدماتهم للمجلس بموجب قانون وسوف تدفع تكاليف تلك المكافأة من إيرادات الاتحاد .

٢٥ — يصدر المجلس التنفيذى لوائح لانتظام حسن سير أعماله ومباشرتها .

٢٦ — تعقد جلسات المجلس فى عدن .

الباب الخامس

السلطة التشريعية للاتحاد :

السلطة التشريعية الاتحادية

وقد تكون السلطة التشريعية داخل الاتحاد مُخوَّلة للمندوب السامى ومجلس الرؤساء ومجلس تشريعى تكون له صلاحية سَنّ القوانين للأمن والنظام والحكم الصالح والرفاهية فى الاتحاد بمقتضى نصوص الجدول الأول التابع لهذا الدستور .

٢٨ — سوف يتأسس مجلس تشريعى كما يأتى :

(١) رئيس : ينتخبه المجلس من بين أعضائه لمدة سنتين فى كل حالة .

(٢) أعضاء : رسميون من الإدارة الاتحادية يعينهم المندوب السامى بمقتضى مايراه مناسباً إلى حد لا يتجاوز أحد عشر عضواً على أن تكون هذه التعيينات لمدة سنتين فى كل حالة .

(٣) عضوان : رسميان عربيان يعينهما مجلس الرؤساء بمشورة المندوب السامى .

(٤) عضو واحد عادى يعينه كل من رؤساء دول الاتحاد لمدة سنتين فى كل حالة .

٢٩ — سوف تتم جميع المسائل المقدمة بشأنها مقترحات إلى المجلس التشريعى لاتخاذ قرار بطريقة أغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .

٣٠ — لن يكون للرئيس صوت عادى بل سيكون له صوت الترجيح .

٣١ — سوف تتقرر المكافأة التى تدفع للأعضاء الرسميين والأعضاء العاديين مقابل خدماتهم للمجلس التشريعى بموجب قانون وأن تدفع تكاليف

هذه المكافأة من مالية الاتحاد على أن لا يحصل أى عضو رسمى أو عادى يتناول مكافأة كعضو فى المجلس التنفيذى على مكافأة من هذا الباب .

٣٢ — يمكن للمجلس التشريعى أن يصدر لوائح لانتظام وحسن سير أعماله ومباشرتها .

٣٣ — سوف تعقد جلسات المجلس فى عدن .

ب — الاسلوب التشريعى

(١) التشريع الرسمى بواسطة مرسوم يصدره المندوب السامى :

٣٤ — يمكن للمندوب السامى سن القوانين بمقتضى ما ينص عليه القسم (ا) من الجدول الأول التابع لهذا الدستور وذلك باصدار أى مراسيم .

٣٥ — بصرف النظر عما جاء فى الفقرة المتقدمة يمكن للمندوب السامى بموجب اختياره أن يتشاور مع الرؤساء بخصوص أى قانون يقترح سنّه .

(٢) التشريع الرسمى بواسطة قانون يصدره مجلس الرؤساء :

٣٦ — يمكن لمجلس الرؤساء سن قوانين بمقتضى نصوص القسم (ب) من الجدول الأول التابع لهذا الدستور . وذلك باصدار قوانين فى مصلحة الأمن العام والمنفعة العامة والحكم الصالح بشرط أن يقدم المجلس هذه القوانين دائماً قبل إصدارها بصورة مسودة إلى المندوب السامى وأن يأخذ منه تأكيدات بأنه لا يرغب فى إبداء مشورته الرسمية للمجلس .

(٣) التشريع الرسمى بواسطة القوانين :

٣٧ — سوف يكون المجلس التنفيذى مسئولا بالنيابة عن الحكومة

الاتحادية عن البدء فى أى تشريع أو اقتراح أى تشريع بمقتضى نصوص القسم (ب) من الجدول الأول التابع لهذا الدستور .

٣٨ — على المجلس التنفيذى تقديم هذه التشريعات إلى المجلس التشريعى فى صيغة المشروع بقانون رسمى .

٣٩ — إذا أقر المجلس التشريعى « مشروع بقانون رسمى » إما بدون تعديل أو بعد إدخال تعديلات عليه . . . ويقبلها المجلس التنفيذى فعلى المجلس التنفيذى تقديم ذلك بالصيغة التى أقرّها به المجلس التشريعى إلى مجلس الرؤساء للموافقة عليه .

٤٠ — عند الحصول على الموافقة من مجلس الرؤساء يصبح المشروع بقانون قانوناً .

٤١ — بصرف النظر عما نصّت عليه الفقرات ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ يجب على مجلس الرؤساء قبل إعطاء موافقته على أى مشروع بقانون أن يستفسر من المندوب السامى إذا كانت لديه رغبة فى تقديم مشورته الرسمية أم لا .

(٤) التشريع المستعجل بواسطة أمر مؤقت :

٤٢ — إذا رأى المجلس التنفيذى لزوم سن قانون رسمى كمسألة مستعجلة خلال الفترة التى لم يكن فيها المجلس التشريعى منعقداً يمكنه بعد أخذ موافقة مجلس الرؤساء إصدار أمر مؤقت يسن به القانون المطلوب .

٤٣ — للمجلس التنفيذى إما أن يلغى أى أمر مؤقت كهذا قبل انعقاد الجلسة القادمة للمجلس التشريعى أو أن يقدمه للمجلس المذكور كأنه مشروع بقانون رسمى .

٤٤ — أى أمر مؤقت سيكون له قوة نفاذ القانون ابتداء من وقت إعلانه ، إلى وقت إلغائه أو سَنّه كقانون .

الباب السادس

المالية

(١) الميزانية :

٤٥ — على المجلس التنفيذى تدبير إعداد ميزانية سنوية تتكون من تقدير للإيرادات للعام .. وتقدير للمصروفات التى ستصرف من تلك الإيرادات

٤٦ — على المجلس التنفيذى تدبير تقديم مقترحات بجميع المصروفات المشار إليها أعلاه للمجلس التشريعى بصيغة « مشروع بقانون تخصيص مالى» يحتوى على تقديرات مبوبة للخدمات المتعددة المطلوبة ، وبعد ذلك تعامل هذه المقترحات من كافة النواحى كأنها مشروع بقانون رسمى » .

٤٧ — على المجلس التنفيذى تدبير تقديم أى اقتراح لفرض ضرائب جديدة أو تعديل الضرائب السارية للمجلس التشريعى بصيغة « مشروع بقانون مالى » ما عدا فى الحالات التى قد نص عليها أمراً من الأوامر ، وبعد ذلك يعامل من كافة النواحى كأنه مشروع بقانون رسمى .

(٢) مشاريع بقوانين تخصيصات مالية إضافية :

٤٨ — فى حالة ما إذا ثبت أن المبلغ المخصص صرفه (بموجب مشروع بقانون تخصيص مالى) وافق عليه مجلس الرؤساء غير كاف للعام الجارى ... أو فى حالة ما إذا دعت الضرورة خلال العام الجارى لصرف مبلغ لم يخصص له مقابل فى التقديرات المقررة (فى مشروع بقانون تخصيص مالى) يجب على المجلس التنفيذى أن يدبر تقديم تقرير للصرف المطلوب من إيرادات العام الجارى إلى المجلس التشريعى بصيغة مشروع بقانون اعتماد مالى إضافى

(٣) مشروعات بقوانين مالية إضافية :

٥٠ — يمكن للمجلس التنفيذى فى أى وقت تدبير تقديم مشروع بقانون مالى إضافى إلى المجلس التشريعى .

٥١ — سوف تعامل المشروعات بقوانين مالية إضافية بنفس الطريقة التى تعامل بها المشروعات بقوانين مالية ، ما عدا فى حالة إذا ما لم يكن المجلس التشريعى منعقداً حين يمكن لمجلس الرؤساء فى الحالات المستعجلة تفويض فرض ضريبة جديدة أو تعديل الضرائب السارية بواسطة أمر مؤقت .

(٤) المصروفات التى تدفع من احتياطى الاتحاد :

٥٢ — إذا رأى المجلس التنفيذى من المرغوب فيه أن تدفع أى مصروفات من الاحتياطى للاتحاد فعليه تدبير تقديم مشروع بقانون يشمل تلك المصروفات إلى المجلس التشريعى .

٥٣ — سوف تعامل هذه المشروعات بقوانين من كافة النواحى كأنها مشروع قانون مالى .

(٥) الحسابات النهائية :

٥٤ — على المجلس التنفيذى تدبير تقديم الحسابات النهائية للإيرادات والمصروفات لكل عام إلى المجلس التشريعى ، وأن يدبر فى نفس الوقت تقديم تقدير مكتوب للهيئة التى راجعت تلك الحسابات .

٥٥ — إذا صرفت مصروفات زيادة عن المخصصة بقانون التخصيص المالى فيما يتعلق بأى باب ... فعلى المجلس التنفيذى أن يدبر تقديم مشروع بقانون يشمل الزيادة المذكورة إلى المجلس التشريعى .

٥٦ — سوف تعامل هذه المشاريع بقوانين مالية من جميع النواحى ، كأنها مشروعات بتخصيصات مالية .

الباب السابع

السلطة القضائية الاتحادية :

ا — المحكمة الإتحادية العليا

٥٧ — سوف تؤسس محكمة اتحادية عليا وتتكون من قاض يعينه المندوب السامى .

٥٨ — وتكون المحكمة الاتحادية العليا صاحبة البتّ فى جميع القضايا فيما بين الحكومة الاتحادية وحكومة أى دولة داخلة فى الاتحاد .

ب — المحكمة الاتحادية

٥٩ — تؤسس محكمة اتحادية ويكون لها صلاحية غير محدودة فى كافة القضايا المدنية والجنائية ما عدا تلك الداخلة ضمن نطاق قانون الشريعة وذلك فيما بين الدول الداخلة فى الاتحاد أو فيما بين الهيئات الاجتماعية القاطنة فى مختلف الدول الداخلة فى الاتحاد .

٦٠ — سوف تتشكل المحكمة الاتحادية كما يلى :

(١) **رئيس** ... وهو السكرتير العام للإدارة الاتحادية وبصفته هذه كمستشار للمندوب السامى .

(٢) **أربعة أعضاء** ... يعينهم المندوب السامى ويكون اثنان منهم رؤساء دول داخلة فى الاتحاد واثنان أعضاء فى المجلس التشريعى ويشترط دائما أن لا يكون لأى عضو من هؤلاء أى مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فى أية قضية

٦١ — سوف يتم قرار المحكمة فى كل قضية بموجب رأى أغلبية الأعضاء الحاضرين وعند حصول اختلاف فى الرأى بين أعضاء المحكمة يجب أن تُسجَّل آراء كل من الأغلبية والأقلية .

٦٢ — لن يكون للرئيس صوتاً عادياً ولكن له صوت الترجيح .

حـ — المندوب السامى

٦٣ — يُصَدَّق على قرارات المحكمة الاتحادية العليا من المندوب السامى.

٦٤ — تُستأنف أحكام المحكمة الاتحادية لدى المندوب السامى الذى يحل له أن يصادق عليها أو يُبطلها أو يُعدلها

د — المحكمة الشرعية للاستئناف

٦٥ — سوف تتأسس محكمة شرعية للاستئناف يكون لها صلاحية استئناف جميع قضايا المحاكم الشرعية الابتدائية داخل الاتحاد .

٦٦ — وستتكون المحكمة من قاض يعينه المجلس التنفيذى .

هـ — مجلس الرؤساء

٦٧ — يمكن تقديم التماسات للرحمة ضد أحكام الإعدام الصادرة من أية محكمة داخل الاتحاد إلى مجلس الرؤساء الذى يحق له أن يأمر بسجن الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام حسب رغبته بدلا من تنفيذ حكم الإعدام فيهم .

الباب الثامن

الخدمات الاتحادية

٦٨ — تتأسس إدارة للخدمة الاتحادية للقيام بكل مسئوليات وأعباء الحكومة الاتحادية .

٦٩ — سوف يتصرف السكرتير العام للإدارة الاتحادية فى جميع التعيينات والترقيات والتبديلات للموظفين داخل خدمة الاتحاد وذلك نيابة عن الحكومة الاتحادية .

٧٠ — جميع الضباط التابعين لخدمة صاحبة الجلالة للمستعمرات الذين لهم مناصب فى الخدمة الاتحادية سوف يعتبرون لغرض نظامهم وشروط خدمتهم ضباطاً تابعين لحكومة مستعمرة عدن ومنتدبين منها إلى الحكومة الاتحادية .

الباب التاسع

الاحتياطات فى حالة فشل النظام الدستورى

٧١ — إذا اقتنع المندوب السامى فى أى وقت بأن حالة قد طرأت بحيث لا تستطيع الحكومة الاتحادية الاستمرار بمقتضى نصوص هذا الدستور يمكنه بواسطة إعلان . . أن يحتفظ لنفسه بكل أو ببعض الصلاحيات المخوّلة لمجلس الرؤساء للمجلس التنفيذى والتشريعى .

الباب العاشر

العلاقات الإدارية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الدول الداخلة فى الاتحاد

ا — مسئوليات وصلاحيات حكومات الدول الداخلة فى الاتحاد

٧٢ — سوف تكون الحكومة كدولة داخلة فى الاتحاد مسئولة على العموم عن الحكم الصالح ورفاهية السكان فيها ، وعليها لهذا الغرض أن تواصل القيام والتمتع بجميع المسئوليات والصلاحيات كما كانت الحال قبلا .. بشرط ألا تكون لها أية صلاحية إدارية أو تشريعية من تلك التى تتمتع بها الحكومة الاتحادية بمقتضى نصوص الدستور .

٧٣ — تكون حكومة كل دولة داخلة فى الاتحاد مسئولة ضمن الحدود الإقليمية الداخلة تحت سيطرتها على تنفيذ التشريعات الاتحادية أو أحد وكلائها .

٧ — سوف تعالج المحاكم المختصة التى تنشئها حكومات الدول الداخلة فى الاتحاد جميع القضايا الناتجة عن مخالفات لأى قانون تسنه الحكومة الاتحادية ، وسوف تزول جميع الغرامات والرسوم المدفوعة عن تلك القضايا إلى إيراد الدولة المختصة الداخلة فى الاتحاد .

٧٥ — ستكون حكومة كل دولة داخلة فى الاتحاد مسئولة على المحافظة والتعرف على أى شخص يُدان بارتكاب المخالفات لأى قانون تسنه الحكومة الاتحادية وتحكم عليه بالسجن محكمة تابعة لدولة داخلة فى الاتحاد وذلك طول مدة الحكم بالسجن .

٧٦ — تكون حكومات جميع الدول الداخلة فى الاتحاد مسئولة عن تنفيذ

جميع الأوامر الصادرة من المحاكم فيما يختص بالقضايا المتعلقة بالمخالفات ضد القوانين التى تسنها الحكومة الاتحادية .

ب — مسئوليات وصلاحيات الحكومة الاتحادية

(١) مسئوليات تقديم الخدمات المتنوعة

٧٧ — سوف تكون الحكومة الاتحادية مسئولة ضمن حدود مقدرتها المالية وعند توفر الإمكان والرغبة .. وفيما عدا ذلك عن تقديم الخدمات المبينة فى الجدول الثانى التابع لهذا الدستور .

٧٨ — للحكومة الاتحادية أن تُعيِّن وكلاء . . وتمنحهم صلاحيات كما تقتضيه الضرورة للقيام بمسئولياتها على خير وجه لتقديم تلك الخدمات .

(٢) مسئولية الأمن

٧٩ — بصرف النظر عن النصوص القاضية بأن يكون المندوب السامى مسئولا عن الدفاع عن الاتحاد من الهجوم الخارجى وأن تكون حكومة كل دولة داخلة فى الاتحاد مسئولة على المحافظة على القانون والنظام فى المنطقة الداخلة تحت سيطرتها . . بغض النظر عن هذا سوف تكون الحكومة الاتحادية مسئولة على العموم عن الأمن العام داخل الاتحاد .

٨٠ — ولهذا الغرض سوف تأسس قوة شرطة اتحادية توضع فصائل منها فى تلك الجهات من الاتحاد التى تراها الحكومة الاتحادية ضرورية .

٨١ — سوف تكون قوة الشرطة فى الاتحاد مسئولة عن أمن وسلامة حدود الاتحاد والدول الداخلة فيه .

٨٢ — يمكن استخدام قوة الشرطة الاتحادية لتأييد قوات الأمن التابعة لأى دولة داخلة فى الاتحاد . . وذلك بطلب من الحكومة المختصة .

٨٣ — سوف تقدم الشرطة الاتحادية — إذا طلبت ذلك منها حكومة دولة داخلة فى الاتحاد — تسهيلات لتموين وتجهيز قوات أمنها . . وسوف تقدم ضمن حدود مقدرتها كل مساعدة ومشورة تقتضيها الضرورة لحسن قيام تلك القوات بأعمالها .

(٣) مسئولية مساعدة حكومات الدول الداخلة فى الاتحاد

٨٤ — فى حالة غياب وكلاء حكومة دولة داخلة فى الاتحاد سوف يكون وكلاء الحكومة الاتحادية مسئولون عن تنفيذ أى قانون من قوانين تلك الدولة .

٨٥ — سوف تقوم الحكومة الاتحادية فى حالة طلب حكومة داخلة فى الاتحاد بتقديم المعونة لتنفيذ أى قرار لمشروع أو أى تشريع .

الباب الحادى عشر

المصروفات المالية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الدول الداخلة فى الاتحاد

٨٦ — سوف تكون الحكومة الاتحادية مسئولة عن القيام بتكاليف جميع الخدمات واوجه النشاط الضرورية لحسن أدائها لواجباتها .

٨٧ — وبناء على ذلك يمكن للحكومة الاتحادية أن تستخلص إيرادات بالقدر الذى تراه مناسباً بموجب تشريع من أى باب من الأبواب المبينة فى الجدول الثالث التابع لهذا الدستور أو كلها .

٨٨ — يمكن لحكومة الدول الداخلة فى الاتحاد جَمْع أى نوع من الإيرادات ما عدا تلك المبوّبة فى الجدول الثالث التابع لهذا الدستور .

٨٩ — للحكومة الاتحادية أن تُعيِّن وكلاء وتمنحهم صلاحيات كما تقتضيه الضرورة لجميع أنواع الإيرادات المبينة فى الجدول الثالث التابع لهذا الدستور

٩٠ — سوف تقدم الحكومة الاتحادية سنوياً منحة إلى إيرادات حكومة كل دولة داخلة فى الاتحاد التى كانت تجمع واردات جمركية قبل تأسيس الاتحاد تعويضاً لخسارة تلك الايرادات ... وذلك بموجب المقياس المبين فى الجدول الرابع التابع لهذا الدستور .

٩١ — سوف تدفع الحكومة — كدولة داخلة فى الاتحاد — مساهمة سنوية للحكومة الاتحادية بموجب القياس المبين فى الجدول الخامس التابع لهذا الدستور .

٩٢ — يمكن للحكومة الاتحادية أن تُقدِّم أى منحة أو قرض بأى شرط لحكومة أى دولة داخلة فى الاتحاد .

٩٣ — لا يمكن لحكومة أى دولة داخلة فى الاتحاد أن تقترض أى «دراهم» إلا من الحكومة الاتحادية .

٩٤ — يمكن للحكومة الاتحادية أن تقترض أى « دراهم » فى أى وقت من أى مصدر بشرط موافقة المندوب السامى على ذلك .

الباب الثانى عشر

احتياطات خاصة لتحرير المعوقات بين الحكومة الاتحادية[1] وحكومات الدول الداخلة فى الاتحاد

(ا) تفسير الحقوق والواجبات :

٩٥ — عند حصول اختلاف وجهة النظر فى أية قضية بين الحكومة الاتحادية وحكومة أى دولة داخلة فى الاتحاد ، يجب أن تسود وجهة نظر الحكومة الاتحادية بشرط أن يكون بامكان حكومة أى دولة داخلة فى الاتحاد أن تحيل القضية المتنازع عليها إلى المحكمة العليا الاتحادية لاتخاذ قرار .

(ب) حق الحكومة الاتحادية فى التدخل فى شئون أية دولة داخلة فى الاتحاد :

٩٦ — إذا رأى مجلس الرؤساء فى أى حال سلوك حكومة من الحكومات التابعة للدول الداخلة فى الاتحاد أصبح يهدد سلامة أو رفاهية الاتحاد ... يمكنه أن يتخذ أى خطوات يراها ضرورية لصيانة وسلامة ورفاهية الاتحاد إلا أنه يشترط فى هذه الحالة أن يبلغ مجلس الرؤساء قصده قبل اتخاذ أية خطوات إلى المندوب السامى وأن يتناول منه تأكيداً بأنه لا يرغب فى إعطائه مشورة رسمية .

---

(١) وهكذا يتضح مدى سيطرة بريطانيا الاستعمارية التى ستتاح لها عن طريق هذا الدستور؟؟

اليمن ... واتحاد الدول العربية

ولقد كانت محاولات بريطانيا للضغط المستمر على اليمن سبباً فى ازدياد الشعور بضرورة اتخاذ سياسة قومية إيجابيـة تجمع بين كل القوى العاملة لمصلحة الجنوب العربى .. وتطهيره من الاستعمار البريطانى ولكن ظلت هذه الرغبة عاجزة عن فرض نفسها بصورة عملية حتى عام ١٩٥٨ عند ما أعلن مولد الجمهورية العربية المتحدة باتحاد مصر وسوريا بتلك الصورة الكاملة التى أذكت الأمل بين أهل الوطن العربى كله .. فلم يمض أسبوعان على إعلان تلك الوحدة حتى أعلنت اليمن من جانبها اتحادها مع الجمهورية الجديدة وطار الأمير محمد البدر للقاهرة ليبحث مع الرئيس جمال عبـــد الناصر طريقة وأسلوب العمـل فى الأطار الجديد ... وتم بعـد ذلك إعلان مولد اتحاد الدول العربية .

رد الفعل فى الجنوب

والتخطيط البريطانى لقيام الاتحاد

اتخذت السياسة البريطانية مظهراً إيجابياً تجاه الجنوب العربى منذ إعلان قيام اتحاد الدول العربية ... وكانت أول خطوة اتخذتها بريطانيا لمناهضة هذا الاتحاد هو إعلانها فى صراحة عزمها الأكيد على إنشاء اتحاد فيدرالى بين محميات الجنوب ليكون وحدة لها كيانها السياسى والاقتصادى والاستراتيجى .. وكان هدفها من وراء ذلك هو إيجاد حاجز قوى من تلك المحميات يعترض تدفق الزحف التحررى العربى من الوصول إلى ساحل البحر العربى خشية أن يفيض تدفقه إلى كل منطقة الجنوب وإلى ساحل عمان بل وإلى الساحل الشرقى لأفريقيا حيث يوجد لبريطانيا قواعد ومستعمرات هى كل أملها الباقى من مخلفات إمبراطوريتها المتداعية .

ومعلوم أن محاولة بريطانيا فى إنشاء هذا الاتحاد بدأت جدّياً منذ عام ١٩٥٤ .. ولكن تعثرت محاولاتها بسبب مناهضة ومعارضة سلاطين الجنوب وعلى رأسهم سلطان لحج .. على عبد الكريم .. وتصادف أن كانت بريطانيا فى تلك الأوقات تعانى كثيراً من احتضار سيطرتها ونفوذها على قناة السويس وعلى السودان .. (وكانت قد بدأت فى تلك السنة المراحل الأخيرة من مفاوضات الجلاء مع حكومة الثورة فى مصر .. كانت قد بدأت بالفعل فى الانسحاب من السودان وفقاً لما تضمنته اتفاقية السودان) .. وكانت الثورة فى قبرص بدأت فى صورتها الإيجابية .. وبذلك كان موقف بريطانيا حرجا فى كل الشرق الأوسط .

ولم يكن باستطاعتها فعلا أن تواجه كل هذه المشاكل فى تلك الميادين وفى وقت واحد . . وهكذا تفاعلت عدة ظروف فى تأجيل تنفيذ فكرة

أو مشروع اتحاد « محميات » الجنوب ومع ذلك ظلت الفكرة قائمة فى انتظار الفرصة المناسبة ولكن أعقب الجلاء البريطانى عن مصر .. وعن السودان إثارة المعركة الباردة حول حلف بغداد .. واهتمت بريطانيا بتركيز كافة جهودها للدعاية لهذا الحلف ولجذب باقى الدول العربية إليه .. واتجهت دعايتها بصفة خاصة إلى سوريا والأردن بصورة مباشرة وإلى اليمن والسعودية بصورة غير مباشرة .. وكان غرضها من وراء ذلك عزل مصر وإبقائها وحيدة فى خضم الشرق الأوسط بلا معين أو حليف .. وهكذا لم يكن هناك أى مجال للاهتمام بموضوع المحميات .

ومضت سنة ١٩٥٥ فى معركة حلف بغداد .. والترويج له والتلويح به من قريب ومن بعيد .

وأقبلت سنة ١٩٥٦ بما فيها من مفاجئات للعرب ولبريطانيا بل وللعالم أجمع .. ومعلوم أن أول هذه المفاجئات .. اجتماع الرئيس جمال عبدالناصر والإمام احمد ملك اليمن والملك سعود فى جدة فى أبريل من تلك السنه .. وإعلانهم ميثاق التعاون الكامل وتأكيد الضمان الجماعى .. وبذلك تجمد — مؤقتاً لمدة أخرى — مشروع بعث الاتحاد بين المحميات الجنوبية .. وقامت حملات الدعاية السياسية البريطانية ومعها الدعاية الأمريكية ضد مصر فى ذلك الوقت بسبب استمرار تسليح القوات المصرية من الكتلة الشرقيـــة .. وبسبب الدعاية المصرية نحو التعايش السلمى والحياد الإيجابى تنفيذاً لمقررات مؤتمر باندونج .. ومؤتمر بريونى الذى عقد بين الرئيس جمال عبد الناصر والماريشال تيتو ونهرو فى يونية من نفس السنة .

ثم استمرت الحملة ضد مصر بسبب اعترافها بجمهورية الصين الشعبية .. الأمر الذى اتخذته الولايات المتحدة سبباً ظاهراً لسحب عرضها فى المساعدة لبناء السد العالى وما ترتب عليه من تأميم قناة السويس ثم وقوع المضاعفات التى أعقبت التأميم من استمرار قلق بريطانيا وفرنسا نتيجة لذلك واتخاذهما

العدوان المسلح وسيلة لفرض سياستهما التى باءت بالفشل والخسران.. وما ترتب عليها من نكسات عنيفة اهتزت لها سياسة الامبراطورية كلها . . واستمرار مضاعفة الجهود من جانبها للضغط على مصر بكل الوسائل . . بما فى ذلك محاولة الإبعاد بين الأردن وسوريا من جانب ..ومصر من جانب آخر وما ترتب على ذلك من نتائج عكسية . . إذ انتهت كل هذه المظاهر من التحدى والضغط بالإسراع الإيجابى للوحدة بين مصر وسوريا بصورة إجماعية أذهلت العالم . . بما فيه بريطانيا التى لم تكد تفهم تطورات الوثبة التحررية العربية حتى رأت انضمام اليمن . . الدولة لملكية ... إلى الدولة العربية الجديدة التى قامت من جمهوريتين (مصر وسوريا) .. وتكونت بذلك اتحاد الدول العربية .

وعندئذ أفاقت بريطانيا وبدأت تشعر فعلا بخطورة التطور الذى كان يجرى بالقرب من قواعدها .. فلم تستطع الصبر عليه فبدأت تمارس دعايتها وضغطها فى جنوب الجزيرة العربية بمختلف الوسائل من أجل كسب الوقت واتخاذ إجراء حاسم قبل أن يثمر مولد اتحاد الدول العربية عن سياسة أو خطة قد تقضى نهائياً على كل آمال بريطانيا فى جنوب الجزيرة العربية حيث تلتقى أهدافها فى القارة الأفريقية بأهدافها فى القارة الأسيوية عن طريق هذا الجسر الطويل الذى يطل على بحر العرب .

وفى أبريل من عام ١٩٥٨ أى بعد مولد اتحاد الدول العربية بشهر واحد.. بدأت معركة الجنوب العربى تأخذ شكلا حاسماً . . فكانت بريطانيا تريد بعث مشروع الاتحاد الذى خططته لتلك المنطقة منذ عام ١٩٥٤. وكانت تريد أيضاً تحريره بما يتفق مع تطور الوعى العام المحلى لكى لا يتأثر أو يخضع للدعوة التحريرية التى نادت بها الجمهورية العربية المتحدة . . ولكن لم تفلح كل الوسائل التى حاولت بها بريطانيا إقناع السلاطين وأمراء الجنوب .. فلجأت إلى السياسة العدوانية على المحميات التى رفضت الاستجابة لفكرة

الاتحاد .. بل وامتد عدوانها إلى اليمن ذاتها بأمل الارهاب والتظاهر بالقوة وكشف اليمن بالعجز أمام مثل هذه الاعتداءات مما قد يوهن عزم الثوار فى الجبال الذين اشتدت مناوشاتهم ضدالحاميات البريطانية التى كانت تغير على القرى والمدن من محميات الجنوب ..

وبعد تجربة هـذا الأسلوب العدوانى .. الذى لم يحقق الغاية التى كانت ترجوها بريطانيا .. لجأت إلى أسلوبها التقليدى لتخدير الرأى العام بالمحميات من جهة . ولإثارة روح الفتور والبرود فى نفوس الثوار من جهة أخرى .. فأعلنت عن رغبتها فى التفاوض من أجل الوصول إلى حـــل عادل يكفل تحقيق مصلحة الجميع ..

وبدأت تفاوض سلطان لحج باعتباره الرائد الأول لمحميات الجنوب والذى يستطيع فعلا إقناع باقى السلاطين على السياسة التى قد يتفق عليها مع بريطانيا .

واستمرت المفاوضات شهوراً دون أية نتيجة .. حاولت بريطانيا خلالها إقناعه وإرهابه بكل الوسائل .. وكان يستطيع بلاشك .. أن يتفق معها على أى حل مقابل تنصيبه ملكا على المحميات .. ولـكنه رفض كل العروض البريطانية تاركا مصير العلاقات بين المحميات وبريطانيا للاستفتاء الذى قد يتم فى المنطقة تحت إشراف لجنة محايدة .

ولـكن لم تنجح محاولات بريطانيا فى أسلوب التفاوض أيضاً .. فعادت مرة أخرى إلى فرض سياستهـا بالقوة والتزوير .. وأجرت الانتخابات وبالرغم من مقاطعة الشعب لها إلا أنها استطاعت اتمامها بعد أن أرغمت كافة السكان فى عدن من الموظفين الهنود والبريطانيين وغير العرب والجنود من الاشتراك فى تلك الانتخابات لـكى تتم بأية صورة .. وفعلا تم لها ما أرادت متجاهلة فى ذلك كل الاعتبارات الأدبية والقانونية .. واعتمدت على قوتها

فى فرض سياستها والتى أعلنت بها تعيين فضل بن على سلطاناً على سلطنة لحج بدلا من السلطان الشرعى على عبد الكريم الذى ظل فى القاهرة فى انتظار الخطوات الإيجابية التى يتم الاتفاق عليها بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن والجامعة العربية . .

وكان من جراء عدم اتخاذ إجراء مباشر سريع أن استطاعت بريطانيا إعلان قيام الاتحاد الفيديرالى بين ست محميات من الجنوب هى :

١ — إمارة بيحان

٢ — والسلطنة العوذلية

٣ — والسلطنة الفضلية

٤ — وإمارة الضالع

٥ — ومشيخة العوالق العليا

٦ — وسلطنة يافع السفلى

وقد سافر وزير المستعمرات البريطانية إلى عدن فى شهر فبراير ١٩٥٩ لمباشرة قيام هذا الاتحاد وإعلانه رسمياً . . وقد جاء فى نص معاهدة مولد الاتحاد ما يأتى:

« ... ونظراً إلى أن الاتحاد يرغب فى التطور نهائياً إلى ولاية مستقلة اقتصادياً وسياسياً وفى إنشاء علاقة ودية مع المملكة المتحدة . . وترغب المملكة المتحدة فى معاونة الاتحاد طبقاً لهذه الأمانى ، ونظراً إلى أن المملكة المتحدة والإتحاد الفيديرالى يرغبان فى تقوية أواصر الصداقة التقليدية التى نشأت طويلا بين المملكة المتحدة والولايات المكونة الآن لهذا الاتحاد .. فقد قررا عقد معاهدة لهذه الغايات .. »

وجاءت بعد ذلك البنود المكوّنة للمعاهدة والتى أعطت لبريطانيا كل مظاهر السلطة والسيادة الكاملة والتى نقدم مثالا لبند منها :

« وسوف تتصرف المملكة المتحدة ويكون لها كل المسئولية الكاملة بشأن علاقات الاتحاد مع الولايات الأخرى وحكوماتها والهيئات الدولية ولن يدخل الاتحاد فى أى معاهدة أو اتفاقية أو أية علاقات أخرى مع أى ولاية أو حكومة أو هيئة بدون معرفة وقبول المملكة المتحدة .. »

وهكذا حققت بريطانيا لنفسها هدفها من تركيز كل السلطات فى يدها بصورة بدت كأنها قانونية أو شرعية بالرغم من كافة المغالطات التى تجاوزتها فى كافة إجراءاتها ..

« معاهدة الأتحاد الفيدير الى »

« لحميات الجنوب »

وفيما يلى نصوص المعاهدة الجديدة التى صاغتها بريطانيا وفرضتها على « المحميات » التى أقحمت فى الاتحاد . .

المادة الأولى

أن يكو هناك سلام دائم وصداقة دائمة وتعاون كامل بين المملكة المتحدة والاتحاد .

المادة الثانية

١ — أن تدير المملكة المتحدة علاقات الاتحاد مع الدول الأخرى وحكوماتها ، والمنظمات الدولية ، وتكون لها المسئولية الكاملة بشأن هذه العلاقات ، وأن لا يدخل الاتحاد فى أية معاهدة أو اتفاقية أو مراسلات أو علاقات أخرى مع أية دولة أو حكومة أو منظمة دولية بدون معرفة المملكة المتحدة .

٢ — أن يبلغ الاتحاد على وجه السرعة المملكة المتحدة عن أى تدخل أو محاولة للتدخل فى شئون الاتحاد من قبل أية دولة أو حكومة أخرى .

٣ — أن تستشير المملكة المتحدة الاتحاد بخصوص تدبيرها للعلاقات المشار إليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة ، وأن لا تدخل المملكة المتحدة فى أية معاهدة أو اتفاقيه تنص على تغيير فى حدود الاتحاد أو بأى صورة اخرى تعترف بأى تغيير فى هذا الخصوص بدون موافقة الاتحاد .

المـادة الثالثة

١ — بهذه المعاهدة يُشمل الاتحاد برعاية صاحبة الجلالة البريطانية وحمايتها الكريمتين .

المـادة الرابعة

١ — أن تقدم المملكة المتحدة إلى الاتحاد المساعدة المالية والفنية ، لكى تساعد الاتحاد فى تطوره الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، وتأسيس وصيانة جيش الاتحاد وحرس وطنى للاتحاد ، وأن يقرر مقدار وشكل هذه المساعدة المالية والفنية من وقت إلى آخر من قبل المملكة المتحدة ، بعد التشاور مع الاتحاد آخذة بعين الاعتبار كل العوامل المتعلقة بالموضوع .

٢ — أن يتقبل الاتحاد ما تقدمه المملكة المتحدة بموافقة الاتحاد مع الموظفين الاستشاريين والفنيين لمساعدة الاتحاد وأن يقدم الاتحاد جميع التسهيلات الضرورية لهؤلاء الموظفين .

المـادة الخامسة

١ — أن يتقبل الاتحاد وأن ينفذ من جميع الوجوه أية نصيحة من قبل المملكة المتحدة فى أية مسألة تتعلق بالحكم على شرط أن يكون للاتحاد الفرصة للتعبير عن آرائه للمملكة المتحدة ، قبل أن تقدم هذه النصيحة له .

٢ — أن يقدم الاتحاد إلى المملكة المتحدة ما تطلبه من وقت إلى آخر من نسخ عن الوثائق المتعلق باجراءات الهيئة التشريعية والتنفيذية للاتحاد .

المـادة السادسة

١ — أن يسمح لأية ولاية ليست ضمن حتى تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة . . أن تنضم إلى الاتحاد بعد موافقة المملكة المتحدة على ذلك .

٢ — عند إنضمام أية ولاية من هذا القبيل إلى الاتحاد وطبقا لهذه المعاهدة أن تعتبر المملكة المتحدة والاتحاد هذه المعاهدة منطبقة على تلك الولاية كجزء من الاتحاد .

المادة السابعة

ان تظل جميع المعاهدات والاتفاقيات والارتباطات الأخرى التى أبرمت من قبل المملكة المتحدة وحكام الولايات المشكلة للاتحاد سارية المفعول فيما عدا الحالات التى تتناقض فيها مع هذه المعاهدة .

المادة الثامنة

لأغراض هذه المعاهدة أن يكون الشخص الذى يشغل وظيفة الوالى والقائد العام لمحمية عدن أو من ينوب عنه ، هو واسطة الاتصال بين المملكة المتحدة والاتحاد .

المادة التاسعة

أن يسرى مفعول هذه المعاهدة عند التوقيع عليها ، ويمكن إعادة النظر فيها ، أو تعديلها فى أى وقت من الأوقات بالاتفاق المتبادل بين الطرفين المتعاقدين .

(الملحق)

الفصل الأول

أن تتخذ المملكة المتحدة تلك الخطوات التى تراها فى أى وقت من الأوقات ضرورية أو مرغوبا فيها ، للدفاع عن الاتحاد ، وبعد التشاور مع الاتحاد فيما يخص الأمن الداخلى للاتحاد .

الفصل الثانى

١ — أن يحتفظ الاتحاد بجيش للاتحاد وأن يتخذ تلك الخطوات التى تكون ضرورية لصيانته ، ليكون على مستوى الكفاية . وباعتبار الالتزامات التى تعهدت بها المملكة المتحدة بخصوص الدفاع والمصلحة المشتركة للمملكة المتحدة والاتحاد فى تهيئة الدفاع المتبادل أن يوفر الاتحاد عند طلب المملكة المتحدة أى قسم من جيش الاتحاد قد تطلبه المملكة المتحدة للخدمة خارج الاتحاد أو للدفاع عن ذلك الجزء من محمية عدن الواقع خارج الاتحاد ، أو عن أمنه الداخلى . وأن يكون هذا القسم من جيش الاتحاد تحت تصرف أى ضابط تختاره المملكة المتحدة من قوات المملكة المتحدة لصاحبة الجلالة البريطانية .

الفصل الثالث

أن يحتفظ الاتحاد بحرس وطنى لغرض حفظ الأمن الداخلى ، وحيث يكون ذلك ضروريا للمساعدة فى الدفاع عن الحدود وأن يتخذ الاتحاد تلك الخطوات التى تكون ضرورية لصيانته فى مستوى الكفاية . ويطلب من الوالى أن يوفر الاتحاد أى قسم من الحرس الوطنى قد يطلبه الوالى للخدمة تحت تصرفه فى ذلك لقسم من محمية عدن الواقع خارج الاتحاد .

الفصل الرابع

اتباعا لالتزامات المملكة المتحدة بمقتضى المادة الرابعة من معاهدة الصداقة والحماية المكتوبة أعلاه بتقديم المساعدات المالية والفنية بخصوص تأسيس وصيانة جيش الاتحاد وحرس وطنى للاتحاد أن تقدم المملكة المتحدة بقدر ما يقرر بمقتضى تلك المادة .

(ا) الأشخاص للمساعدة فى توظيف وإدارة وتدريب جيش الاتحاد والحرس الوطنى .

(ب) التسهيلات بما فى ذلك الدورات الدراسية فى الخارج بتدريب أفراد جيش الاتحاد والحرس والوطنى .

(ج) التضحية والمساعدة من الخبراء فى أمور العمليات العسكرية والأمور الفنية .

(د) المساعدة فى تزويد جيش الاتحاد والحرس الوطنى بالمعدات .

(ه) استعمال التسهيلات الموجودة فى مستعمرات عدن لأغراض المحطات العسكرية .

الفصل الخامس

١ — أن يسمح الاتحاد لقوات صاحبة الجلالة أن تتخذ قواعد لها فى الاتحاد وأن تتحرك بحرية تامة داخله ومنه وإليه مع معداتها ومخزوناتها ، وأن تحلق طائراتها فى سماء الاتحاد ، وأن تقوم بأية عمليات أخرى كما تدعو الضرورة ، وأن يمنح الاتحاد التسهيلات لأى قوات أخرى تكون فى الاتحاد — طبقا لهذه المادة وأن يتخذ أى خطوات أخرى لمساعدتها كما تدعو الضرورة .

٢ — فيما عدا الحالات المتفق عليها بين المملكة المتحدة والاتحاد

فى أية قضية خاصة أو طائفة من القضايا . . أن تمارس المحاكم والسلطات المؤسسة أو المعترف بها من قبل المملكة المتحدة لهذا الغرض . . السلطة القضائية الوحيدة فيما يتعلق بجميع الإجراءات القضائية ضد أفراد هذه القوات والأشخاص المذكورين فى الفقرة (ا) من الفصل الرابع من هذا الملحق ، على أن تمارس هذه السلطات بعد استشارة الاتحاد فى حالة الاجراءات التى تمس أشخاصا أو ممتلكات أشخاص ليسوا أفرادا فى هذه القوات . أو ليسوا أشخاصا مذكورين فى الفقرة (ا) من الفصل الرابع من هذا الملحق . وأن تتخذ المملكة المتحدة ما هو ضرورى وعملى الخطوات لضمان حفظ القانون والنظام بين هذه القوات والأشخاص .

الفصل السادس

١ — أن يعين من وقت إلى آخر ذلك العدد من الأشخاص الذين قد يدعوهم الوالى من وقت إلى آخر فى مجلس الدفاع الذى تؤسسه المملكة المتحدة لتقديم النصح للوالى فى المسائل المتعلقة بالدفاع عن محمية عدن .

٢ — أن يستشير الاتحاد مجلس الدفاع فى جميع الأمور المتعلقة بالدفاع والأمن الداخلى للاتحاد ، بما فى ذلك إدارة وتدريب وعمليات قوات الاتحاد وعلى الاتحاد أن يطيع مجلس الدفاع بصورة مستمرة على كل هذه الأمور .

الفصل السابع

فى هذا الملحق ، فان عبارة « الوالى » تعنى الشخص الذى يشغل منصب الوالى والقائد العام لمحمية عدن أو من ينوب عنه .

أهداف بريطانيا من قيام الاتحاد

لا شك أن هذه الخطوة التى اتخذتها بريطانيا باعـــلانها عن قيام هذا الاتحاد سوف لا تكون خطوتها الأخيرة فى هذا المضمار . . بل ستكون هى المقدمة لسلسلة من التطورات التى تنوى اتخاذها وفرضها بالقوة على المنطقة لتؤمن مصالحها وتحلل لنفسها منطق البقاء بتلك الأرجاء من الوطن العربى بعد ان تقلّص ظلها من كل البلاد العربية فى الشرق الأوسط . . وخاصة بعد قيام ثورة العراق فى يوليه سنة ١٩٤٨ وما ترتب عليها من إضعاف مركز حلف بغداد عامة ومركز بريطانيا بصفة خاصة فلم يعد لها أية قواعد فى كل المنطقة ولم يعد أمامها أى أمل فى التفاهم مع دول المنطقة بالمعنى الذى كانت ترجوه والذى يحقق لها وضعاً ممتازاً يخدم مصالحها وخاصة بعد تسلل نشاط الشيوعية إلى العراق بصورة قوية . .

ولقد زاد حرج بريطانيا فى الشرق الأوسط . . إستمرار الثورة فى قبرص وفشل سياستها الاستعمارية فى البقاء فى الأردن بالرغم من كل المبررات التى هيأتها لنفسها بالاتفاق مع الولايات المتحدة ومع الملك حسين . . على أثر ثورة العراق واشتداد الثورة فى لبنان . .

وبذلك حدّدت بريطانيا . . أو بمعنى أصح . . حدّدت الظروف والتطورات السياسية بالمنطقة ضياع آمال الاستعمار فى العودة إلى المناطق التى طُرد منها . . ولم يعد أمامه سوى التشبّث بمنطقة جنوب الجزيرة العربية . . وخاصة وأنه لم يجد أمامه أىّ مقاومة جدية من جانب اليمن باعتبارها الخط الأمامى من دول الاتحاد العربى بل ومن دول الجامعة العربية كلها المتاخم لتلك المحميات التى هى فى الأصل جزء أصيل من اليمن الكبرى . . وقد ازداد اهتمام بريطانيا بهذه المنطقة بعد تطور تلك الأحداث . . خصوصاً بعد أن امتدت حركة

تطور الوعى الوطنى إلى القارة الإفريقية وتعرض المستعمرات البريطانية فى شرق ووسط وجنوب أفريقيا إلى هذه الثورة التحررية التى ظهرت بوادرها فى كينيا والكونغو وأوغندة والصومال وخصوصاً بعد انقلاب السودان السلمى الذى تم فى نوفمبر سنة ١٩٥٨ وضياع فرصة بريطانيا من تحقيق فصل السودان الجنوبى عن الشمال وضمه إلى أوغندة وتنجانيقا . .

وكانت هذه الأسباب كافية لمضاعفة جهود بريطانيا فى جنوب الجزيرة العربية باعتباره الجناح الأيمن الذى تتركز عليها السياسة والاستراتيجية البريطانية فى أفريقيا . . قارة الأحلام . . حيث ترنو بريطانيا للأبقاء على امبراطوريتها الثالثة فيها بعد أن فقدت امبراطوريتها فى آسيا . .

* * *

ويمكن تلخيص أهداف بريطانيا من قيام الاتحاد بين المحميات الجنوبية فيما يلى : —

١ — تجميد أية محاولات من جانب اليمن تجاه منطقة الجنوب .

٢ — فرض سياسة الأمر الواقع . . بالضغط على باقى السلطنات التى لم تعلن اتحادها حتى ذلك الوقت .

٣ — التمهيد لإعلان اتحاد آخر يأتى فى مرحلة تالية يضم إمارات وسلطنات حضرموت ومحمية عدن الشرقية .

٤ — الأمل فى « تكبير » الصورة النهائية لمركز بريطانيا فى الجنوب فى ادماج اتحاد محميات عدن الشرقية واحتمال ضم سلطنة مسقط وظفار[1] إليه . . وبذلك يمكن خلق دولة كبرى من مجموعة هذه السلطنات فى الاتحادين مما يكسبها مركز استراتيجيا خطيراً إذ لو تحقق ذلك — وهو متوقع جداً — فان معناه هو عزل اليمن والمملكة العربية السعودية . . بل وكل الجزيرة العربية عزلا تاماً عن بحر العرب والمحيط الهندى ومدخل البحر الأحمر ومدخل خليج عمان . .

(١) ويكاد يبدو احتمال تنصيب سلطان مسقط ملكا على الدولة الجديدة إذا تم قيامها بتلك الصورة المتوقعة . . باعتباره أقرب صديق لبريطانيا بالمنطقة .

اى ستحاول لبريطانيا بهذه الصورة حصر القومية العربية فى صندوق مغلق من الرمال ومنع اتصالها بشرق أفريقيا والهند والشرق الأقصى . . أى بالكتلة الأسيوية الأفريقية .

٥ — وأن إتمام السيطرة البريطانية على كل جنوب الجزيرة العربية إنما سيعطيها حرية التحرك بقواتها وانشاء قواعدها ومخازنها الاستراتيجية التى قد تستخدمها ضد القومية العربية مستقبلا . . إذ أنه مفهوم من نصوص إتفاقية قيام الإتحاد : « أن لبريطانيا حق انشاء جيش مسلح يخضع لقيادة موحدة » وبذلك سنحت الفرصة « القانونية » لها لأن تبرر لنفسها انشاء قواعدها العسكرية . . والتى ستكون فى حقيقة الأمر بديلة لقواعدها المنهارة فى قبرص والسويس والحبانية والأردن .

٦ — ومعلوم أن السياسة البترولية فى جنوب الجزيرة العربية لم تتضح ملامحها بعد . . بسبب تركيز اهتمام الشركات البريطانية والأمريكية فى منطقة شرق الجزيرة . . ومعلوم أيضاً أن بريطانيا قامت فعلا بأبحاثها ودراساتها الجيولوجية فى المنطقة الجنوبية منذ عدة سنوات واكتشفت فعلا وجود البترول على حدود اليمن الجنوبية وعلى حدود الربع الخالى وفى منطقة « ظفار » . . وحضرموت . . وبجانب ذلك فلها معامل ضخمة لتكرير البترول فى عدن والتى تعتبر من أكبر معامل التكرير العالمية . . ومعنى ذلك أيضاً أن بريطانيا ستسيطر — بوجودها وراء الاتحاد — على موارد الاحتياطى من البترول وعلى منطقة تكريره . . فى جنوب الجزيرة . .

وحتى لو فرض وتم اكتشاف مناطق بترولية جديدة فى جنوب أو شرق اليمن أو فى جنوب المملكة السعودية فان وجود بريطانيا بقواتها فى الجنوب على ساحل بحر العرب سيزيد من صعوبة نقل البترول المستخرج من هذه

المناطق إلى الشاطىء الجنوبى سواء لتكريره أو لتصديره .. أى أن بريطانيا تريد كذلك حصار مناطق البترول فى وسط وشرق وجنوب الجزيرة العربية ومنع استغلالها إلا بالشروط والسياسة التى تمليها أو تفرضها هى .. وهكذا تريد بريطانيا تكرار الصورة الاستغلالية والاحتكارية التى سبق لها أن مارستها فى كل من إيران والعراق والكويت عندما سيطرت أولا على منافذ تلك البلاد على البحار المفتوحة أمامها .. ثم فرضت شروطها .. وأقفلت كل الطرق أمام أى شركات أخرى لا تريدها هى .

٧ — وأن وجود بريطانيا فى جنوب الجزيرة العربية بالصورة الجديدة من قيام هذه الاتحادات انما سيزيد من حرج موقف الأحرار الثائرين فى منطقة عُمان .. ومعلوم مدى أهمية عُمان الاستراتيجية بالنسبة لكل من بريطانيا بصفة خاصة .. ولكل من حلف بغداد وحلف جنوب شرق آسيا إذ أنها عبارة عن الركن الناتىء فى الجنوب الشرقى من الجزيرة العربية الذى يُشرف على كل من .. خليج عمان .. والخليج العربى .. والمحيط الهندى وبحر العرب .. علاوة على امكانياتها الاقتصادية التى يمكن تنميتها واستغلالها نظراً لسعة أرضها وصلاحيتها لإنشاء مناطق ممتازة للتخزين الاستراتيجى وللتدريب والحشد بالنسبة للقوات العسكرية .. ولقربها النسبى من مناطق البترول حول الخليج العربى الذى تتركز حوله باقى المصالح الاقتصادية لبريطانيا .. بل وللدول الغربية فى الشرق الأوسط ..

فوجود بريطانيا .. بقواتها وقواعدها حول عُمان .. انما سيكون وسيلة للضغط على هذه الإمارة الصامدة التى يخشى عليها فعلا من أن تستنفد كل الباقى من إمكانياتها لمقاومة الاستعمار والعدوان .. ومن هنا تبدو خطورة هذه القضية ويبدو معها فى نفس الوقت مدى المسئولية الكبرى التى يجب أن تدركها كل الدول العربية ومعها الجامعة العربية أزاء هذا الخطر الذى يستشرى

ويتكرر يوماً بعد يوم دون أن يصادف أية مقاومة جديدة منظمة .. بل لا يزال أمر المقاومة هناك فى عمان متروكاً للإمكانيات المحلية .

ومن هنا يتضح جلياً ضرورة ربط القضية العربية فى جنوب وشرق الجزيرة فى إطار واحد لتعالجه الدول العربية كموضوع واحد دون تجزئته أو تفتيته . . فالعدو .. واحد . . والميدان واحد . . والضحية التى ينظر إليها الاستعمار واحدة .

ولا شك أن النصيب الأكبر من المسئولية واقع حتما على اليمن والمملكة السعودية إذا اعتبرنا سكان الجنوب هم جنود الخط الأمامى إلا أن هاتين الدولتين مسئولتان ومعهما باقى الدول العربية وفق ما تضمنه ميثاق الضمان الجماعى — من مباشرة العمل الايجابى لتأمين الجنوب العربى من إستفحال الأستعمار البريطانى الذى سيهدد فعلا كل الدول العربية الأسيوية وكذا السودان والصومال . . بل والسلام العالمى . .

٨ — خوف بريطانيا من امتداد أجنحة القومية العربية لتضم تلك المناطق فى إطار إتحادى شامل مع باقى الدول العربية المتحررة فهى تريد خلق الدولة الجديدة لتكون عرشاً للملك حسين بديلا له عن الأردن . . وهذا الاحتمال قد أثارته السلطات البريطانية وقت أزمة لبنان فى يولية وأغسطس عام ١٩٥٨ عندما تعرض عرش الملك حسين للانهيار وسواء تم ذلك أو لم يتم .. إنما ستكون الدولة الجديدة أداة خطيرة تسخرها بريطانيا لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلى نكاية فى العرب — وخصوصاً وأن الملاحة البحرية إلى ميناء أيلات مفتوحة وقد يكون العرش الجديد المنتظر لغير السلطان حسين من بين السلاطين الذين تفرضهم بريطانيا على المنطقة مقابل التعاون معها وتنفيذ سياستها . . مثل سلطان مسقط سعيد بن تيمور وخاصة بعد دخوله مستقبلا فى الاتحاد الكبير .

٩ — اعتبار الولايات العربية المتحدة الجديدة هى الخط الثانى لبريطانيا فى الجزيرة العربية الذى يرتكز عليه الخط الأول الذى يضم الكويت وقطر والبحرين وباقى الأمارات على الخليج العربى .

وبوجود الخطين تحت سيطرة بريطانيا تكون قد أتمت إغلاق كل المنافذ الشرقية والجنوبية عن الجزيرة بل وتستطيع تهديد الطريق الملاحى الوحيد الذى تعتمد عليه العراق وكذا تهديد خط الملاحة الرئيسى الذى تعتمد عليه المملكة السعودية عبر الخليج العربى . .

١٠ — إنتزاع النشاط التجارى القائم فعلا بين الجزيرة العربية بمختلف دولها وإماراتها مع الهند وجنوب وشرق أفريقيا بصفة خاصة وتحويله إلى الحظيرة البريطانية لبعث القوى الاقتصادية البريطانية التى خسرتها انجلترا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للسياسة التحررية التى سادت المناطق المتحررة من حظيرة الامبراطورية . . وخاصة وأن الأسواق التى سبق لبريطانيا احتكارها فى الشرقين الأوسط والأقصى قد أفلتت من السيطرة الاحتكارية التى خلقتها طوال سنوات الاستعمار . .

١١ — تدعيم حلف بغداد وحلف جنوب شرق آسيا بتحقيق مظهر عملى للعمق الاستراتيجى لكل منهما بعد أن تصدّع كلا الحلفين وضرورة ترميم الصدع إبقاء وتأميناً لمصالح الاستعمار بالمنطقة وخاصة وأن الشريط الساحلى العريض فى جنوب الجزيرة العربية إنما يعتبر بمثابة همزة وصل كبيرة بين منطقة نشاط حلف بغداد وحلف جنوب شرق آسيا من اليمين على المحيط الهندى وبين شرق ووسط أفريقيا من اليسار حيث يخطط الاستعمار فى تلك المناطق .. قواعد ومخازن جديدة ترتبط بما يرجو إنشاءه فى غرب أفريقيا من قواعد جديدة على المحيط الاطلنطى حيث يواجه منها قاعدة الغرب الكبرى فى أمريكا لتكوين حزام عريض عميق من هذه القواعد بأمل عزل أو فصل أفريقيا

الشمالية بما فيها من ثورات تحريرية وانتفاضات قومية ووعى ناضج يتحرك فى الشمال بمصر والجزائر ومراكش .. عن أفريقيا الجنوبية التى تعتبر كلها منطقة استغلال واستعمار واحتكار وموارد ضخمة للثروات .

١٢ — إعداد منطقة الجنوب لإنشاء قواعد صاروخية تعتمد عليها بريطانيا مستقبلا وخاصة وأن القواعد الصاروخيـــة الجديدة التى تخططها الاستراتيجية الغربية عامة والبريطانية خاصة ستخصص مناطقها لتكون متباعدة ومتفرقة حول غرب ووسط وشرق أفريقيا باعتبار هـذه المناطق هى العمق الاستراتيجى الذى يكفى لشد أزر القوات الغربيـة المشتركة فى حلف الاطلنطى ..

وأن وجود مثل هذه القواعد الجديدة فى جنوب الجزيرة العربية إنما سيكون تهديداً موجهاً للقومية العربية .. وللقارة الأفريقيـة .. ولمجموعة الشعوب المتحررة فى آسيا وأفريقيا علاوة على أن بريطانيا تحاول طبعاً الإبقاء على سرية نواياها وخططها الإنشائية بتلك المنطقة التى يضمن فيها بريطانيا فقر أهلها وانصرافهم إلى السعى من أجـــل عيشهم مع ضعف مستواهم العلمى وقلة المواصلات التى تربطهم مما قد يطمئن بريطانيا إلى عدم توقع أى عمليات تخريبية من جانب هؤلاء .

* * *

ولا شك أن لكل هدف من الأهداف السابقة فروع وثمار ومشتقات .. تنتهى كلها إلى حقيقة واحدة . . هى مصلحة بريطانيا ووراءها الاستعمار بمختلف مظاهره وصوره وقواه .. فى الاحتفاظ بمصالحه فى الجزيرة العربية وفى تأمين مصالحه فى القارة الأفريقية حتى لو كان ذلك على حساب تهديد السلام الإقليمى أو العالمى وستكون الصدمة الأولى على حساب القومية العربية وحدها ..

شبوة

موجز مفصل في وصف تاريخي عام

(والآن بعد عرض فكرة ومشروع الاتحاد الذى تستهدفه بريطانيا .. فانه لمن الضرورى أيضاً الاشارة إلى بعض الأهداف «القريبة» المحلية التى بدأت السياسة البريطانية تنسج حولها غلائل الاستغلال والاستعمار لربطها بالقضية كلها . وأن من أهم تلك المناطق **منطقة شبوة** التى نشير إليها فى هذا الفصل)

... شبوة مدينة عريقة فى القدم وقد كانت من أهم مراكز المدنية السبائية وهى غنية بآثارها سيما آثار الدولة الحميرية ولا يزال بها المعبد الشهير قائماً حتى اليوم .

وتقع مدينة شبوة فى المنطقة التى تقطنها قبيلة الكرب والصيعر فى ناحية «مأرب» تلك البقعة التاريخية ... حيث يجد الزائر لتلك الديار مختلف الآثار القيمة مبعثرة على وجه الأرض وعرضة للضياع والتدمير وقد أمكن تهريب الكثير منها إلى عدن بواسطة رجال القبائل الذين حملوا ما استطاعوا حمله إلى مستعمرة عدن ابيعه بأبخس الأثمان إلى وكلاء بعض المتاحف الدولية والجمعيات العلمية

ويحد منطقة **شبوة** .. من الجنوب ، والجنوب الشرقى مقاطعة **حضرموت** ومن الغرب منطقة **مأرب** ... ومن الشمال الشرقى صحراء **الربع الخالى** ... وتبعد عن صنعاء حوالى ١٠٠ ميل .

وتحف بالمدينة هضاب مختلفة الارتفاعات وتدل طبيعتها الطبوغرافية أن براكين هائلة كانت تثور فى السنين الخالية بين آونة وأخرى فتدمر العمران، وتقضى على معالم المدنية هناك .. وتترك جمها البركانية الغنية بالمعادن المختلفة وبتلك المنطقة ... بالإضافة إلى آثارها العظيمة ثروة معدنية غنية بالعناصر الثمينة ويعتقد على ضوء التجارب الأخيرة أن مستودعاً كبيراً للبترول يكمن تحت تلك الأراضى .

وقد ظلت منطقة شبوة منذ بدء التاريخ خاضعة لملوك اليمن ، وإن كانت أهملت لسبب سوء المواصلات المحلية وخاصة بعد أن ضعُف شأنها بانقراض الدولة الحِمْيَرِيَّة . ومرت بها عصور كانت موطناً ومقراً للعصابات التى كانت تغزو أراضى اليمامة ونجد .. للنهب والسلب .

ولم يكن لها أية أهمية إدارية فى القرون الأخيرة .. لأن قيمة البلاد فى تلك الأيام كانت تقدّر بما يُمكن تحصيله منها من الضرائب والإيرادات بصفة عامة التى تستفيد منها الدولة .. على أن هذه النظرة البسيطة التى كانت تُوَجَّه إلى تلك المنطقة لم تمنع من النظر إليها كنقطة ذات أهمية عسكرية منذ القِدَم ... فقد شيَّد بها بعض أئمة اليمن القدماء حصوناً للدفاع ضد البدو الذين كانوا يهاجمون البلاد بغارات مفاجئة .

وقد ظلت تلك المنطقة شبـــه مهملة إدارياً على اعتبار أن السيادة ... ومسئولية الإشراف عليها منوطة بالحكام اليمنيين الذين للأسف لم يعطوها أية عناية خاصة لبعدها النسبى

ولما تعاقب على عرش صنعاء ملوك وأمراء .. دبّ الاختلاف بينهم وتفرقوا شيَعاً وأحزاباً وتباينت فيما بينهم الأطماع، واشتعلت نار الحروب الأهلية فتركت هذه المنطقة ضمن ما أهمل من البلاد اليمنية .. حتى جاء الإمام يحيى فصمم على أن يكون مدار سلطانه شاملا لكل الأراضى اليمنية .. ووجد ان منطقة قبيلتى **الكرب والعصير** .. لا تدين فعلا لحكومة صنعاء وأنها تُدار قبليا .. وأن أهلها

يؤدون الزكاة الشرعية وليس بها إدارة محلية لإقامة الأحكام الشرعية ... فأراد إدماج تلك الناحية ضمن النظام الإدارى السائد باليمن بعد أن تردد زعماء قبائل البلاد على صنعاء مقدمين فروض الطاعة والولاء للامام يحيى وطالبين أن يشملهم سلطان الدولة .

فأرسل الإمام سنة ١٩٣٧ جماعة من أبناء الأراضى المجاورة للمنطقة على شكل حامية يرأسها شيخ قبيلة مراد القريبة من الكرب فأقامت الحامية فى مدينة شبوة باسم حكومة اليمن .

وبعد فترة على هذا الحال ، تقدمت حكومة عدن الانجليزية بالاحتجاجات الشديدة اللهجة ... وأرسلت إلى صنعاء ضابطها السياسى الميجر سيجر ، فأوعد (وأبرق وهدد بالويل والثبور) إذا لم تأمر حكومة اليمن بسحب حاميتها من شبوة ومنطقتها . . . فحاولت السلطات اليمنية إقناع الضابط الإنجليزى بوجوب « التعقل » والرجوع إلى تحكيم العدالة والمنطق للوصول إلى الحل الذى يكون أقرب إلى الحق من سواه . فلم تضبط بريطانيا أعصابها — على حد تعبير أهل الجنوب — بل أرسلت طائراتها إلى شبوة واستطاعت الهبوط فى حقول المدينة ، حاملة بعض الجنود الذين قاموا أثر نزولهم بمهاجمة الحامية وأسر قائدها شيخ مراد وحملوه فى طائرة إلى عدن وأقاموا مخفرين إلى جوار المدينة زودوهما بقوة من الجند والسلاح .

وقد تذرعت بريطانيا بحجة أن هذه المنطقة تدخل ضمن الأراضى الحضرمية التابعة للسلطان الكثيرى بالرغم من أن السلطان حتى ذلك الحين .. لم يكن قد دخل مع الإنجليز فى معاهدة مباشرة لحمايته ، بل كان خالى الذهن تماماً عن الاشتباك فى أى نزاع مع الدولة اليمنية التى كان يعزها ويحترمها ويدين لها بالولاء الروحى .

وكان لهذا العمل من جانب بريطانيا أثره السيء فى نفوس اليمنيين واستشاطت حكومة اليمن غضباً بهذا التصرف التعسفى وغير المنتظر فى الوقت الذى كانت فيه المفاوضات دائرة فى صنعاء بين الحكومة ومندوب بريطانيا .

فأرسل الإمام يحيى برقية احتجاج إلى ملك بريطانيا هذا نصها :

« من ملك اليمن الإمام يحيى إلى صاحب الجلالة الملك الإمبراطور جورج السادس المعظم ـ بلندن .

بعد تقديم وتأكيد الإخلاص والتعظيمات لذات عظمتكم ، أعرض لجلالتكم تأثراتى العظيمة من إذاعات راديو لندن باللسان الرسمى الحكومى وإذاعتها أن شبوة ومناطقها داخلة فى الأراضى العدنية المحتلة ، مستندة فى ذلك إلى معاهدة سنة ١٩٣٤ م . وقد كنت خاطبت جلالتكم سابقا بشأن شبوة ومناطقها كلها وإنه لم يكن لأحد شأن فيها فى أى وقت كان ، لا من قبل ، ولا من بعد . وكنت رجوت من جلالتكم طلب أوراق المخابرة الواقعة بشأنها من عدن للاطلاع على ماحدث من الوقائع بهذا الخصوص بين عدن واليمن . فإن ادعّاء عدن بشبوة ومناطقها مخالف لكل الوقائع وعارٍ عن كل إثبات . فحكومتى مجبورة للاحتجاج ولا يمكن لليمن السكوت عن عمل مخالف للصداقة بكل معنى .

« ومعلوم لجلالتكم أن شبوة منطقتها يمانية منذ خُلِقَ العالم إلى اليوم وسيطرة اليمن عليها لم تزل ولا هى افترقت يوماً واحداً عن أمّها اليمن . وكل قرار غير شرعى نردّه بلا شك . ولم تتعد اليمن لدولة ولا لشخص

بأن تسلّبه حقوقها ومُلكها . وهل يمكن — ياصاحب الجلالة — بيع أو إهداء أى أرض أو زارعة مما لا يصح تصرفه فيها . ومن المعلوم أن العثمانيين وغيرهم لم يدخلوا شبوة ومنطقتها فلم يتصرفوا بشيء فيها ومنها .

« وهل من المعقول والمقبول المطالبة بهدية تقدم من مالكها . ومن المعلوم أن جدنا الإمام الهادى هو الذى عمّرَ الحصون قبل ألف سنة . وأن سلفنا الإمام أقام فى شبوة فنحن متسلسلون فى شبوة وسكانها متعلّقون بحقوقنا مع جملة إخوانهم بنى جابر .

« وفى سنة ١٩١٤ ، ابتدأت الحرب العامة وتحاربت انجلترا مع العثمانيين ولم يبق للدولة العثمانية وجود فى العالم . وأما تركيا الحاضرة فلم تصل إلى اليمن ولم تعمل لليمن شيئاً .

« فهل يمكن — ياصاحب الجلالة — أن تجيز القوانين الشرعية والمدنية العالمية الاعتداء على بلاد دولة مستقلة واغتصابها ؟ وهل يستطيع أى يمنى أن يرضى بتسليم أرض أجداده التى حافظوا عليها إلى هذا اليوم بدمائهم وأرواحهم .

فأرجو من عدالتكم — ياصاحب الجلالة — أن

تنظروا إلى الأمر بعين العدل ومعلوم لدى جلالتكم أن عرشكم العالى وحكومتكم الجليلة عقدا برضائها وطلبهما معاهدة الوداد والصداقة مع اليمن ! !

« وتصرّح المادة الثالثة من هذه بأنه لايجوز أن يتبدل أى حال بين عدن وبين اليمن إلا بالاتفاق بين الطرفين ورضائهما وموافقتهما بالطرق الودية وأن تبقى الحالة التى كانت قائمة فى تاريخ عقـــد المعاهدة نافذة المفعول .

« فهل — ياصاحب الجلالة — ترضى عدالتكم ؟ وهل ترضى القوانين الدولية والحقوق السياسية الإنسانية — بعد ذلك المعاهدة والشروحات المذكورة الودية ، وبعد مرور ستة سنوات من عهدها — أن يُعتدى على شىء من أرضنا وحقوقنا الطبيعية ؟ وهل يمكن موافقتكم على هذه الاعتداءات والتجاوزات ؟

« وأنى بكامل احترامى وتعظيمى لذات جلالتكم المعظمة وبتمام تقديرى لحكومة جلالتكم السنيّة ولشعبكم المنصف الكريم أرجو من جلالتكم تحقيق وتدقيق هذه المعاملة وإصدار أوامركم العادلة إلى من يلزم بأن يتفضلوا باحترام شعبنا بلا جرح قلوب أمتنا . وبلا

احتقار أصدقائكم اليمنيين الذين هم ثابتون حالاً ومستقبلا مخاصمة بين الدولتين المتضامنتين والمتحابتين المتعاهدتين إن شاء الله .

« وتفضلوا ياصاحب الجلالة بقبول عواطف حسن نيتي وصداقتي وتقديراتي الخالصة الفائقة » .

في ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٥٨ هـ الموافق ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٩ م .

اتصال اليمن بالرأى العام العربى

وقد أبرق وزير الخارجية اليمنية إلى الصحف العربية والهيئات السياسية في البلاد العربية بمضمون الاحتجاج المشار إليه مع تأكيده بأن الحكومة اليمنية لن تقف موقف المتفرج إذا أصر الانجليز على الاستمرار في اعتداءاتهم.

وفي تلك الأثناء .. زار المرحوم سيف الإسلام الحسين نجل الإمام يحيي . العاصمة الانكليزية للاشتراك في مؤتمر فلسطين فقام باتصالات كثيرة مع رجال لندن بغية الوصول إلى حل يكفل لليمن كرامتها ويجنبها كوارث الاصطدام مع هؤلاء القوم الجبارين .

وكانت سماء العلاقات الدولية حينذاك ملبدة بالغيوم بسبب تحدى هتلر للدول الغربية وبالذات لبريطانيا مما جعلها تتساهل بعض الشيء، وانتهت تلك الجهود كلها إلى الاتفاق على إخلاء منطقة شبوة من الجانبين اليمنى والانكليزى وتركها كما كانت [عليه منطقة غير ذات إدارة حكومية ودون تداخل أى الفريقين في شئونها] .

ولكن بدأ الإنجليز أخيراً فى شق طريق يصل من شبوة إلى عدن مما يدل على بدء تنفيذ خطة التعمير الاستراتيجيه التى ستنهجها بريطانيا لربط منطقة البترول المنتظرة (فى شبوة) بمنطقة معامل التكرير القائمة (فى عدن) وقد تعطل العمل مؤقتاً فى إتمام شق هذا الطريق بسبب الغارات غير المنظمة التى كان يشنها أحد الزعماء الثوار على الانجليز وهو الشيخ الدومانى الذى ما زال للآن طريداً من أرضه وبلاده . . ولم يتقدم إلى اليمن كلاجىء « مثلا » حتى لاتتحرج .. أمام الإنجليز الذين يدعون عليها تشجيعها للثوار الذين « يقلقون » السياسة « الإنشائية » التى تقوم بها حكومة عدن فى جنوب « المحميات » .

منطقة الشيخ سعيد

وباب المندب

وهذه منطقة أخرى بجنوب الجزيرة ... ولكن فى جانب آخر .. بعيدة نسبياً عن شبوة إلا أن أهميتها من حيث قربها من مدخل البحر الأحمر ومن حيث مجاورتها لمنطقة باب المندب — وهو مفتاح البحر الأحمر — والذى مازال يجهل عنه الكثيرون بأنه فى أيدى اليمن ؛ وليس فى أيدى بريطانيا ولذا كان ضرورياً الإشارة إلى منطقة الشيخ سعيد التى تطل منها بريطانيا على باب المندب أو بمعنى أصح على مدخل وملتقى البحر الأحمر وبحر العرب .

ويطلق إسم الشيخ سعيد على الرأس الممتد فى طرف الزاوية الجنوبية لشبه المثلث الذى تتألف منه شبه الجزيرة العربية ، ويقع بأزاء جزيرة ميون (بريم) ويتكون من الجزيرة المذكورة والشيخ سعيد .. جانباً مضيق باب المندب .

وتبلغ مساحة المنطقة حوالى ١٦٠٠ كيلو متر أمربعاً .

وقد بقيت منطقة الشيخ سعيد غير ذات أهمية تجارية أو عسكرية وخاضعة للسيادة اليمنية إلى أن فطن الغربيون إلى أهمية مضيق باب المندب . وحتى منتصف القرن التاسع عشر ، عندما فكرت الحكومة الفرنسية فى عهد الملك لويس السابع عشر فى ضرورة إيجاد منطقة عسكرية وتجارية فى ملتقى البحرين (الأحمر والعربى) قام الفرنسيون باتصالات مع شيوخ القبائل هناك كما فتحوا باب المفاوضة مع الأتراك للسماح لهم باقامة مخازن تجارية فى تلك المنطقة . ولكن ضاعت هذه الفكرة بقيام الثورة الفرنسية .

وفى عام ١٨٨٦ وصل إلى منطقة الشيخ سعيد وكلاء شركة (رابو وبازن) الفرنسيه ، فأقاموا بعض المستودعات التجارية زاعمين أن الحكومة الفرنسية قد حصلت على رضاء الحكومة التركية بذلك . بموجب اتفاقيـــة أبرمت فى الآستانة سنة ١٨٧٠ .

وكان الأتراك فى ذلك العهد يرهقون أهالى اليمن عسفاً ، فما إن جاء وفد الشركة وعرض على شيخ المنطقة استعداد حكومة فرنسا لحماية بلاده ، وأغروه بالمال والوعود ، حتى وافق الشيخ ، على منح الشركة حق استعمال أراضى البلاد وسجلوا عليه عقداً فى القنصلية الفرنسية بعدن فى ١٤ اكتوبر ١٨٨٦ .

فلم يرق للأتراك هذا التصرف ، وتمت اتصالات دبلوماسية بينهم وبين الفرنسيين دون الوصول إلى نتيجة حاسمة ، فعمدوا إلى استخدام الشدة ، ونسفوا المستودعات التى أقامتها الشركة ، فاحتجت فرنسا على ذلك ، واستطاع سفيرها فى الآستانة أن يحصل من الأتراك على موافقتهم بالمحافظة على الحالة الراهنة حتى تتم تسوية معقولة . إلا أن الفرنسيين ، بسبب الاضطرابات فى بلادهم ، لم يعنوا بأمر المنطقة بعد ذلك ، فاستعاد الأتراك السيطرة عليها .

وحدث أن هاجمها الأسطول الإيطالى فى زمن الحرب الإيطالية التركية فى طرابلس ، على أنها أراضى يحتلها الأتراك الذين دافعوا عنها فى ذلك الوقت

ولم تقم فرنسا بعد ذلك التاريخ بأى عمل رسمى لإثارة دعواها بالحق فى تلك المنطقة (رغم إلحاح بعض الصحف و « السادة » الفرنسيين الاستعماريين ، بوجوب الاحتفاظ بالسيطرة على تلك البقعة ، وخاصة بعد احتلال إيطاليا للحبشة وتهديدهم مستعمرة « جيبوتى » الفرنسية التى تقع على الساحل الإفريقى المواجه للشيخ سعيد بالساحل الاسيوى وبينهما حوالى ثلاثين ميلا فقط .

وفى سنة ١٩٣٨ أعاد الفرنسيون الكرة فى السعى إلى إثارة الموضوع والادعاء بحقوق لهم هناك ، وقاموا باتصالات تمهيدية مع حكومة اليمن ، وقد أثار هذا الاتجاه حفيظة إيطاليا ، ، فأعلنت رسمياً بأنها لن تقبل مطلقاً أن تبسط فرنسا سلطانها على منطقة الشيخ سعيد ... ووقفت بريطانيا إلى جانب الرأى الإيطالى لأن وجود دولة أخرى قوية فى الشيخ سعيد يجعل القيمة العسكرية بجزيرة مبون (المستعمرة البريطانية) تنهار إلى الحضيض .

وقد عقدت بريطانيا وإيطاليا بعد هذه المناقشات اتفاقية الجنتلمان المعقودة

فى روما سنة ١٩٣٨ والتى تنص صراحة على أن المصلحة المشتركة للدولتين (بريطانيا وإيطاليا) تجعلهما تتعهدان بالمحافظة على السيادة التابعة لدولتى اليمن والمملكة العربية السعودية على أراضيهما فى وضعها الحاضر .

وفى عام ١٩٣٩ زار باريس المرحوم سيف الإسلام الحسين نجل الإمام الراحل يحيى وقام بمحادثات مع الحكومة الفرنسية فوعدت بأنها لن تقوم بأى إجراء عسكرى ضد منطقة الشيخ سعيد وأنها ستسعى إلى الوصول إلى تسوية ودية . وفى نفس العام كانت البوادر الدولية تنذر بخطر الحرب .. فاتجه رأى الحكومة اليمنية إلى زيادة التحصينات فى رابية الشيخ سعيد فسافر إليها «الإمام» أحمد ولى العهد وقتئذ ... ليشرف على الأعمال العمرانية وإقامة التحصينات وأمر بحفر آبار إلى جوار رابية القلعة لإمداد الحامية بالماء الصالح للشرب وبقى الحال على هذا الوضع حتى فى أشد حالات الحرب العالمية الثانية دقة وحرجا ..

وقد حاولت إيطاليا .. وبذلت .. كل جهد فى بداية الحرب للحصول على نقطة ارتكاز لها على الساحل اليمنى الغربى بمهاجمة عدن من هناك . . فرفضت الحكومة اليمنية ، كل العروض السرية التى قدمتها إيطاليا رغم تدعيم تلك العروض بالمغريات والوعد والوعيد .. وقد ظلت بالرغم من ذلك علاقة اليمن بايطاليا كما سبق أن أوضحنا مرضية (على الأقل) فى الظاهر .. وقد أوجست بريطانيا خيفة من تكرار تلك المحاولات فاتصلت بالحكومة البريطانية التى أعطتها وعداً بعدم السماح لأية دولة أجنبية باستخدام أى جزء من الأراضى اليمنية لأى غرض حربى .

وانسحبت إيطاليا من أريتريا ... بل ومن أفريقيا كلها وذلك فى السنين الأولى من الحرب الثانية .. وكان المفروض أن تقلع بريطانيا عن التعلل فى مخاوفها من إيطاليا فى تلك الجهة .. ولكن الإنجليز أظهروا أن نواياهم هناك لا تقتصر على المصالح الحربية وحدها .. لأن مقاصدهم الإستعمارية العامة البعيدة المدى فوق كل اعتبار .. فقاموا فى سنة ١٩٤٤ بمهاجمة الجانب الشرقى لمنطقة الشيخ

سعيد وطردوا الحامية اليمنية المرابطة بها منذ ست سنوات سابقة لهذا التاريخ تحت سمع بريطانيا وبصرها دون أى إعتراض سابق منها .. وأشاع الإنجليز حينذاك أن منطقة نفوذهم فى المحميات تمتد إلى هناك ... فقامت الحكومة اليمنية بتقديم الاحتجاجات المتوالية ... وكان بمصر فى ذلك الوقت مندوب اليمن ، وتقـــدم أيضاً باحتجاج قوى لدى جميع السفارات والمفوضيات الأجنبية بمصر ولدى الحكومة المصرية .. ليشهد العالم على أعمال الإنجليز العدوانية وتكهرب الجو بين الدولتين وقام جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود بدور الوسيط فانتهى الأمر بالاتفاق .. على أن تسحب بريطانيا حاميتها من المنطقة حول آبار المياه كما تمتنع حكومة اليمن عن إقامة أى منشئات عسكرية فى أحواض الماء ... وعن وضع حامية يمنية .. وذلك ريثما يصل الفريقان إلى تسوية سلمية .

وهكذا انتهت الأزمة مؤقتاً ببقاء الوضع معلقاً ولم يزل كذلك حتى بدأت الاعتداءات البريطانية من ديسمبر ١٩٥٦ حتى الآن .

شهادة مسئول بريطانى

لمصلحة اليمن

« لقد كان من ضمن التقارير التى رفعها بعض البريطانيين المسئولين لحكومتهم من أجل تصفية النزاع مع اليمن والوصول إلى حل يحقق مصلحة الجانبين .. كان ضمن هذه التقارير ما أرسله المستر كراوفورد أحد أركان حرب البحرية البريطانية .. وقد جاء فى التقرير :

« قضيت فى مقاطعة عدن المحمية نحو خمسة عشر عاماً منذ سنة ١٩١٢ ومضت على فى خلال هذه المدة شهور طويلة كثيرة لم أشاهد فيها رجلا بريطانياً واحداً فمن البديهى إذا أن يكون لى من الخبرة التامة بشئون مقاطعة عدن المحمية أكثر مما لأى رجل بريطانى حتى لم تسمح له الصدف أن يأتى إلى هذه البلاد ويعيش فيها بعيداً عن البريطانيين » .

« وإنى أعتقد بفائدة المقابلات الشخصية وأراها أفضل وسيلة للتفاهم وهأنذا أجنى نتيجة مقابلتى الشخصية مع الإمام فى كتابة هذا التقرير ، وإنى أشعر أنه يختلف كثيراً عن التقارير الرسمية .

إن الفريقين الداخلين فى هذا التقرير هما : —

١ — البريطانيون فى عدن وهم يمثلون الحكومة البريطانية .

٢ — عرب اليمن فى مقاطعة عدن المحمية ويمثلهم إمام اليمن الذى ينتمى إلى أصل معروف منذ ألف سنة .. وقبل أن نبت فى النزاع القائم بين الفريقين يجدر بنا أن نعود إلى التاريخ فنرى أن البريطانيين شعب طموح يميل إلى التوسع ، فاذا وجدوا بقعة من الأرض كثيرة الخيرات مالوا بكليتهم إلى الاستيلاء عليها منتحلين لأنفسهم الأسباب الواهية لانتزاع ملكيتها

من أصحابها الشرعيين ، وبديهي أن البريطانيين يدعون أنهم محقون فى أعمالهم وأنهم يحافظون على حقوقهم .. وهم أبداً مستعدون لأن يستعملوا جميع قواهم لتأييد حقوقهم الموهومة ، ولا شك أن أسلوبهم القديم غير المرضى فى الصين والهند وأفريقيا ومعظم المستعمرات البريطانية قد أدى فى الوقت الحاضر إلى الاضطرابات فى تلك البلاد ، وهذه الاضطرابات تدفعنى إلى بيان الحقائق عن البلاد العربية التى كثيراً ما ينخدع المرء بظواهر الأمور فيها إذ يخيل إلى الباحث أن العرب لا يفقهون معنى الوطنية وأنهم يحاربون بعضهم بعضا حرباً دائمة ، ولكن إذا أمعنا النظر فى حقيقتهم نرى أن جميع العرب فى هذه الدنيا يميلون إلى غاية وطنية واحدة وهى أن جزيرة العرب للعرب وهى فى نظرهم مقدسة كل التقديس ، وقد أكد فى صحة هذه النظرية محمد ابن ادريس حاكم عسير ولا شك أن عدد المسلمين فى هذه الدنيا يعادل عدد المسيحيين إن لم يزد عليهم .

« لا جدال أن هناك اختلافات بين المسلمين كما توجد اختلافات بين المسيحيين ، ولكن فى كثير من الأمور المهمة يتفق المسلمون .. ولا شك فى أن البريطانيين سيلاقون صعوبات جمة إذا بقوا متمسكين ببعض الأماكن فى جزيرة العرب ، وقد أثبت لنا التاريخ أن العرب لا يسكتون على الضيم وأنهم يحقدون .. وإذا حقدوا فلا بد لهم من أن يثأروا مهما كان خصمهم عنيداً ، وقد أدرك السلطان سليمان القانونى هذه الحقيقة أكثر من البريطانيين فترك اليمانيين وشأنهم بعد ما كاد يعلن الحرب عليهم ، وإنى أنصح حكومة جلالة الملك أن تدقق فى هذا الأمر بامعان » .

« وإن مقاطعة عدن المحمية تكتسب أهميتها فى الأمور التالية .

أولا : ان منطقة الضالع ضرورية للبريطانيين من الوجهة العسكرية وفى إمكاننا أن نحتفظ بها بدون صعوبة عظيمة ودون أن نتمسك بجميع مقاطعة عدن المحمية .

ثانياً : « ليس فى وسعى وأنا رجل مدنى أو ضابط بحرى أن أبدى رأيا استراتيجياً .. ولكن حبا للصراحة فى هذا التقرير أبسط بعض آرائى الخالصة وهى بطبيعة الحال عرضة للانتقاد »

« إن مقاطعة عدن المحمية ليست من الأهمية فى شىء بالنسبة إلى عدن نفسها لأن عدن كمضيق جبل طارق منيعة من كل هجوم داخلى ، وأهل مقاطعة عدن لم يخلصوا يوماً من الأيام لحكومة عدن ولا يمكننا أن نحافظ على صداقتهم إلا ببذل الأموال الطائلة ونحن نخالف فى عملنا هذا القول المأثور (إن الجيش يجب أن يعيش على البلاد التى يحتلها) ولا يمكن تطبيق هذا القول فى مقاطعة عدن .. أبداً فنحن نجلب اللحم الذى نأكله من الصومال ونجلب الحنطة من بلاد الهند ، ولاشك إن عدن ستبقى دائماً عرضة لدسائس العرب ، وقد تنقض علينا على حين غرة كما ثبت لك أيام حربنا مع الترك سنة ١٩١٦» .

ثالثاً : « توجد بعض أملاح الزئبق فى مقاطعة عدن المحمية ، ولكن لا يمكن الانتفاع بها قبل أن يستتب الأمن ، ولا يمكن أيضاً الاستفادة من حاصلات إبين ولحج الزراعية إلا متى أعدت طرق المواصلات الجيدة ، وبإمكانى أن أصرح وبكل وضوح إنا لا نستفيد فائدة تجارية تذكر من مقاطعة عدن المحمية إلا إذا قبضنا عليها بيد من حديد وحميناها حماية حقيقية .. وذلك يقتضى أموالا طائلة لا تتناسب مع واردات المقاطعة أبداً » .

« ورب سائل يسأل هل تساوى قاعدة عدن المحمية هذه النفقات الطائلة . فالجواب كلا .

« وللامام بطبيعة الحال نظريته الخاصة فى هذه المسألة وهى تستحق العناية إذا أردنا الانصاف .. وأما إذا شئنا المكابرة فى المحسوس فيمكن للبريطانيين أن يحتفظوا بمقاطعة عدن المحمية ويوهموا أنفسهم أنهم على حق فى دعواهم لأنه من البديهى أن السياسة لا عدل فيها » .

« وأنا رجل بريطانى مخلص لحكومتى وأعتقد أنها أفضل حكومة فى العالم وخصوصاً للبريطانيين وقد قضيت السنين الأخيرة بين العرب ، وإنى أؤكد لكم عن علم إنكم لا تستفيدون من مقاطعة عدن المحمية بل العكس تخسرون كثيراً من النفقات على حمايتها ، وإنى أثق أنه لا يوجد عندكم فى عدن أحد من أهل الخبرة التجارية ليطلعكم على هذه الحقيقة ويهتم بترقية التجارة ولا يمكنكم إدراك حقيقة تجارة مقاطعة عدن المحمية مالم تحصلو على مكان عسكرى أمين تحافظون بواسطته على عدن ، ولا يمكنكم الحصول على هذا المكان الأمين إلا إذا كان إمام اليمن مسالماً لحكومة صاحب الجلالة ، ويمكن لإمام اليمن أو لمن يأتى بعده أن يهب عدن موقعاً عسكرياً وعندئذ تحل مشكلة عدن المحمية وتترك ، وفى إمكاننا أن نتنازل عنها بدون أن نخسر شيئاً من نفوذنا ودون أن نضيع حقوق غيرنا أو حقوقنا ، وإما أن أدعيتم غير ذلك فلا شك أن كفة ميزان العدل الراجحة لا تكون فى جانبكم » .

« إنى أوجزت فى بيان طلبات البريطانيين لأنها معلومة لكم ولا تحتاج إلى زيادة إيضاح ، ولكن لا يخفى عليكم إن لكل قضية وجهين ، وحبا فى الايضاح أعرض عليكم باختصار النزاع القائم بينكم وبين الإمام منذ سبع سنوات . أما نظريتكم فأنتم أعلم بها ، وأما نظرية الإمام فانكم لم تطلعوا عليها بحذافيرها ، ففى سنة ١٩١٤ حافظ الإمام على الحياد التام ولم يكن فى وسعه وقتئذ أن يفعل أكثر من ذلك ، ولما طُرد الترك من جزيرة العرب سنة ١٩١٨ طلب جلالته أن ينال المكافأة وقد صرح البريطانيون على رؤوس الأشهاد خلال سنة ١٩١٤ وسنة ١٩١٨ إنهم لا يمدون أيديهم إلى شبر واحد من أراضى جزيرة العرب وإن بلاد العرب للعرب .

وكانت مقاطعة عدن المحمية قديماً تابعة لبلاد اليمن لم يعترف أحد من أئمة اليمن لتركيا بملكيتهم لها أو بعدن ، ولم تكن عدن من أملاك الحكومة التركية فتهبها لمن تشاء ، ولذلك كان الإمام ينتظر بفارغ الصبر إعادة مقاطعته

الجنوبية له .. ولكن لما خاب ظنه فى الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٢٠ احتل بعض أجزاء المقاطعة وظن أنه سيوفق إلى نيل مطالبه بصورة عادلة ، ولما جاءته بعثة كايتون كان يرجو أن تزول الخلافات بطريق ودية إلى أن أفهمته هذه البعثة أن البريطانيين يريدون موقعاً حربياً فى الضالع . فتيقن الإمام من هذا الطلب إنهم متى حصلوا على موقع حربى يمكنهم أن يحصنوه وأن ينتقلوا منه إلى غيره فيحتلون ما يريدون من بلاده ، فاضطرب لهذا النبأ وعبثا حاول أن يرضى البريطانيين ، وفى النهاية فشلت بعثة كايتون ولما وصلت إلى هنا (صنعاء) ظن الإمام فى أول الأمر أننى موظف ولكنه غيَّر هذا الظن عندما أكدت له أننى لست مأموراً ولا موظفاً بل تاجر يبتغى قضاء بعض المصالح التجارية فوسطنى لأسعى لإبلاغ رغباته إلى حكومتى » .

* * *

هذه صورة لشهادة عادلة من أحد البريطانيين الذين درسوا القضية على حقيقتها وكان يرجو مصلحة بلاده بجانب مصالح الآخرين . .

* * *

نماذج من المعاهدات الصورية

التى ابتدعتها بريطانيا

ونبين فى هذا الباب (غينة) مما سمّته بريطانيا معاهدات أو اتفاقيات . . . مع شيوخ وسلاطين المناطق الجنوبية ومعلوم أنهم كانوا لا يعلمون ما يفعلون . أو بمعنى أصح لا يعلمون نتائج توقيعهم بامضاءاتهم أو ببصماتهم على تلك الأوراق التى قدمها لهم المعتمد البريطانى فى عدن عقب حفاوته بهم وإهدائه لهم بعض السيوف والخناجر والعمائم الملونة . مما يبين نيّة الغدر والاغتصاب التى رسمتها بريطانيا فى تخطيط سياستها بتلك البقاع

معاهدة الحماية على سقطرة وملحقاتها

المعقودة فى ٢٣ إبريل ١٨٨٦ بين الجنرال هوغ . . وعلى بن عبد الله بن سالم بن سعد بن عقرير

أن الحكومة البريطانية وعلى بن عبد الله بن سالم بن سعد بن عقوير ، سلطان سقطرة وملحقاتها رغبة منهما فى المحافظة على . . وتقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما .

فان الحكومة البريطانيةقد سعت وعينت الجنرال ا . ى جى. اف .هوغ والى عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض .

وأن الجنرال آى . اف . هوغ المذكور والسلطان على بن عبدالله بن سالم ابن سعد بن عقرير الآنف الذكر قد اتفقا وعقدا المعاهدة التالية :

(المادة الأولى)

أن الحكومة البريطانية نزولا على الرغبة التى أبداها السلطان الموقع اسمه أدناه على بن عبد الله بن سالم بن سعد بن عقرير ، تتعهد بوضع جزيرة سقطرة وملحقاتها الكائنة تحت سلطة السلطان المذكور وداخل حدود تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة .

(المادة الثانية)

يوافق السلطان على بن عبد الله بن سالم بن سعد بن عقرير المذكور أعلاه بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقاربه وورثائه وخلفائه بالامتناع عن الدخول فى أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أى دولة أو حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة على ذلك بإعطاء إنذار فورى لوالى عدن أو لأى ضابط بريطانى آخر عن أية محاولة أية دولة لجزيرة سقطرة وملحقاتها .

(المادة الثالثة)

يسرى مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ إشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص

المختصون وذلك فى قشن فى ٢٣ أبريل ١٨٨٦

الإمضاء — شاس . ديليو . أتش سيلى المساعد الثانى بالنيابة عن الجنرال آى . جى . اف هوغ والى عدن — بصمة السلطان على بن عبد الله بن سالم وعلى بن عبد الله ابن سالم بن سعد بن عقرير سلطان سقطرة وملحقاتها .

الشهود — محمد صالح جعفر — السلطان سالم بن أحمد بن سعد بن عقرير — سعد بن مبارك قاضى قشن — محمد بن سعد قاضى قلونسيه وسقطرة .

اتفاقية مع أمير الضالع

معقودة فى ٢ أكتوبر ١٨٨٠ الموافق ٢٧ شوال ١٢٩٧

أنا الأمير على مقبل الضالعى أوافق وأتعهد بمحض إرادتى وبالإصالة عن نفسى وبالنيابة عن ورثائى وخلفائى بالمحافظة على الأمن والسلام وعلى الصداقة الأدبية من الحكومة البريطانية الجليلة وإبقاء كل الطرقات المؤدية إلى عدن والمارة فى بلاده . . مفتوحة وآمنة . . وبحماية المساكين والضعفاء المسافرين عليها وأن أتحمل مسئولية الاعتداءات والأخطاء التى يرتكبها أهل ردفان وحالمين وكافة القبائل التابعة لى . وإننى سأعمل جهد المستطاع للمحافظة على أمان الطرق . ولقاء ذلك تدفع لى الحكومة البريطانية العليَّة مبلغ ٥٠ ريالاً سنوياً على دفعتين أى ٢٥ ريالاً فى كل ستة أشهر وتستمر هذه الدفعات جيلاً بعد جيل وإذا ذهبت أنا أو أحد أولادى أو أقربائى أو مشايخى وعُقَّالى إلى عدن أو عدت منها فيلزم الحكومة إظهار الاحترام والإكرام اللائقين بمركزنا ومكانتنا والله خير الشاهدين .

حررت فى عدن ٢ أكتوبر ١٨٨٠ الموافق ٢٧ شوال ١٢٩٧

ختم على مقبل

امضاء ـ جى آجود فلو مساعد الوالى

معاهدة الحماية المعقودة مع سلطان العوالق

السفلى المعقودة فى ٢ يونيو سنة ١٨٨٢

إن الحكومة البريطانية وأبو بكر بن عبد الله بن مهدى سلطان العوالق السفلى .. بالإصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثائه وخلفائه وعن ابن عمه ناصر ابن أحمد وورثائه وخلفائه وعبد الله بن بوبكر بن عبدالله بالإصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم وورثتهم .

وبو بكر بن ناصر بن على مهدى بالإصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم وورثائهم .

وناصر بن بو بكر بن ناصر بن بو بكر بن مهدى بالإصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم وورثتهم .

ومهدى بن على بن ناصر بن مهدى بالإصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم وورثتهم . الذين ينتمون جميعهم إلى عائلة السلطنة فى بلاد العوالق السفلى والذين يرغبون فى المحافظـــة على تقرية العلاقات السلمية والودية الكامنة بينهما .

فان الحكومة البريطانية قد سمت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والى عدن لعقد معاهدة لهـــذا الغرض ، وأن الجنرال آدم جورج فوريس هوغ المذكور والسلطان بو بكر عبدالله بن مهدى وعبد الله بن بوبكر ابن عبد الله وبو بكر بن ناصر بن على بن مهدى وناصر بن بو بكر بن ناصر ابن بو بكر مهدى ومهدى بن على بن ناصر بن مهدى بالإصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن خلفائهم وورثتهم وأقربائهم وورثتهم الخ قد اتفقوا وعقدوا المعاهدة التالية :

(المـادة الأولى)

إن الحـكومة البريطانية نزولا عن الرغبة التى أبداها سلاطين العوالق السفلى المذكورين آنفاً تتعهد بوضع آحور وملحقاتها الـكائنة تحت سلنقط السلاطين المذكورين وضمن حدودهم تحت حماية جلالة الملك الامبراطورية .

(المـادة الثانية)

يوافق سلاطين العوالق السفلى المشار إليهم أعلاه ويعدون بالإصـالة عن أنفسهم وبالنيابة عن خلفائهم وورثتهم وأقربائهم وورثتهم بالامتناع عن الدخول فى أية مراسلة أو إتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية إلا بعد إطلاع الحـكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك ووعدوا إضافة على ذلك باعطاء إنذار فوراً لوالى عدن أو لأى ضابط بريطانى آخر عن أية محاولة للتعرض لآحور وملحقاتها .

(المـادة الثالثة)

يسرى مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعار بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك فى عدن فى ٢ يونيو ١٨٨٢ .

امضاء ـ آى . جى ، اف هوغ	آى . فى ستايس ليوتنت كولونيل
والى عدن	مساعد الوالى

إمضاءات السلطان بو بكر بن عبد الله بن مهدى — السلطان عبد الله ابن بو بكر عبد الله — بو بكر بن ناصر بن على — ناصر بو بكر — بصمة مهدى بن على بن ناصر .

الشـــهود

امضاء ـ أحمد بن بو بكر ـ بصمة مهدى بن على ـ بصمة علوى بن على.
امضاءات ـ عبد المجيد بو بكر ـ محمد صالح جعفر المساعد المحلى .
الإمضاء لانسدون : نائب الملك وحاكم الهند العام .
صَدَّق سعادة نائب الملك والحاكم العام للهند على هذه المعاهدة فى فورت وليم فى ٢٦ فبراير ١٩٨٠ .
إمضاء ـ دبليو ـ جاى كنغهما . سكرتير حكومة الهند بالنيابة ـ الإدارة الخارجية .

اتفاقية مبايعة الحواشب

للسلطان فضل بن على سلطاناً عليهم

فى ٣ محرم الحرام سنة ١٣١٢ بعد خلع السلطان محسن بن على الحوشبى

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبىّ بعده . محمد المختار وعلى آله الأطهار واصحابه البررة الأخيار ، وبعد :

فانه لما كان يوم الجمعة لثلاث خلت من محرم الحرام سنة ١٣١٢ هجرية ، فقد تحررها شاهداً كريماً بيد السلطان فضل بن على محسن العبدلى منا أهل الفخار وأهل يحي وكافة قبائلنا .

إننا رضينا أن يكون السلطان فضل بن على محسن العبدلى سلطاناً علينا وعلى بلادنا ، وله الحرية التامة فى حكم جميع بلادنا الحوشبية المعروفة المعينة المبينة المحروثة . . مرعى وجبال . . التى يحدودها من جهة حدود الترك . . ومن جهة البحر حدود العبدلى . .

ومن جهة الغرب حدود الأصابع وبعض حدود الترك . . ومن جهة الشرق قبائل ردفان وصحيب ويافع إلى وادى « بنا » .

تلك الحدود المعروفة من الجهات الأربع هى وأهلها تبع سلطان لَحَج المذكور ينصرف بها كتصرفه بحدود لحج (بجميع أوامره وبمقتضى نظره)

وعلى السلطان فضل بن على المذكور وأهله وخلفائه من بعده الأمن والأمانة ، وأن يجعل الجبرى جبرى والعشرى عشرى كلاً على حسب قاعدته وعادته سادة ودولة ، وقبائل ، والتزمنا أيضاً لسلطان لَحَج المذكور وأهله

وخلفائه بالطاعة والامتثال كسائر القبائل العبادلة[1] وأنه لالنا تعاطى بَيْعٌ .. ولا رَهْنٌ فى شىء من الأراضى والحدود المذكورة مع أحد من الدول الأجانب إسلامية كانت أو أوروبية من دون رضا سلطان لَحَج . . لكون صارت أرضه كسائر حدود لَحَج . . وأن كل ماالتزم به السلطان فضل بن على المذكور وتعهد به عند والى عدن وكيل الدولة البريطانية مقبول علينا كتعهده على سائر أهل مملكته وأن حماية أرض الحوشبى[2] كحماية لحج كما هى الآن عند الدولة البريطانية وأن هذه المعاهدة مرتبطة بين سلاطين الحواشب المذكورين فى هـــذه المعاهدة وسلاطين العبادلة آل محسن معاهدة خلف على الأمن والأمانة . (أختام الرؤساء)

وقد صادق على هذه الاتفاقية السلطان محسن الحوشبى أثر استلامه لسلطان لحج فى ٩ ربيع الآخر سنة ١٣١٢ هـ .

---

(١) نسبة إلى العبدلى

(٢) نسبة إلى الحواشب

معاهدة الحماية مع شيخ حورة الذُّبيبي

المعقودة فى ٢٨ أبريل ١٨٨٨

إن الحكومة البريطانية وعبد الله بن محمد شهيد وإخوانه أحمد بن محمد وعلى بن محمد مشايخ حوره السفلى وملحقاتها رغبة منهم فى المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهم .

فان الحكومة البريطانية قد سمَّت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والى عدن لعقد معاهدة لهـــذا الغرض . وأن الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والشيخ عبد الله بن محمد باشهيد وإخوانه أحمد بن محمد وسعيد ابن محمد وعلى بن محمد المذكورين آنفاً قد اتفقوا وعقدوا المعاهدة التالية : ـ

(المـادة الأولى)

إن الحكومة البريطانية نزولاً على الرغبة التى أبداها الشيخ عبد الله ابن محمد باشهيد واخوانه أحمد بن محمد وسعيد بن محمد وعلى بن محمد الموقعون أسماؤهم أدناه مشايخ حوره السفلى وملحقاتها تتعهد بوضع حوره السفلى وملحقاتها الكائنة تحت سلطتهم وداخل حدودهم تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة .

(المـادة الثانية)

يوافق الشيخ عبد الله بن محمد باشهيد وإخوانه أحمد بن محمد وسعيد بن محمد وعلى بن محمد ، ويعدون بالإصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن ورثتهم وخلفائهم بالامتناع عن الدخول فى أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة

أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعدوا إضافة على ذلك باعطاء إنذار فورى لوالى عدن أولأى ضابط بريطانى آخر عن أية محاولة من أى دولة للتعرض لحوره السفلى وملحقاتها .

(المادة الثالثة)

يسرى مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك فى حوره السفلى فى ٢٨ أبريل ١٨٨٨ .

إمضاءات : الجنرال آى جى . أف هوغ — الشيخ عبد الله بن محمد باشهيد

والى عدن — صاحب حوره السفلى

بصمات : احمد بن محمد — سعيد بن محمد — على بن محمد

الشهود : محمد صالح جعفر — الشيخ على بن صالح

الإمضاء : لانسدون نائب الملك وحاكم الهند العام .

معاهدة إمتياز مع قبيلة الحضارم

(التابعة ليافع العليا)

المعقودة فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣

إن الحكومة البريطانية ومحسن بن محسن بن غالب شيخ فخيذة الحضارم التابعة ليافع العليا رغبة فى الارتباط بعلاقات السلم والصداقة .

فان الحكومة البريطانية قد سَمَّت وعَيَّنت الجنرال جيمس ميتلند والى عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض ؛ وإن الجنرال بلهام جيمس ميتلند المذكورة والشيخ محسن بن محسن بن غالب المشار إليه أعلاه قد إتفقا على .. وعقدا المعاهدة التالية : —

(المادة الأولى)

سَتَعُمُّ الصداقة ويسود السلم جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين وقبائل الحضارم ... وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل المفالحة ... الحق بحرّية دخول بلاد الآخر دون أن يلحق بهم أى أذى ، بل يعاملون باحترام فى كل وقت وفى كل مكان . وسيزور مشايخ الحضارم عدن متى شاءوا ، فيعاملون باحترام ويعطون رُخَصاً لحمل أسلحتهم .

(المادة الثانية)

ونزولا عند رغبة محسن بن محسن بن غالب الحضرمى ، تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلاد المفالحة وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملك الإمبراطور .

(المادة الثالثة)

يوافق الشيخ محسن بن محسن بن غالب الحضرمى وبعد . . بالإصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول فى أيه مراسلة أو إتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أوحكومة أجنبية ، إلا بعد إطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد . . إضافة على ذلك باعطاء إنذار فورى لوالى عدن أو لأى ضابط بريطانى آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للأراضى الحضرمية وملحقاتها .

(المادة الرابعة)[1]

ويتعهد الشيخ محسن بن محسن غالب الحضرمى بالإصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته إلى الأبد بأن لا يتنازل أو يبيع أو يسلم أو يرهن أو يؤجر أو يتصرف أو يعطى بأى طريقة كانت بلاد الحضارم أو ملحقاتها أو أية جزء منها لأيه دولة أو حكومة أو لأى شخص عدا الحكومة البريطانية .

(المادة الخامسة)

ويَعِدُ الشيخ محسن بن محسن غالب الحضرمى إضافة على ذلك بالإضافة عن نفسه أو بالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته بابقاء كافة الطرقات داخل بلاده مفتوحة وأن يحمى كل المسافرين إلى عدن والعائدين منها بقصد الحضارة ولقاء ذلك توافق الحكومة البريطانية على دفع معاش سنوى قدره مائة وعشرون ريالا له ولخلفائه من بعده .

---

(١) يرى من هذه المادة كيفية « توريط » السلاطين بالألفاظ والعبارات غير القانونية استناداً على سذاجتهم وجهلهم .

(المـادة السادسة)

يسرى مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك . . لقد وقع عليها أدناه الأشخاص المختصون فى الضالع فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٣ .

الإمضاءات — الجنرال بى . جى . ميتلاند والى عدن — محسن بن محسن غالب الحضرمى .. بصمة صالح أحمد .

الشهود — جى ورنفورد مساعد الوالى — سيد حمود (كاتب)

الإمضاء — كرزن

نائب الملك وحاكم الهند العام

ولقد صدق سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام على هذه المعاهدة فى فورت وليم فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٣ الإمضاء — لويس دابن

سكرتير حكومة الهند — الإدارة الخارجية

(إتفاقية صداقة وطاعة بين والى عدن والشيخ مطهر على)

من سهم المعروف فى الشعب بخصوص الاعتناء بأعمدة الحدود المعقودة فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٣

سيدفع والى عدن دائماً إلى الشيخ مطهر على من لطف الحكومة وكرمها مبلغ سبعة[1] ريالات شهرياً اعترافاً بصداقته وبالخدمات الجليلة التى أدارها للحكومة وعلى الأخص للجنة الحدود ، ويوافق الشيخ المذكور على التمسك دائماً بصداقة وطاعة الحكومة البريطانية وبمساعدة ضباطها وبملاحظة أعمدة الحدود الموضوعة على بلاده والاعتناء بها وإصلاحها حينما يطرأ عليها أى عطل .

أمضيت فى الضالع فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٣ الموافق ٣ شعبان ١٣٢١ .

الإمضاء — هى : دستفورد
الضابط السياسى بالنيابة عن الوالى

الإمضاء — ساعد بن مطهر
بالنيابة عن الشيخ مطهر العرفى

الشهود — السيد حموده بن حسن

---

(١) يتضح من هذا مدى الغبن والاستخفاف الذى أوقعته بريطانيا بأولئك السلاطين الذين استدلتهم لمذاجتهم وفقرهم وضعفهم لتحقيق غاياتها الاستعمارية بتلك الصورة المخزية البعيدة تماماً من كل مظاهر الإنسانية والأمانة .

نظرة عامة فى الاتفاقات والمعاهدات

بين بريطانيا والمحميات

يكاد لا يخفى على كل من ألقى نظرة ولو عابرة على تلك النماذج مما وصفته بريطانيا باسم المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بينها وبين رؤساء المناطق المجاورة لعدن والتى يشملها اسم المحميّات ، أنها غير قانونية وغير منطقية لأنها قد أبرمت تحت الضغط والتهديد .. أومع أناس لا يفهمون ولا يدركون أهمية ما يُقدمون عليه ولا يعرفون مدلول العبارات التى صيغت منها تلك الصكوك والالتزامات فهى بذلك قد أبرمت بطريقة الخداع .

فقد كان الإنجليز يعمدون بواسطة عملائهم إلى إثارة الشقاق بين أفراد العائلة التى تتزعّم القبيلة — وما أسهل ذلك بين تلك القبائل — فينتهى الأمر بالتجاء المغلوب إلى رحاب الإنجليز فى عدن فتتاح الفرصة لهم للتدخل . . . فإما أن يخضع الغالب لمشيئتهم . . وإلا ساعدوا الطرف الذى تحت أيديهم للتغلب على الرئيس المذكور . . كما حصل بين شيخ الصَبيحة والعواذل وغيرهما .

أما إذ لم تأت هذه الخطة بالنتيجة المطلوبة فان الإنجليز كانوا يعمدون إلى إثارة قبيلة على أخرى ومَدّها بالمساعدة المكشوفة ، كما حدث بامارة « الكساد » الحضرمية ، فقد كانت هناك إمارة فى منطقة « المَهْرة » تُدعى نقابة « الكلدوكان » حاول زعيمها أن يتخلص من الدخول فى علاقات مع الإنجليز الذين فرضوا أنظارهم على بلاده لأن بها ميناء « المُكَلاّ » فأغروا السلطان القعيطى بمهاجمة الإمارة وأمدّوه بالسلاح والمال ، بل إنهم أرسلوا أيضاً بعض السفن الإنجليزية لضرب سواحل الكسادى من البحر ، حتى اضطروا الكسادية إلى التسليم بالالتجاء إلى « زنجبار » وامتد سلطان

القعيطى على طول ساحل حضرموت ويحكمه المستشار البريطانى مباشرة بينما كان سلطان المنطقة القعيطية مقيما فى حيدرأباد الدكن بالهند .

وقد استعمل فى معاهدات الحماية واتفاقيات البيوع عبارة (رغب) الطرف العربى فى وضع نفسه تحت حماية بريطانيا أو فى بيع جزء من أراضى بلاده .

والواقع أن بريطانيا لم تكن بحاجة إلى إبرام معاهدات من هذا القبيل لبسط نفوذها الإجبارى على تلك البلاد إلا لتصبغ سيطرتها شبه بطابع قانونى ولو كان مزيفاً .

واتبعت بريطانيا منذ تجديد عدونها أخيراً على تلك المقاطعات طريقة استعمارية رهيبة تعتمد على غارات الطائرات ونفى الزعماء إلى سيشل وغير ذلك من وسائل الإرهاب .

ومما يدعو إلى السخرية والعجب ألا يخجل واضعوا تلك المعاهدات على النص فيها « أن الشيخ أو السلطان » قد قبل الحماية وتعهد بالخضوع والطاعة لبريطانيا وحماية الطرقات الخ . فى مقابل مبلغ من المال قد لايصل إلى ١٥٠ روبية (حوالى ١٢ جنيهاً مصرياً) سنوياً للسلطان **وأقربائه وورثائه وخلفائه إلى الوبر ...**

فليس من المعقول أن يكون ذلك عن رضا واختيار أو عن رغبة على حد تعبير نصوص تلك المعاهدات وخاصة وأن تلك البلاد تدين بالدين الإسلامى ، وأهلها مفطورون على كراهية « الإفرنج » .

وليس ببعيد أن المتعاقد العربى قد وضع توقيعه على المعاهدة دون أن يفهم محتوياتها إما لأنه لايستطيع القراءة والكتابة كما هو حال الغالبية منهم . . أو لأنها مكتوبة باللغة الإنجليزية .

وبمراجعة تلك النصوص يجد القارىء أنها صيغت فى أغلبها فى قالب واحد لاتختلف عن بعضها لفظاً ومعنى إلا فى أسماء المتعاقدين .

وقد ظهرت على بريطانيا « حُمَى » المعاهدات فى نوبات كثيرة . . أهمها سنة ١٨٨٨ وسنة ١٨٩٣ حيث أبرمت فى الأولى عشر اتفاقيات وفى الثانية تسعاً منها . . بل نجد ان قسما منها قد أبرم فى شهر واحد وأيام متتالية .

وقد أرادت بريطانيا أن تخلق من بعض المحميات الغربية كتلة متحدة بزعامة سلطنة لحج على أن تُمَثَّل هذه الكتلة فى مجلس الجامعة العربية أو على الأقل فى لجان الجامعه . وتقدم سلطان لحج (الأسبق) إلى مجلس الجامعة عام عام ١٩٤٧ بمذكرة لهذا الغرض إلا أن المجلس رفض قبول هذا الطلب . . . بعد أن اطلع على مدى النفوذ الإنجليزى فى كل تلك المناطق وما يتمتع به الحاكمون من أبناء البلاد من من حرية ضئيلة فى إدارة شئونهم .

[ويجوز لى التعليق فى هذا المقام على هذا الإجراء بأن الجامعة العربية قد أهملت هذا الطلب إذ كان بوسعها فعلا أن تحقق الكثير فى خدمة « المحميّات » بل وكل هذه المقاطعات المفككة عن هذا الطريق . ولو أن الإنجليز هم الذين أشاروا بفكرة الانضمام فقد كانوا هم أيضاً أول من عضد فكرة قيام الجامعة العربية . . . ثم أسبحت الجامعة الآن تناهضهم فى كل اتجـــاهاتهم الاستعمارية . . . وأن قبول فكرة اشتراك المحميات ولو فى لجان الجامعة ربما كانت تحول دون قيام مثل هذه الاتحادات التى تعمل بريطانيا اليوم على تحقيقها وأنه كان

من الممكن أيضاً . . . خدمة اليمن ولو بطريق غير مباشر أو على الأصح . . . كانت الخدمة التي ستقدّمها الجامعة العربية لتقوية كفاح المواطنين العرب بجنوب الجزيرة مما يزيدهم صبرا ويساعد على نضوج واستواء وعْيهم . . بصرف النظر عما إذا كانوا في المحميات أو خارجاً عنها . .]

وكان سبب اختيار الإنجليز لمنطقة لحج لتتقدم بهذه الفكرة . . . هو أنها تعتبر أبرز ما في محمية عدن الغربية من جميع النواحي . . ففيها بضعة مدارس ابتدائية ومدرسة ثانوية بها عدد من الأساتذة المصريين للتدريس إلى جانب بعض شباب المنطقة الذين نالوا قدراً من الثقافة في الخارج ولأنها حقيقة أرقى المحميات في كل مظاهر الحياة علاوة على قدرتها الإنتاجية ورخائها النسبي .

أما المحمية الشرقية فخير ما فيها سلطنتي القعيطي والكثيري في حضرموت ويرجع سبب ذلك للمهاجرين إلى أندونيسيا وحصولهم على المال من أعمالهم هناك كما فطن الكثير منهم إلى تعليم أولادهم في المدارس الهولاندية بجاوة . على أن ذلك لم يمنع وقوع مجاعات في البلاد كما حدث عام ١٩٤٩ . نتيجة لعدم انتظام الري وضعف سبل المواصلات التي تعتمد أساسا على الإبل وعند وقوع المجاعة تنفق المواشي ومنها وسيلة النقل الوحيد « الجمل » ويقف المستعمرون من هذا الحال موقف المتفرج . ومن ذلك يتضح مدى استغلال الإنجليز لهذه الحالة البدائية لصالحهم . . ليظل الرأي العام المحلي مشغولا دائماً بأحواله المعيشية الداخلية . ولكي يشعر أهالي تلك المناطق بدوام حاجتهم إلى بريطانيا « الغنية القادرة ؟ ؟ » .

ومنذ سنة ١٩٤٤ فرضت الإدارة الإنكليزية بعدن وضع نصوص جديدة تضاف إلى المعاهدات السابقة وتنص :

أولا : على أن الطرف العربى المتعاقد أن يتبع مشورة ورأى والى عدن أو أى ضابط منتدب من طرفه فى كافة الأمور .

ثانياً : أن على الطرف المذكور أن يخصص المال الذى يتسلمه من حكومة عدن لتحسين الشئون الزراعية فى البلاد .

ولم تزل بريطانيا ماضية فى سلب زعماء تلك البلاد من كل سلطان لهم على رعاياهم من السكان وأصبح أولئك الزعماء لا يملكون حقيقة من أمرهم شيئاً .

ولقد بلغت قوة التدخل البريطانى فى شئون الإمارات والمقاطعات ، درجة تكاد تكون فريدة فى جميع أنحاء العالم . إذ ليس لأى حاكم أو سلطان او شيخ أن يتصرف فى أى شىء دون استشارة الضابط البريطانى المقيم فى منطقته . . . وأن كل من يتصرف من هؤلاء السلاطين من تلقاء نفسه . . . تخلق له المشاكل والمتاعب حتى يرغم على الالتجاء إلى حظيرة المندوب أو المعتمد أو المستشار البريطانى فتصبح هذه الظاهرة عادة متأصلة فى نفسه ويتوارثها عنه خلفائه ويقلده فيها من حوله من أتباعه ورجاله . . .

وإذا استثنينا سلطنة لحج . . . لأمكن القول أن معظم — إن لم يكن جميع — رؤساء القبائل والمشايخ ، بل والسلاطين لا يكادون يعلمون من مجريات الأمور العالمية شيئاً فما زالوا فى غياهب الانطواء والرجعية المحلية البالية . والجهل بتطوارت الحياة . . الأمر الذى عمد الاستعمار البريطانى على إبقائه وتوطيد دعائمه . . فحالوا دون وصول مواكب المعرفة ونور العلم إلى تلك المناطق ، بل إنهم حاولوا فعلا منع الاستعانة بالأساتذة المصريين فى سلطنة لحج التى تعتبر كما سبق الإيضاح أرقى المحميات كلها ، ولكنهم أخفقوا أمام ضغط الرأى العام المحلى هناك وبفضل ما بذله سلطانها على عبد الكريم من جهد مستور ومشكور بعد أن تذوق سكانها العلم . . .

فعمد الإنجليز إلى وسيلة أخرى هى إبعاد الجيل الناشىء عن مضمار الثقافة المصرية ، ولكنهم فشلوا فى ذلك أيضا وأصبحت البرامج المصرية هى السارية والمتبعة هناك . . الأمر الذى أقلق المستشار المقيم . . .

وكلما حاولت إحدى الحميات التطور شيئاً فشيئاً . . . عمد الاستعمار البريطانى إلى الضغط عليها بكل مظاهرة بحجة الإبقاء على نصوص المعاهدات وما بها من التزامات تقيد السلاطين بعدم إجراء أى تغيير فى نظام الحياة العامة ، إلا بالاتفاق مع الطرف الآخر (بريطانيا) .

بريطانيا ... والانقلاب اليمنى الاول

وفى عام ١٩٤٨ كانت المحادثات جارية فى لندن بين بريطانيا وسيف الإسلام عبد الله وزير الخارجية اليمنية وقتئذ . . وكانت قد توقفت العام الأسبق وكادت تنجح هذه المباحثات إلا أن انقلاب ابن الوزير الذى قتل فيه الإمام الراحل يحيى . . خلق جواً كئيباً متوتراً ، فتوقفت المباحثات وعمدت سلطات عدن إلى استغلال هذه الحادثة لتستر وراءها نواياها التى ظهرت بصور كثيرة من التدخل ، وتبرر لنفسها أسبات تدخلها هذا بحجة المحافظة على الأمن من الفتنة وما قد يترتب عليها من مضاعفات قد تمتد إلى مناطق « المحميات » التى ترى بريطانيا أنها ملزمة لحمايتها بموجب « تلك المعاهدات » التى قطعتها على نفسها مع السلاطين والأمراء . . .

ولم يكتف الإنجليز باذاعة و« تفريخ » الكثير من الشائعات التى ساعدت على بلبلة الأفكار بين اليمنيين . . وأيضاً بين المحميات ، خشية استجابتها لأى حركة تحريرية ضد الإنجليز . . .

أقول : لم يكتف هؤلاء بذلك بل أرسلوا قطعاً من الأسطول إلى ميناء الحديدة ، وأخطرت والى المدينة بأن الأسطول قادم إليها ليقدم تهنئته بنجاح الانقلاب ؛ وليمنع أى « مضاعفات » قد يكون من شأنها خلق المتاعب لليمن واضطراب الأمن فيها ، ومن جهة أخرى لتحول اهتمام عرب الجنوب إلى خطوتها التالية فى الشمال ، حتى لا تمتد موجة الانقلاب إلى الجنوب .

وبعد أن استقرت الأوضاع فى اليمن .. وقيام جلالة الإمام أحمد بأعباء الحكم زاره فى تعز المستر شامبيون حاكم عدن فى ديسمبر عام ١٩٤٨ .

وقد كانت هذه الزيارة تحمل كثيراً من المعانى .. فقيل إنها التهنئة والمجاملة . كما قيل إنها للتعزية بمناسبة اغتيال الإمام الراحل ، ولتأكيد النية على عزم

حكومة عدن على التعاون والتفاهم مع الإمام الجديد . . كما قيل أيضاً أنها كانت لإزالة فكرة انتساب الانقلاب اليمنى الذى قام به ابن الوزير إلى السياسة البريطانية . كما حملت تلك الزيارة أيضاً معنى آخر خاصاً بالجنوب ، وهو أن التفاهم بين (عدن وتعز) — حيث أقام الإمام الجديد — قائم فعلا ، فلا داعى بعد ذلك للحديث عن أى مشاكل خاصة بالمحميات ، طالما أن سلطتى السيادة (العملية لبريطانيا . . والأدبية لليمن) متفاهمتان . .

وكان بعد ذلك مرحلة هدوء من جانب اليمن حاولت فيها ترميم ما أصابها من صدع بسبب الانقلاب . وانحصر اهتمامها فعلا بأمورها الداخلية (*) مما أطلق لبريطانيا خلال عام ١٩٤٩ فرصة العمل فى حرية وهدوء بمناطق الحدود اليمنية الجنوبية ، حتى إذا تمادت حكومة عدن فى عدوانها وما تسبب عنه من إيذاء الأهالى فى أرزاقهم وأرواحهم كان لابد أن يعاد بحث تلك المشاكل . . وكان أن عقدت معاهدة ١٩٥٠ التى ذكرت فى غير هذا المكان .

وبالرغم من ذلك أيضا استمرت بريطانيا فى اعتدائها وسلبها لحقوق الأفراد والإمارات وفرض حمايتها القهرية على سلطنة لحج وغيرها . والتوسع فى الأعمال الإنشائية الاستراتيجية بعد أن تطورت الأمور لغير صالحها فى السودان وقناة السويس وكينيا وعبدان . . . فكشفت النقاب عن خطتها وما تضمنته من مشروعات الاتحاد كوسيلة تبرر بها تحقيق أهدافها . . . مما تسبب عنه إثارة الموضوع من جديد عام (٥٣/٥٤) فتقدمت الحكومة اليمنية بادراج هذه القضية فى جدول أعمال الجامعة العربية فى دورتها الحادية والعشرون بالقاهرة بتاريخ يناير ١٩٥٤ وفيما يلى نص المذكرة الخاصة بذلك .

(*) وخاصة وأن كل الدول العربية كانت مشغولة فى ذلك الوقت مع الجامعة العربية من أجل قضية فلسطين بسبب العمليات الحربية التى وقعت على أثر قيام إسرائيل .

مذكرة

مقدمة من المفوضية اليمنية بالقاهرة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية

كانت الحكومة المتوكلية اليمنية قد طلبت من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى دورة يناير ١٩٥٤ إدراج موضوع الإرهاب البريطانى فى جنوب اليمن ضمن جدول أعمال المجلس وقد ورد إلى المفوضية اليمنية بمصر مايؤكد استمرار العدوان وأن الحكومة اليمنية حريصة على أن يسود الهدوء حدودها تنفيذا لمعاهدة صنعاء المعقودة بين حكومة اليمن وبريطانيا واتفاقية لندن المعدلة لها . . . ورغم ذلك فان السلطات البريطانية فى عدن تعمل جاهدة على استفزاز المشاعر الشعبية والحكومية فى تلك المناطق ، دون مراعاة لأى اعتبار من العدالة أو من القانون .

وقد عمدت بريطانيا أخيراً إلى مطاردة سلاطين وأمراء وشيوخ تلك المناطق وتقويض سلطان من يرفض الخضوع منهم لإرادة بريطانيا فى تبديد الهدوء والسكينة بين تلك القبائل . وتقوم الطائرات بغارات مدمرة على القرى الآمنة ويعرّضون المساكن للنهب والسلب ويعمدون فى بعض الجهات إلى فرض أذناب الاستعمار ممن لا يمنعهم ضمير حى ولا دين قويم . . . وأصبحت حكومة عدن تتخذ من نفسها مأوى للمجرمين وقد حدث أخيراً أن شخصاً قتل السيد محمد بن اسحق حاكم منطقة (بمبه) على الحدود ولجأ القاتل إلى سلطان محمية بيحان « الشريف الهبيلى » ولما طلبت الجهات اليمنية المختصة تسليمه وافق على ذلك شريف بيحان تنفيذاً لا تفاقية محلية عقدت من أجل ذلك . . . ولما علمت بذلك حكومة عدن أرسلت طائرة حربية إلى بيحان لنقل القاتل إلى عدن حتى يخرج الأمر من يد شريف بيحان . وتتخذ منه السلطات البريطانية سبيلا إلى إثارة المشاكل بينها وبين حكومة اليمن . . . ومن الأساليب النفعية التى تقوم بها بريطانيا إخلالها بالشروط المتفق عليها

فى المعاهدات — والاتفاقيات مع اليمن بشأن منطقة (شبوة) المقاطعة اليمنية الصميمة التى اتفق على عدم التصرف فيها . . . فقد قامت بريطانيا بارسال الخبراء إلى تلك المنطقة للتنقيب عن البترول وقامت بتمهيد الطرقات بين (شبوة وعدن) تحت إشراف قوة عسكرية .

وتقوم بريطانيا فى الأيام الأخيرة بمحاولة تكوين اتحادات بين المقاطعات التى تدّعى بريطانيا حمايتها وذلك بغية فصل جنوب اليمن عن شماله وتهديد الأمن والسلام فى سائر أنحاء البلاد .

لهذا تتجه حكومة اليمن إلى شقيقاتها العربية تطلب التعاون معها على الحد من عدوان الاستعمار البريطانى الغاشم .

ختم (مفوضية المملكة المتوكلية اليمنية بمصر)

إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية — القاهرة

(طبق الاصل)

بدء الحلول الايجابية

وظل الرأى العام العربى خاصة . . والعالمى عامة ، يجهل حقائق ودقائق مجريات الأمور فى جنوب اليمن . . وقد يكون سبب ذلك قلة المعلومات المستقاة من المصادر اليمنية ، . ولعدم اهتمام الصحافة العربية بتلك المناطق بالاهتمام اللائق وعدم وجود مراسلين لها يُزوِّدونها بكل تطورات الأمور الجارية هناك الأمر الذى جعل هذا الموضوع . . أو تلك القضية بعيدة تماماً عن أذهان الرأى العام العربى الذى لم يجد أمامه أية وسيلة يتعرف منها ما يجرى هناك . . إلا من المصادر البريطانية التى كانت تذيع من عدن أو من لندن أو من محطة اذاعة الشرق الأدنى بقبرص بعض الأنباء المُغْرضة والتى لا تعبِّر عن حقيقة الأمور وتفاصيلها .

وكان أن تقدمت باقتراحى[1] فى يناير ١٩٥٤ فى اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ضرورة إيفاد بعثة رسمية تدرس الأمور على المسرح الذى تدور عليه تلك الأحداث . . وتتصل تلك البعثة بالمسئولين فى حكومة اليمن ، وتتزود منهم بالمستندات والحقائق التى لابد منها لاستيضاح ما يجهله الرأى العام عن تلك القضية التى ظلت مدفونة (اختيارياً) طول تلك المدة وآن لها أن تظهر واضحة جلية .

وقد تمت الموافقة على ذلك الاقتراح الذى تقدمت به ورؤى أن تشكل لجنة فرعية من اللجنه السياسية لجامعة الدول للعربية تتولى إعداد الخطة ، أو على الأقل لتُقدِّم مقترحاتها على ضوء ماليها من معلومات وما قد يقدم لها من مفوضية الحكومة اليمنية من بيانات . .

وتم تشكيل اللجنة الفرعية كما سيأتى . . وتقدمت بتقريرها الموضح فيما بعد : —

---

(١) كان المؤلف عضواً فى وفد مصر بالجامعة العربية عند بحث هذه القضية عام ١٩٥٤ .

تقرير اللجنة الفرعية[1]

فى النزاع بين المملكة المتوكلية اليمنية والمملكة المتحدة البريطانية

عهدت اللجنة السياسية فى جلستها المنعقدة فى ١٤/١/١٩٥٤ إلى اللجنة الفرعية المؤلفة من :

السيد على المؤيد	رئيس وفد المملكة المتوكلية اليمنية
الدكتور فؤاد عمون	مدير عام وزارة الخارجية اللبنانية وعضو الوفد اللبنانى
البكباشى أركان الحرب محمد كمال عبدالحميد	مدير الشئون العربية بمجلس قيادة الثورة وعضو الوفد المصرى
السيد أحمد الشقيرى	الأمين المساعد لجامعة الدول العربية

***

بدرس شكوى الحكومة المتوكلية اليمنية من تصرفات السلطات البريطانية فى المناطق الجنوبية من اليمن التى تدعى بريطانيا حمايتها وهى المسماه بالمحميات وفى منطقة شبوة اليمنية . وقد عقدت اللجنة الفرعية اجتماعين فى ١٥ و ١٦/١/٩٥٤ استعرضت فيهما القضية . . . وقد رأت أن استيفاء درسها يقتضى الرجوع إلى نصوص ووثائق ليست فى حوزتها ، وهى جادة فى الوصول إليها .

غير أن حرج الموقف يقضى بأن تسارع جامعة الدول العربية إلى إتخاذ بعض

---

(١) بعد دراسة اللجنة السياسية للموضوع رؤى تشكيل اللجنة الفرعية المذكورة للقيام بالدراسات التفصيلية كما سيرد فيما بعد .

الإجراءات العاجلة . ولذلك رأت اللجنة الفرعية أن تتقدم بهذا التقرير الأولى المبنى على ما تيسر لديها من معلومات ووثائق .

أما الشكوى التى تقدمت بها الحكومة المتوكلية اليمنية ، حول النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة ، فتتصل بموضوعين : —

١ — المناطق التى فرضت عليها بريطانيا حمايتها ، أو مايسمى بالمحميات .

٢ — منطقة شبوة اليمنية .

وقد رأت اللجنة الفرعية أن تدرس هذين الموضوعين فى فصلين متتابعين ، وأن تنتهى فى فصل ثالث إلى المقترحات التى تتقدم بها إلى اللجنة السياسية

أولا - النواحى الجنوبية المسماة (بالمحميات)

١ — وضع هذه النواحى :

يرجع عهد الاحتلال البريطانى لجنوبى اليمن ، وفرض الحماية عليه إلى عام ١٨٣٨ حيث اعتدت القوات البريطانية على عدن واستولت عليها عنوة ، وأملت سلطانها لقبول معاهدة حماية . . . وما فتئت السلطات البريطانية تتوسع وتتوغل فى الاحتلال وفروض معاهدات الحماية حتى طوقت جنوبى اليمن والجزيرة بنيف وأربعين محمية تبدأ كما ذكر فى عدن وتمتد حتى الخليج الفارسى .

كان موقف اليمن الدائم من هذه الاعتداءات موقف المعارضة والاحتجاج، فلم تعترف الحكومة اليمنية بالمعاهدات المعقوده بين البريطانيين وبين السلاطين والمشايخ المحليين .

وقد أدت محاولات الانكليز للتوسع إلى وقوع اختلافات بشأن الخطوط التى تحد المناطق التى تحتلها . فلم تر الحكومة اليمنية بدأ من مفاوضتها لوضع حد لهذه المحاولات التى تحدد أراضى اليمن وتقلق الأهلين .

وقد أسفرت المفاوضة عن توقيع معاهدة صداقة متبادلة فى صنعاء فى ١١ فبراير سنة ١٩٣٤ نصّت على تأجيل البت فى مسألة الحدود إلى أن يتم إجراء مفاوضات قبل إشارة مدة المعاهدة بما يتراضى الفريقان عليه بصورة ودية وباتفاق كامل . وإلى أن تسفر هذه المفاوضات عن نتيجة تبقى الحالة الراهنة على ماهى عليه . ويتعهد الفريقان بأن يمنعا أى اعتداء وأى تدخل من أتباعهما أو جانبهما فى تلك الحدود فى شئون الأهالى القاطنين فى الجانب الآخر من الحدود المذكورة .

(١) من نص التقرير الرسمى .

٢ — موضوع الشكوى :

تتناول الشكوى فيما يتصل بالمحميات الأمور التالية :

(ا) محاولة تكوين اتحاد بين المحميات المنتزعة من جنوبى اليمن ، وذلك بغيه فصل اليمن الجنوبى عن اليمن الشمالى .

(ب) التوسع المتواصل فى إنشاء شبكة استراتيجية من الطرق والمطارات فى جهات بعيدة عن دروب القوافل .. مما يدل على نية عدوانية مُبَيَّتة

(حـ) اتخاذ البريطانيين الضغط والإرهاب وسيلة لتحقيق أغراضهم بما فى ذلك إلقاء القنابل من الطائرات على القرى ومطاردة الأهلين وتشريدهم والتحريض على قتل المعارضين من حكامهم وحماية القتلة والجناة .

وتبدو القضية ذات شقين :

الأول : يتعلق بالاحتلال البريطانى لإقليم عربى وما يتعين على الجامعة والدول العربية عمله لتحريره .

والثانى : خاص بالإجراءات التعسفية التى تقدم عليها السلطات البريطانية لتعزيز الاحتلال وتوطيد سيادتها غير الشرعية على المناطق المحتلة .

وسيعالج التقرير هذين الموضوعين فى الفصل الثالث الخاص بالمقترحات

ثانياً ـ منطقة شبوة[1]

١ — وضع المنطقة :

تقع منطقة شبوة فى الجنوب الشرقى من اليمن فى ناحية مأرب الشهيرة ، وهى جزء من المملكة المتوكلية اليمنية يدعى الإنجكليز حقوقاً عليها زاعمين أنها تابعة لحضرموت إحدى المناطق المحمية .

على أن شبوة معروفة بأنها من قواعد اليمن التاريخية تدل آثارها على ما كان لها من شأن فى الدولة الحميرية والمدنية السبائية .

٢ — موضوع الشكوى :

بدأ النزاع بين اليمن وبريطانيا حول شبوة عندما توغلت قوات بريطانية فيها واعتدت على الحامية اليمنية .

وتفصيل ذلك .. أن منطقة شبوة كانت خالية من الجنود . فأقامت عام ١٩٣٧ الحكومة اليمنية حامية صغيرة لصيانة الأمن فيها وصد أى عدوان عنها . فلم يرق ذلك للسلطات البريطانية الطامعة فى ضمها إلى مجموعة المحميات الساحلية نظراً لغناها بالمعادن وتوقع وجود البترول فيها . فأوفدت قوة مزودة بالطائرات تفوق الحامية عدداً وعدة . فتغلبت عليها وأسرتها ونقلتها إلى عدن .

لم تقابل اليمن هذا العمل العدوانى بالقوة . بل احتجت عليها لدى حكومة لندن مؤثرة اتباع الطرق السلمية التى أشار بها ميثاق الأمم المتحدة فيما بعد . وقد أسفرت المفاوضات عن توقيع اتفاقية فى يناير سنة ١٩٥١ ... أوصت فيها على إنشاء لجنة مشتركة .. من اختصاصها أن تحدد على الطبيعة مركز

---

(١) يرجع إلى الفصل الخاص بتلك المنطقة ولكن هذا الفصل جزء من التقرير الرسمى للجامعة العربية .

كل من الطرفين فى جميع المناطق المتنازع عليها كما كان الوضع سنة ١٩٣٤ . وهو تاريخ المعاهدة السابقة الذكر . وكما هو قائم فى الوقت الحاضر ، وإلى أن تتمم اللجنة عملها ... اتفقت الحكومتان على أن تمتنعا عن أى عمل من شأنه تغيير الوضع القائم وصرحت الاتفاقية بأنه يجب أن يكون مفهوما .. أنه لا يوجد فى الوقت الحاضر فى بلدة شبوة أية قوة عسكرية أو هيئات إدارية .

وعلى الرغم من ذلك :

أقدمت السلطات البريطانية على إيفاد خبراء إلى تلك المنطقة للتنقيب عن البترول وأرسلت كثيراً من العمال .. لشق طريق بين شبوة وعدن تحت إشراف قوة عسكرية . ولا يزال العمل قائما على الرغم من احتجاجات الحكومة اليمنية .

ثالثاً ـ المقترحات

١ — لشكوى الحكومة اليمنية ناحية تتسم بطابع الاستعجال .. وهى تلك التى تتعلق بالاجراءات التى تتخذها السلطات البريطانية سواء فى الأراضى المحتلة أو فى منطقة شبوة .

وهذه الحالة تستوجب السعى فوراً لوقف محاولات البريطانيين قبل أن يبلغوا غاياتهم المباشرة ، وهى إرغام الحكام فى المناطق المحتلة على قبول شكل من الاتحاد يربط مقاطعاتهم إلى عجلة الاستعمار البريطانى بصورة أشد وأقوى من تلك التى قيدوا بها تلك النواحى منذ عام ١٨٣٨ .

كما أن أعمال التنقيب وشق الطرق فى شبوة (لمخالفة صريحة لاتفاقية لندن لعام ١٩٥١) ترمى أول ما ترمى إلى تحقيق منافع بريطانيا على حساب اليمن كما أنها خرق لحرمة حدود اليمن .. واعتداء صارخ على أراضيها .

٢ — وترى اللجنة الفرعية أن هذه الأعمال التى كانت ولا تزال موضوع احتجاج الحكومة المتوكلية اليمنية لدى الحكومة البريطانية يجب أن يقترن الاحتجاج عليها بتأييد شامل من الحكومات العربية .

وفى رأى اللجنة أن عمل الحكومات العربيه المشترك يمكن أن يكون على ثلاث مراحل

الأولى — تتناول أمرين :

(أولهما) ... يرمى إلى شد أزر المشايخ والحكام العرب الذين ما زالت تضغط السلطات البريطانية عليهم لحملهم على الانضمام إلى الاتحاد وإلى تمكينهم من الصمود تجاه هذا الضغط وحمل من قبل منهم مرغماً على الرجوع عن قبوله ، ويكون ذلك بإصدار بيان يبلغ إليهم بالإذاعة وسائر الوسائل .

و(ثانيهما) .. التقدم من الحكومة البريطانية بمذكرة مشتركة يتولى تسليمها رؤساء البعثات السياسية العربية فى لنـــدن مجتمعين تنطوى على الاحتجاج على تصرفات السلطات البريطانية والمطالبة بوضع حدّ لها .

المرحلة الثانية — التى يلجأ إليها ... إذا لم تسفر المرحلة الأولى عن نتيجة مرضيَّة .. تتوخى زيادة الضغط على الحكومة البريطانية وذلك بالاستعانة بسائر الحكومات الشرقية أعضاء الكتلة الآسيوية الأفريقية فى مراجعة ثانية لحكومة لندن . ويعين على اليمن والحكومات العربية أن تطلع منذ الآن الحكومات الشرقية على القضية بتفاصيلها .

وأما **المرحلة الثالثة** — فهى الشكوى إلى الأمم المتحدة . والراجح أن تقدم إلى الجمعية العمومية فى أول دورة (سبتمبر سنة ١٩٥٤) . . على أمل أن تكون الدراسات المستندة إلى الوثائق قد تمت ووزعت على جميع الحكومات المعنية . . وذلك بمناسبة اجتماع اللجنة السياسية الذى يسبق اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر المقبل . غير أن طلب إدراج القضية يجب أن يسبق اجتماع اللجنة السياسية المشار إليه ليرد فى حدود المدة القانونية وهى شهر قبل افتتاح دورة الأمم المتحدة .

وقد استبعدت اللجنة الفرعية تقديم الشكوى إلى مجلس الأمن الآن لما تلاقيه من عقبات ظهرت عندما تقدمت الدول العربية بمثل هذه الشكوى فى قضية شمال أفريقيا وقضية مصر . . هذا إلا إذا بلغ عنف السلطات البريطانية حدّاً يهدد باضطراب الأمن والإخلال بالسلم .

٣ — كذلك موضوع المحميات الأساسى ومزاعم بريطانيا الخاصة بشبوة يقتضى اتباع مثل هذه المراحل الثلاث .

غير أن مباشرتها تتوقف على إيجاز الدراسات التى أشير إليها .

وقد يكون من حسن الرأى أن يؤخر تقديم الشكوى إلى الأمم المتحدة

فى القضية الأولى ليتسنى تقديم الاثنين معاً . لأن الواحدة من الثانية هى بمثابة الفرع من الأصل .

ولكن إقرار هذا الرأى يجب ألا يحول دون المراجعة الأولى والثانية لحكومة لندن بشأن الإجراءات الجارية فى المحميات وفى شبوة . نظراً لطابعها العاجل الخاص .

٤ — وعليه فإذا اقترنت هذه الاقتراحات بموافقة اللجنة السياسية ترى اللجنة الفرعية أن يُفسح لها لإعداد البيان والمذكرة فى صدد الأعمال التى تباشرها السلطات البريطانية لتقدمها إلى اللجنة السياسية فى جلسة قريبة .

وترى كذلك بحالة الموافقة المشار إليها أن يتاح للجنة الفرعية أو للأمانة العامة مستعينة بذوى الرأى القانونى فى جمع الوثائق وإنجاز الدراسة تمهيداً للعمل على تحرير المناطق العربية المحتلة وتحقيق أمانيها وأمانى العرب أجمع .

٥ — أما البعثة لزيارة جلالة الإمام التى أشير إليها فى اجتماع اللجنة السياسية فى ١٩٥٤/١/١٤ فقد رأت اللجنة الفرعية أن تترك أمر تأليفها وتعيين مهمتها إلى اللجنة السياسية . هذا مع العلم بأنها تستطيع أن تساعد على تزويد اللجنة الفرعية بما تحتاج إليه من وثائق وأن تقدم تقريرها متضمناً مقترحاتها بشأن التعاون الواجب بين المملكة المتوكلية اليمنية وشقيقاتها العربية .

الدعاية والاعتداءات البريطانية . والرد عليها

وكانت من أثر تمادى السلطات البريطانية فى دعايتها واتخاذها كل الوسائل التمهيدية لإعداد وتهيئة الرأى العام المحلى بجنوب الجزيرة العربية لقبول فكرة التكتل أو الاتحاد . أن صاحبَ تلك الوسائل والدعايات . . وسائل أخرى من الإرهاب المسلّح قامت به حكومة عدن بمختلف الوسائل للتهديد والإيحاء بالقوة على السلاطين والأمراء و « المشايخ » الذين أظهروا ترددا فى «هَضم» مشروع الاتحاد .. وقد كان من أهم أسباب ترددهم وتمهّلهم فى قبول تلك الفكرة أو فى إعطاء وعد صريح قاطع لحاكم عدن برضائهم النهائى على مشروعاته « الاتحادية » . . أقول . . إن من أهم الأسباب ماقام به « صوت العرب » بالإذاعة المصرية من تنفيذ المنطق البريطانى الاستعمارى وتحليله لمشروعات الاتحاد وما وضع لها من دساتير زائفة . . وألهب حماسة الأهلين وذوى الرأى فى تلك المناطق مما كان له أثره الملموس ومما دفع الإنجليز إلى اتخاذ واتّباع وسيلة مضادة لمقاومته بأن أعدُّوا خطه « إذاعية » تنفذها حكومة عدن وتحاول عن طريق تلك الإذاعة أن ترد على ما يكشفه صوت العرب من خفايا وحقائق عن أهداف الاستعمار . . منعاً لتضليل السُّذّج من المواطنين العرب . . . وما زالت تلك المعركة « الإذاعية » قائمة حتى اليوم . .

ومن ناحية أخرى فإن اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى يناير سنة ١٩٥٤ . . . قد أتاح الفرصة لعرض موضوع الاعتداءات البريطانية على الإمارات والمناطق الجنوبية من الجزيرة العربية مما أوجب أيضاً مناقشة تلك القضية ورؤى لضرورة استيفاء ما تحتاجه من الدراسات والبيانات ومعرفة الأحوال الجارية بتلك المناطق أن تُعيِّن بعثة خاصة تتولى استكمال المعلومات من مصادرها الأصلية وكان ذلك بناء على توصية اللجنة

الفرعية والتى وضعت لذلك تقريرها — كما سيأتى بعد — وكونت هذه البعثة من السادة :

عبد الخالق حسونه : الأمين العام للجامعة العربية

أحمد زكى الخياط : وزير العراق المفوض بدمشق (مندوبا عن العراق)

الشيخ إبراهيم بن معمّر : مندوبا عن المملكة العربية السعودية (وزير دولة)

البكباشى أركان الحرب محمد كمال عبد الحميد : مندوبا عن جمهورية مصر

وقد رؤى أن تنوب هذه البعثة عن جامعة الدول العربية وعن كل الدول العربية الأعضاء . . . وقد أتيحت للبعثة الفرصة الخاصة للاجتماع بجلالة الإمام أحمد ملك اليمن وولى عهده وكل الأمراء سيوف الإسلام ورجالات اليمن والسلاطين والأمراء والشيوخ الذين أتوا إليها فى تعز فى ١٩ فبراير ١٩٥٤ . . . وعلاوة على ذلك . . فقد سافرت البعثة إلى منطقة « الحدود » الجنوبية حيث طافت ببعض البلاد واجتمعت فيها بوفود أخرى من أهالى « المحميات » وشيوخها وسلاطينها وبعض اللاجئين منها إلى اليمن .

وبعد أن أتمت البعثة زياراتها باليمن . لبّت دعوة حكومة عدن بزيارة الوالى الذى كان قد أبرق إلى المعتمد البريطانى فى تعز يكلفه بإبلاغ البعثة دعوته لزيارته « إذا اتسع لهذا الوقت » . . وقد رؤى أن الاجتماع به فى ذلك الوقت قد يساعدها فعلا . . . على استشفاف وجهة النظر البريطانية فى آخر مراحل تعديلها أو تطورها . مما قد يكون له أثر أو فائدة فى تكييف هذه القضية . . . وتدبير الحلول لها . .

وفعلا . تمت هذه الزيارة بعد أن استشارت البعثة حكومة اليمن عما إذا كان

لديها أى جديد قد تتزود به من آراء حول كل الاحتمالات التى قد تثار فى تلك الزيارة . وقد سُجِّلت المناقشات الخاصة بذلك فى التقرير «السرى» الذى قدمته فقد رؤى عدم نشره الآن أو الإشارة إلى ما تضمنه من آراء حول موضوع الاعتداءات البريطانية فى الجنوب أو حول مشروع الاتحاد الذى كانت حكومة عدن تسعى لتحقيقه وذلك لأن هذه القضية مازالت قائمة حتى هذه اللحظة .

وبهذه المناسبة . . فإن أهمية سفر هذه البعثة إلى اليمن كانت موضع التعليق الخاص فى كل ركن من أركان الامبراطورية البريطانية . . . وقد حاولت دعايات لندن . . وعدن . . تحويل الرأى العام العربى عن زيارة البعثة . . وخاصة لأنها أول بعثة رسمية عربية تدخل اليمن بأمل التعامل مع حكومتها فى قضية مع دولة استعمارية لها فى كل قطر عربى تاريخ لايشرفها ولا يشجع على الثقة فيها .

ولقد انتهزت البعثه وجودها باليمن ودرست بجانب مهمتها الأصلية مدى ما يمكن تقديمه لهذا القطر العربى من مختلف المساعدات فى مختلف المرافق العامة للنهوض بالمستوى العام للشعب اليمنى . . . ولاستغلال موارده الغنية فى كل شىء وذلك لتكون اليمن أكثر قدرة وطاعة على القيام بدورها المنتظر . . . سواء فى مجموعة الدول العربية . أو كعضو فى هيئة الأمم المتحدة . . وبذلك التطور الإصلاحى فقط ترد اليمن عملياً على ماتتهمه به بريطانيا — أو على الأصح حكومة عدن — من رجعية اليمن وتأخرها عن ركب المدنية . . مما اتخذته الدعاية

الإنجليزية سبباً فى زعزعة ثقة اليمنيين بأنفسهم وبحكومتهم . . وبالتالى مما أوجد الأسباب التى برّرت بها حكومة عدن لخلق الاتحاد الذى تحدثنا عنه كوسيلة عملية للنهوض بالإمارات والمحميات بدلاً من بقائها على وضعها الحالى المفكك . . وبدلا من احتمال انطوائها تحت لواء اليمن التى مازالت هى (اليمن) فى منزلة متأخرة عن بعض تلك المحميّات بل وعن مستعمرة عدن نفسها . .

ولقد عمدت السلطات البريطانية إلى تأكيد قيام هذه العقيدة وإبرازها بصورة عملية واضحة لاتدع مجالا للشك فى أن المستقبل المضمون هو فى الاتحاد وليس فى البقاء فى تلك العُزلة . . بأن فتحت أبوابها لتشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدى العاملة فى معامل تكرير البترول فى عدن وفى أحواض الملح « الملاحات » وفى حالات الأشغال العامة فى الميناء وغير ذلك . . وبالطبع قد أعطت أجوراً عالية » نسبياً « إذا قورنت بأجور فلاحة الأرض فى اليمن مثلا . وكانت تستهدف من وراء ذلك أيضاً إلى تشجيع الهجرة من اليمن مما يزيد وضوح الدليل على عدم استقرار الأحوال فيها من جهة . . ومن جهة أخرى مما يعطى الدليل المادى لحاكم عدن ليثبت به للسلاطين المترددين فى الاتحاد بأن مستقبل اليمن فى انهيار بينما مستقبل الجنوب فى استقرار وارتقاء .

وكان من جراء هذا الإغراء المادى فى أجور العمال ، أن هجر كثير من اليمنيين أرضهم ، مما أثّر فعلا على طاقة الإنتاج الزراعى أولا . . وعلى كل مظاهر الحركة والحياة فى اليمن بصفة عامة .

ولقد كان من أبرز ماتحدثتُ فيه شخصياً مع جلالة الإمام وسمو سيف الإسلام محمد البدر وكل رجال اليمن أن أول خطوة يجب أن

تكون موضع الاعتبار هى تنظيم الجهاز الداخلى باليمن بحيث يستطيع إعادة الثقة للشعب فى نفسه وفى حكومته مما يزيده قوة على العمل بأمل ورجاء فى الوصول إلى المستوى الذى يليق به والذى بلغه من زمان بعيد عند ما كانت الدنيا تموج فى جهالتها وظلامها . . وأن قيام مثل هذا الجهاز سيُعين اليمن على تنفيذ كل ماتحتاجه من برامج الإصلاح الداخلى ومما سيكون له أثره المباشر عليها فى المرافق . وأيضاً على المحميَّات التى ستجد أمامها آمالها فى اليمن قد أصبحت حقيقة واقعة لامجال للشك فيها أو الدعاية ضدها . كما قدمتُ اقتراحا بإمكان الاعتماد الصادق على الجمهورية المصرية فى تحقيق مظهر للتعاون الموحد فى المجال الثقافى والاقتصادى والدفاعى والسياسة الخارجية وأن الجمهورية المصرية على استعداد للقيام بنصيبها فى هذا السبيل . . وقد قابل جلالة الإمام أحمد ذلك بالترحيب وأرسل رسالة خاصة بهذا الخصوص يعبر فيها عن شكره واستعداده . وكان ذلك التفاهم بمثابة النواة الأولى لقيام اتحاد الدول العربية الذى تحقق بعد تلك الزيارة بأربع سنوات .

كما أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية وباقى أعضاء البعثة عند مقابلتهم فرادى لجلالة الإمام بمدى استعداد حكوماتهم والجامعة العربية فى تقديم كل ما تطلبه اليمن من العون المادى والأدبى أملا فى تحقيق هذه الرسالة الواجبة .

وكان أثر ذلك بالغاً فى نفس جلالة الإمام الذى وعد بتحقيق سياسة جديدة تتطور بها البلاد قدماً فى شئونها الداخلية والخارجية على السواء .

«مشكلة جزيرة كمران»[1]

ليس النزاع بين بريطانيا واليمن حول جزيرة كمران وليد اليوم . ويبدو أن هذا النزاع كان قائماً قبل عقد (معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل بين حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة والهند وجلالة ملك اليمن المؤرخ ١١ فبراير سنة ١٩٣٤) .

فإن حكومة اليمن قد أوضحت فى أثناء المفاوضات التى سبقت عقد هذه المعاهدة حقوقها فى السيادة على هذه الجزيرة وطلبت إعادتها إليها كما هو واضح من الخطابات المتبادلة بين حكومة جلالة إمام اليمن والمندوبين البريطانيين ، وعلى الأخص الخطاب الذى أرسله حاكم عدن إلى حضرة صاحب الجلالة إمام اليمن بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٣ والذى يتضمن إشارة مباشرة إلى مصير جزيرة كمران إذ أوضح أن مستقبل هذه الجزيرة ليس أمراً يمنياً إنجليزياً بحتاً لأن بريطانيا ليست البلد الوحيد الذى يهمه مستقبل هذه الجزيرة ومصيرها إذ أن معاهدة لوزان المعقودة فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣ بين تركيا من جهة وبين الحلفاء وبقية الدول المشتركة معها من جهة أخرى لم تعترف لبريطانيا بأى حق فى التصرف فى الجزيرة بدون موافقة الدول الأخرى وقبولها الموافقة على المعاهدة المذكورة .

وفى الواقع فإن معاهدة لوزان قد قررت أن الجزر والأراضى الواقعة خارج الحدود التى نصت عليها هذه المعاهدة (أى الحدود الجديدة للدولة التركية) سوف يتقرر مصيرها بمعرفة الدول صاحبة الشأن . وفيما يتعلق بجزيرة كمران فإنها استعملت منذ زمن بعيد كمركز للحجر الصحى بالنسبة لبواخر الحجاج القادمة من الجنوب والمتجهة نحو الحجاز . وأن تخصيص الجزيرة لهذا الغرض دون غيره خدمة للمصلحة العامة قد تأيد فى كثير

(١) من تقرير البروفسور دولاند كودارى بجامعه . وتكتب أحيانا «قران»

من المواثيق الدولية التى أبرمت فى النصف الثانى من القرن الأخير ومنها ملحق معاهدة البندقية المعقودة فى ١٩ مارس سنة ١٨٩٧ (الخاصة بمنع انتشار الطاعون فى أوروبا) وهى المعاهدة التى وضعت لائحة صحية عامة لمنع انتشار الطاعون .

وعلى هذا فقد استطاعت بريطانيا العظمى الادعاء بأن مصير هذه الجزيرة نظراً لتخصيصها لخدمة دولية عامة وأساسية لم يكن ليتأثر بمسألة الحدود الاقليمية ولكن حقوق دول أخرى تمنعها من التصرف كما تشاء فى إدارة الجزيرة لصالح الدولة المجاورة لشاطئها وهى اليمن التى تقع الجزيرة فى مياهها الاقليمية .

ومن جهة أخرى فعندما جرت المفاوضات لعقد معاهدة صداقة وتعاون متبادل بين بريطانيا واليمن لم يكن هناك مايدل على نية بريطانيا فى إخراج جزيرة كمران من سيادة اليمن اللهم إلا ما يتعلق بتخصيصها للحجر المصحى ومصالح الدول الأخرى وفى الواقع فإن جميع المواثيق الدولية التى قد تهم مصير جزيرة كمران تحول بصراحة دون إدعاء بريطانيا بأى حق فى السيادة على الجزيرة .

كما أن المادة ١٦ من معاهدة لوزان تركت أمر السيادة على الجزيرة معلقاً ولم تقرر شيئاً بشأنها . وليس هذا فحسب بل إن عدة إتفاقات معقودة قبلها بين أهم الدول الأطراف فى معاهدة لوزان تدل على أن الشغل الشاغل لهذه الدول إنما كان دائماً الحيلولة دون امتلاك بريطانيا لهذه الجزيرة .

ومن الممكن أن نشير بهذه المناسبة إلى المادة العاشرة من الاتفاقية السرية المبرمة فى ١٦ مايو سنة ١٩١٦ بين فرنسا وبريطانيا العظمى والتى تعهد الطرفان بمقتضاها (فيما عدا تعديل خط حدود عدن) بألا يطالبا أو يسمحا لأية دولة ثالثة بالحصول على ممتلكات إقليمية فى شبه الجزيرة العربية وألا يوافقا على أن تقيم دولة ثالثة بالحصول على ممتلكات إقليمية فى شبه

الجزيرة العربية وإلا يوافقا على أن تقيم دولة ثالثة أية قواعد بحرية سواء على الساحل الشرقى أو فى جزر البحر الأحمر » .

وهناك أيضاً نص مماثل فى الاتفاق السرى المؤرخ فى ١٧ أغسطس سنة ١٩١٧ المعقود بين بريطانيا وفرنسا وإيطـــاليا (والذى لم يتم التصديق عليه) .

ومن الواضح أن وجهة نظر الدول الأطراف فى معاهدة لوزان كانت تتلخص فى عدم السماح لـكائن من كان بامتلاك أقاليم فى شبه الجزيرة العربية بما فيها الجزر ومن بينها جزيرة كمران . وقد اعترفت إنجلترا بوجهة النظر هذه وإن كانت لم تشاطرها . فلم يكن هناك إذن ما يبرر وجود بريطانيا العظمى فى جزيرة كمران فى نظر الدول سوى ضرورة إدارتها كمركز للحجر الصحى . وقد تأيد ذلك أيضاً فى مراثيق تالية لمعاهدة لوزان . ومن الممكن أن نذكر بهذه المناسبة الاتفاقية المعقودة بين المملكة المتحدة وهولندا الخاصة بالرقابة الصحية على حجاج مكة فى جزيرة كمران وهى الاتفاقية الموقع عليها بباريس فى ١٩ يونية سنة ١٩٢٦ (أنظر مجموعة المعاهدات والمواثيق والتعهدات الدولية المسجلة فى سكرتارية عصبة الأمم — مجلد ٥٧ سنة ١٩٢٦ ص ٤٣ وما يليها) .

ومن الواجب أن تذكر بوجه خاص الاتفاق المعقود بين بريطانيا وايطاليا الخاص بمناطق معينة فى الشرق الأوسط وهو الذى تم توقيعه فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ . (والذى أصبح نافذ المفعول فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٨) فإن المادة الرابعة من الملحق الثالث تؤيد بطريقة غاية فى الوضوح والصراحة أن وجود بريطانيا فى جزيرة كمران لا يبرره سوى إدارتها للجزيرة كمركز للحجر الصحى وأن بريطانيا تظل ملزمة بعدم الاستيلاء على الجزيرة وهذا هو نص المادة الرابعة من الملحق الثالث للاتفاق الإيطالى البريطانى المؤرخ ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ .

المادة الرابعة :

١ — فيما يختص بالجزر الواقعة فى البحر الأحمر التى تنازلت تركيا عن حقوقها فيها بمقتضى المادة ١٦ من معاهدة الصلح الموقعة فى لوزان يوم ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣ والتى ليست جزءاً من إقليم المملكة العربية السعودية أو اليمن فإنه ليس لأحد الطرفين بالنسبة لأية جزيرة من هذه الجزر الحق فى :

(ا) فرض سيادتها عليها أو

(ب) إقامة استحكامات أو وسائل دفاع فيها .

٢ — وقد تم على أنه ليس لأحد الطرفين أن يعترض على :

(ا) وجود الموظفين البريطانيين فى كمران بقصد تأمين الخدمات الصحية للحج إلى مكة وفقاً لنصوص الاتفاقية المبرمة فى باريس فى ١٩ يونية سنة ١٩٢٦ بين حكومتى بريطانيا وايرلندا الشمالية والهند من جهة وبين حكومة هولندا من جهة أخرى . ومن المفهوم أيضاً أنه يجوز للحكومة الايطالية أن تعين أحد الأطباء الايطاليين للإقامة بها بنفس الشروط التى تعامل بها الطبيب الهولندى وفقاً للاتفاقية المذكورة .

ومهما تكن قيمة هذا النص بالنسبة لليمن فإنه يعتبر بدلالا حاسماً قاطعاً على أن بريطانيا لم تكن ترى فى سنة ١٩٣٨ وقت إبرام الإتفاقية مع ايطاليا أنه يجوز لها الاستيلاء على جزيرة كمران وأن إدارة بريطانيا للجزيرة إنما كانت باعتراف بريطانيا العظمى نفسها بقصد إستخدامها كمراكز للرقابة الصحية على الحجاج الذاهبين إلى مكة .

هذا وإن ذلك الاتفاق لا يدع مجالا لأى شك فى أن الطرفين المتعاقدين ومن بينهما إنجلترا قد اعترفا بأن وجود الموظفين البريطانيين فى جزيرة كمران إنما كان فقط بقصد تأمين الخدمات الصحيه للحج إلى مكة. وأن بريطانيا

تظل ملزمة فى المستقبل «بعدم فرض سياستها على الجزيرة أو إقامة استحكامات أو وسائل دفاع فيها .

ولما كان مصير جزيرة كمران ، من وجهة نظر بريطانيا ، ليس مسألة بريطانية يمنية بحتة .. وأن تخصيصها لخدمة دولية عامة يجعلها مرتبطة بمصالح بعض الدول الأخرى.. فإن مصير هذه الجزيرة لا يمكن أن يدخل ضمن المسائل التى نظمتها معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل المعقودة بين بريطانيا العظمى واليمن فى ١١ فبراير سنة ١٩٣٤ بأى حال . وهذه النقطة أساسية وجوهرية ، لأن هذه المعاهدة (أنظر نص المعاهدة فى الكتاب الأبيض البريطانى CMD ٤٧٥٢ وفى وثائق الشئون الدولية سنة ١٩٣٤ ص٤٥٥-٤٥٧ وفى مرتنس : المجموعة الجديدة العامة للمعاهدات المجموعة الثالثة — مجلد ٣٠ ص ٤١) قد تضمنت فى المادة الأولى منها إعترافاً من بريطانيا « باستقلال حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن — الإمام — ومملكته إستقلالا تاما ومطلقاً فى جميع الشئون أياً كان نوعها « ولا تتناول سوى » تسوية مسألة حدود اليمن الجنوبية (المادة الثالثة) .

أما فيما يختص بجزيرة كمران فلم تنص المعاهدة إذن على شىء بشأنها . ولا يجب أن نستنتج منها أن النزاع الخاص بجزيرة كمران قد سوِّى ضمناً بموافقة اليمن .. بل يجب أن يفهم من ذلك أن اليمن أعتبرت أن مسألة جزيرة كمران نزاع لا يمكن تسويته تسوية نهائية مرضية إلا باشتراك الدول الأخرى صاحبة الشأن فى إدارة المركز الصحى والتى كان يجوز لها على أساس المعاهدات المختلفة الخاصة بالمراقبة الصحية على الحج إلى مكة أن تتقدم ببعض المطالب . وبعبارة أخرى لم يكن فى استطاعة اليمن أن تنظر هى أيضاً إلى مسألة جزيرة كمران كمسألة انجليزية يمنية بحتة اذ أنه كان يوجد فى الجزيرة موظفون تابعون لدول أخرى فنستنتج من ذلك أن المعاهدة الانجليزية اليمنية المعقودة فى سنة ١٩٣٤ قد أهملت مسألة جزيرة كمران اهمالا تاماً وظلت هذه المسألة قائمة ولم تتأثر بنصوص المعاهدة المذكورة .

ولا تستطيع بريطانيا العظمى إطلاقاً الطعن فى هذا الاستنتاج لأنه يطابق تمام المطابقة وجهة النظر التى أبدتها أثناء المفاوضات التى سبقت إبرام معاهدة سنة ١٩٣٤ .

ومن جهة أخرى فإن بريطانيا فى الفترة التى تم فيها الاتفاق ، وحتى فيما بعدها، لم تدّع بأى حق فى السيادة على الجزيرة كما رأينا ولم تقم بإدارة الجزيرة الا باعتبارها مركزاً صحياً . ولم يكن لها إذن أى غرض سياسى من إدارتها للجزيرة ولا أى هدف عسكرى وبالتالى لم يكن هناك أى تهديد لسلامة اليمن ولا استقلالها وذلك نظراً لتخصيص الجزيرة لخدمة صحية دولية كانت اليمن تستفيد منها أو كانت لتستفيد منها فى نهاية الأمر .

ولما كانت المعاهدة الانجليزية اليمنية المعقودة فى سنة ١٩٣٤ لم تتناول الخلاف القائم بين اليمن وبريطانيا حول جزيرة كمران فإن هذا الخلاف أخذ يشتد ويزداد حدة كلما أظهرت بريطانيا بعض المطامع السياسية فى الجزيرة نتيجة لما كان يحدث من التغييرات فى الموقف الدولى العام وأخيراً بسبب استخدامها كمركز للخدمات الصحية . وعلى أثر الحرب العالمية الثانية تخلصت بريطانيا من التزاماتها المترتبة على المعاهدة الانجليزية الايطالية المعقودة فى عام ١٩٣٨ ، وبصفة عامة على التعهدات الناشئة عن معاهدة لوزان وبمقتضى المرسوم الملكى الخاص بجزيرة كمران الصادر فى ٢٨ يناير سنة ١٩٤٩ أعادت تنظيم مباشرة السلطات العامة فى جزيرة كمران إذ قررت المادة ١٣ « أن التشريعات الموضحة فى الملحق الأول لقانون سنة ١٨٩٠ الخاص بالولاية الخارجية سوف تطبق على كمران كما لو كانت مستعمرة بريطانية او إحدى الممتلكات البريطانية . وإذا كان هذا النص لا يدل على أن بريطانيا قد أرادت بسط سيادتها الإقليمية على جزيرة كمران إلا أنه من الواضح أن الوضع القانونى للجزيرة لم يعد كما كان من قبل .

وفى الواقع عوملت الجزيرة كإحدى المستعمرات أو الممتلكات

البريطانية ولو بطريقة اعتبارية وكان من نتيجة ذلك أن إدارة هذه الجزيرة لم تعد مجرد وظيفة كما كانت من قبل لكنها اتخذت طابعا سياسيا . وابتداء من تلك اللحظة غيرت بريطانيا — موقفها بالنسبة لمطالب اليمن . لأن المركز الصحى أصبح على وشك الانتقال إلى مكان آخر (وهذا ما حدث فى عام ١٩٥٢) ولم يعد من الممكن اعتبار الجزيرة مخصصة لخدمة صحية دولية ولذا حاولت بريطانيا أن تربط بين مسألة جزيرة كمران ومسألة حدود منطقة عدن بأن اشترطت لإعادة جزيرة كمران إلى اليمن . تسوية مسألة الحدود بين اليمن وعدن .

ويبدو أن بريطانيا بوضعها المسألة فى هذا الوضع الجديد إنما تعتبر أراضى كمران إما كأراضى خاضعة لسيادتها ، وعلى هذا فإنها تستطيع التصرف فيها.. أو أنها أراضى خاضعه للاحتلال على سبيل الضمان أو الرهينة أو للانتقام وذلك نظرا إلى أن مسألة الحدود بين اليمن وعدن لم تكن تسويتها قد تمت بعد بسبب الخلافات القائمة بين اليمن وبريطانيا حول تفسير معاهدة سنة ١٩٣٤. وكان يبدو أن الاحتمال الأول أقل قبولا من الثانى وذلك بسبب النص الذى استعمل فى « المرسوم الملكى الخاص بكمران » الذى لم يصف جزيرة كمران كما رأينا ، بأنها مستعمرة أو إحدى الممتلكات البريطانية . بل أن العبارة التى وردت فى المرسوم وهى كما لو كانت مستعمرة بريطانية أو إحدى الممتلكات البريطانية « لتعيد إلى الذكر نص الوثائق الخاصة بالأقاليم الخاضعة لنظام الوصاية طبقاً للفصلين ١٢ ، ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

ومن جهة أخرى فإنه من المعلوم للجميع أن كل الأقاليم التى لا توصف بأنها مستعمرات أو ممتلكات لا تخضع حسب النظام القضائى البريطانى للسيادة البريطانية . وإذا كان من العسير إدراك الفرق بين لفظ «مستعمرات» ولفظ « ممتلكات » وإذا لم يكن هناك حتى سنة ١٨٨٩ تعريف لهذين اللفظين فإنه من المؤكد أن كل الأقاليم الخاضعة للسيادة البريطانية يجب

أن تكون إما من المستعمرات أو من الممتلكات ..وأن الأقاليم التى لا تدخل فى إحدى هاتين الفئتين لا تكون ملكا لبريطانيا حتى ولو كانت هذه تمارس فيها اختصاصات السيادة كما كانت الحال فى مسألة انتدابات عصبة الأمم وكما هى الحال الآن فى نظام الوصاية فى الأمم المتحدة .

فلا يجب إذن من وجهة نظر القانون الدستورى البريطانى اعتبار جزيرة كمران خاضعة للسيادة البريطانية وأن انتفاء هذه الصفة عنها حتى من وجهة نظر القانون الدستورى البريطانى أى عدم تبعية هذه الجزيرة لبريطانيا يثير مسائل فى غاية الدقة بشأن الأسس الشرعية لممارستها اختصاصات السيادة على إقليم لا يخضع لسيادة بريطانيا ولم يعهد كذلك إلى بريطانيا فى إدارته بوثيقة ذات صفة دولية كما هى الحال فى نظام الوصاية فى الأمم المتحدة .

أما بالنسبة للحكومة اليمنية فإنها تطالب بسيادتها على جزيرة كمران وردها إليها لأن وضع يد إحدى الدول الأجنبية عليها — نظرا لموقعها الجغرافى على مسافة أقل من ثلاثة أميال من سواحلها يعتبر تهديداً دائماً لاستقلالها ولسلامتها فضلا عن أنه يتضمن خرقاً واضحا لمبادىء القانون الدولى .

تطلب المملكة اليمنية استرجاع الجزيرة برمّتها ، وذلك بصرف النظر عن حل مسألة الحدود بينها وبين إقليم عدن على أساس معاهدة عام ١٩٣٤ الانجليزية اليمنية — وتنظر اليمن إلى الموقف البريطانى الجديد الذى يهدف إلى ربط مسألة تسوية الحدود مع عدن بمسألة جزيرة كمران كأنه مجرد ذريعة لا سند لها من القانون والغرض منها التسويف وإطالة موقف غير مشروع وإدخال الارتباك والتعقيد فى النزاع الخاص بمسألة الحدود الجنوبية .

* * *

وقد جاء فى تقرير لجنة القانون الدولى عن أعمال دورتها السادسة

التى ابتدأت من ٢ يونية وانتهت فى ٢٨ يوليه سنة ١٩٥٢ (انظر الجمعية العمومية الوثائق الرسمية — الدورة التاسعة ملحق رقم ٩ — ١/٢٦٩٣ — نيويورك ١٩٥٤ — ص ١٤ وما يليها) لا يشتمل على أية إشارة إلى الغرض الذى نحن بصدده رغما من العناية التى حُرّر بها .. ورغما من الميل إلى إحلال كل حالة حدثت أو كل فرض يمكن حدوثه محل الاعتبار . وأن مشروع المواد المؤقتة الخاصة بنظام المياه الإقليمية لم تشر إلى الجزر إلا فى المادة العاشرة التى هذا نصها : —

«لكل جزيرة مياه إقليمية خاصة بها — ويدل تفسير هذه المادة أن المقصود بها هى الجزر التابعة للدولة الساحلية دون غيرها . وتنطبق هذه المادة أيضاً على الجزر الواقعة فى عرض البحر كما تنطبق أيضاً على الجزر الواقعة فى المياه الإقليمية ، أما بالنسبة لهذه الأخيرة فان مياهها الإقليمية ستكون هى نفس مياه الساحل الإقليمية وأن وجود الجزيرة سيخلق امتداد فى خط الحدود الخارجية لمياه الساحل الإقليمية » .

ويمكن إيضاح هذا الرأى بقولنا أن الجزر إذا وقعت كلها أو بعضها فى المياه الإقليمية فإنه يجب إحلالها محل الاعتبار عند تحديد الخط الخارجى للمياه الإقليمية وليس هناك محل لقيام نزاع يقوم على أساس أن جزيرة واقعة فى مياه إقليمية يمكن أن تكون تابعة لدولة غير الدولة الساحلية . وإذا كان هذا الفرض محتملا لكان من الواجب إحلاله محل الاعتبار .

ومن الطبيعى أن كل ما ذكرناه يختص بعدة جزر شبيهة بجزيرة كمران من حيث الوضع الطبيعى ولم تقم بشأنها مشاكل سياسية نظرا لوحدة أراضيها وعدم اختلاف سكانها عن سكان الدولة المجاورة لها .

وفيما يتعلق بحالة جزيرة كمران ليس من الممكن التحدث عن مسألة سياسية مستقلة لأن سكان هذه الجزيرة مختلطون بسكان الساحل المجاور ولا يختلفون معهم فى الشئون السياسية . ولما كان سكان كمران ليس لهم

لون سياسى خاص فإن موقفهم القانونى لا يجب تحديده الا بحسب موقع بلادهم الجغرافى .

وهكذا نستطيع الإجابة على السؤال الذى سبق ذكره فنقول أن سيادة اليمن تقوم على أساس موقع هذه الجزيرة فى المياه الإقليمية وهذا يتفق والقانون والفقه والعرف الدولى .

واذا سلمنا بأن حكومة اليمن لما تمارس سيادتها عليها من قبل.. واذا كانت هذه الجزيرة قد احتلتها بعض الدول الأخرى ..فإن سيادة اليمن على الجزيرة فهى رغما من ذلك أمر لاجدال فيه ، وما ذلك الا لأن سيادة الدولة الساحلية على الجزر الواقعة فى المياه الإقليمية لا تقوم على أساس احتلال هذه الدولة لها . ولا يمكن لدولة أخرى أن تفرض سيادتها عليها بطريق الاحتلال .

وأن المبادىء العامة المعمول بها فيما يختص بالسيادة الإقليمية والتى تقوم فى القانون الدولى الحديث على أساس فكرة الأمر الواقع لا يمكن تطبيقها على الجزر الواقعة فى المياه الإقليمية وهذا لنفس السبب الذى يجعل مبدأ حرية البحار غير منطبقة على المياه المجاورة للسواحل .

ولما كان مما لا جدال فيه أن الرقعة المائية المجاورة للساحل على مسافة لا تقل عن ثلاثة أميال بحرية تخضع بطريقة آلية للدولة الساحلية وأن كل الدول الأجنبية يجب أن تمتنع عن ممارسة سلطات سيادتها عليها فإنه من الممكن القول بهذا أيضاً فيما يختص بالجزر الواقعة فى هذه الرقعة المائية .

على أنه من الممكن لأية دولة أجنبية أن تعارض بصفة شرعية سيادتها فى حدود المياه الإقليمية أو على الجزر الواقعة فيها بموافقة الدولة الساحلية موافقة صريحة أو ضمنية .

واذا كانت دول أجنبية كتركيا أو انجلترا قد مارست لمدة طويلة سيادتها

أو سلطانها على جزيرة كمران فان ذلك كان يرجع إلى أن اليمن لم تعامل معاملة الدولة الخاضعة للقانون الدولى وذلك حسب ماجرى عليه العرف الدولى ولأن أراضيها كانت تعتبر من الأراضى التى ليس لأحد سيادة أو سلطان عليها والتى كان من الممكن احتلالها .

وإذا سلمنا بأن مملكة اليمن هى شخصية جديدة فى القانون الدولى فإنه من الواجب العمل على إكمال هذه الشخصية وعلى تسهيل وضع يدها وممارستها لحقوقها التى تتفق وحقوق الدول ذات السيادة وذلك فيما عدا الحقوق المكتسبة للغير وأن وجود بريطانيا فى جزيرة كمران ليس له ما يبرره كما رأينا من قبل — إلا بسبب وجود المركز الصحى فى الجزيرة باعتراف بريطانيا نفسها . وكان من الواجب بمجرد انتهاء تخصيص الجزيرة للخدمات الصحية . . أى تخصيص الجزيرة لخدمات عامة دولية . . أن تعود الجزيرة فى الحال إلى الدولة صاحبة السيادة الشرعية عليها وهى اليمن .

ولا يمكن الاحتجاج بأن اليمن لم تعارض فى استعمال الجزيرة كمركز للخدمات الصحية ولكن هذا هو كل ما منحته اليمن مخالفاً لسلطاتها الشرعية .

* * *

عدم وجود مستند اتفاقى لمصلحة بريطانيا

يبرر وضع يدها على جزيرة كمران

ثبت مما تقدم أن السيادة على جزيرة كمران قد حددها موقع الجزيرة الجغرافى . فهل من الممكن معارضة هـذا التأكيد بالقول بأن بريطانيا قد حصلت على حقوق السيادة على الجزيرة بناء على اتفاقات تتعارض مع مبادىء القانون الدولى العام ؟ وهل هناك اتفاقات تستطيع بريطانيا الاستناد عليها لتجعل وضع يدها على الجزيرة أمراً مشروعاً ؟ .

وأنه ليبدو جليا أن أمر نظام كمران السالف الذكر قد حاول تبرير حيازة الجزيرة استناداً على وجود اتفاقات سابقة ، وفى الواقع أن هذا الأمر يقول بموجب المعاهدة لقد أصبح بموجب المعاهدة لصاحب الجلالة السلطة وحق القضاء فى جزيرة كمران . ولو أن الأمر المذكور لم يشر إلى المعاهدة أو للمعاهدات التى قصد الاستناد عليها ولهذا يحق لنا أن نتساءل عن تلك المعاهدة أو المعاهدات التى استندت عليها كما يجب أن نضع محل الإعتبار الاتفاقات التى من الممكن الاستناد عليها فيما يختص بمركز الجزيرة القانونى .

(ا) فيما يختص بالمعاهدات المعمول بها حاليا بين اليمن وبريطانيا العظمى ، ليس من الممكن أن نجد فيها نصا يمكن أن يبرر حيازة جزيرة كمران من جانب بريطانيا وجعلها أمراً مشروعاً .

وقد رأينا فيما سلف أن معاهدة الصداقة والتعاون المبرمة بين اليمن وبريطانيا فى عام ١٩٣٤ لم تشر أية إشارة إلى جزيرة كمران ولم يكن للجزيرة أى شأن فيها ولم يكن ذلك إلا لأن بريطانيا كانت قد اعتبرت جزيرة كمران شيئا خارجا عن العلاقات الانجليزية اليمنيه . . ولم يكن كذلك من الممكن

حسب وجهة النظر البريطانية حل قضية تهم دولا أخرى عن طريق اتفاق إنجليزى يمنى . ومن جهة أخرى فإن مسلك الطرفين المتعاقدين قبل عقد هذه المعاهدة وبعدها يؤكد كل التأكيد أنهما لم يقصدا أن يخلا بهذه المعاهدة قضية السيادة على الجزيرة أو حتى مسألة وضع اليد عليها .

هذا وأن اليمن لم تنقطع فى يوم من الأيام عن المطالبة بهذه الجزيرة سواء قبل عقد هذه المعاهدة أو بعدها وكانت بريطانيا ترد عليها دائما بقولها أن الجزيرة تهم دولا أخرى غير اليمن استنادا على معاهدة لوزان وبأن الجزيرة قد خصصت لخدمة من الخدمات الدولية العامة .

وفضلا عن ذلك فأن المعاهدة المعقودة فى عام ١٩٣٤ لم تعط بريطانيا صراحة ولا ضمنا أى حق أو أى سند يبرر وضع يدها على الجزيرة موضوع هذا النزاع .

ومن جهة أخرى فإن بريطانيا لم تقل قبل معاهدة سنة ١٩٣٤ ولا بعدها بأنها صاحبة السيادة على الجزيرة وذلك نظرا لأنها كانت ترجع دائما إلى المادة السادسة عشر من معاهدة لوزان التى كانت تترك الأمر معلقا .

(ب) نصت المادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان المعقودة فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ على ما يأتى : — « تقرر تركيا بأنها قد تنازلت عن كل حق أو سند لها من أى نوع كان فيما يختص بالأقاليم الواقعة خارج الحدود التى رسمتها هذه المعاهدة والجزر التى لم يرد لها ذكر . فإن مستقبل هذه الأقاليم وهذه الجزر قد تم الاتفاق عليه أو سيتم تسويته بمعرفة أصحاب الشأن » .

وليس هناك شك فى أن المادة ١٦ من معاهدة لوزان تختص أيضا بجزيرة كمران لأنها خاصة بكافة الأقاليم والجزر التابعة لشبه الجزيرة العربية ، أما الأطراف المتعاقدة فى معاهدة لوزان فهى ، بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا .

وقد تأكد هذا بمقتضى الإتفاق الإيطالى البريطانى المؤرخ فى سنة ١٩٣٨ الذى يقرر فى ملحقة الثالث بالبند ٤ ما يأتى : « فيما يتعلق بالجزر الواقعة فى البحر الأحمر التى تنازلت تركيا عن حقوقها فيها بمقتضى المادة١٦ من معاهدة الصلح التى تم التوقيع عليها فى لوزان فى يوم ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣ » .

ولكن المادة ١٦ لم تعط السيادة لبريطانيا على جزيرة كمران كما أنها لم تعط بريطانيا السيادة على أراضى اليمن فى مجموعها . وأما اليمن فانها كانت مجهولة كل الجهل فى معاهدة لوزان كما كان شأنها أيضا فى نظر معاهدة « سيفر » التى لم يتم التعديل عليها ولم تذكر معاهدة لوزان شيئا عن دول بلاد العرب غير الحجاز وحدها .

ولكن بالرغم من معاهدة لوزان التى أهملت دول بلاد العرب فان هذه الدول أستطاعت أن تحصل على الإعتراف بها من مختلف الدول بوصفها دولا مستقلة ذات سيادة وكان ذلك فى السنوات التى تلت عقد اتفاقية لوزان بدون أن يتحدث أنسان عن أى تعديل فيها قررته تلك المعاهدة .

ولقد كانت الحقيقة على العكس من ذلك تماما إذ أن معاهدة لوزان أرادت استبعاد بقاء أية دولة من الدول الأوروبية فى بلاد العرب سواء فى الأراضى النابتة أو فى الجزر أو جعلها بلاد العرب واحدة من ممتلكاتها .

وقد رأينا فيما سلف أن اتفاقا سريا بين فرنسا وبريطانيا مؤرخاً فى ١٦ مايو سنة ١٩١٦ قد حتم على الطرفين المتعاقدين فى مادته السادسة عشر الا يحصلا أو يسمحا لسلطة ثالثة بالحصول على أملاك أقليمية فى شبه الجزيرة العربية .

وبالنسبة لجزيرة كمران فانها إذا كانت قد بقيت فى أيدى بريطانيا ، فما ذلك إلا لأنها كانت تستخدم كمركز صحى للحجاج المسافرين إلى مكة

كما رأينا . وأن مسلك الطرفين سواء السابق او التالى ليثبت بطريقة لا يمكن المعارضة فيها أنه قد سمح لبريطانيا بالبقاء فى الجزيرة لهذا الغرض وحده دون سواء وأن بريطانيا العظمى نفسها قد أعادت القول مرارا وذكرت فى اتفاقاتها الدولية أن وجودها فى جزيرة كمران لم يكن إلا لهذا الغرض وحده .

وفى الواقع أن الاتفاقية المبرمة بين المملكة المتحدة والحكومة الهولندية الخاصة بالمراقبة الصحية على الحجاج إلى مكة فى جزيرة كمران وهى التى تم التوقيع عليها فى مدينة باريس فى ١٩ يونيه سنة ١٩٢٦ (راجع مجموعة المعاهدات بعصبة الأمم جزء ٥٧ سنة ١٩٢٦ ص ٤٣ وما يليها) قد وردت فيها نصوص لاتدع مجالا للشك فى طبيعة بقاء بريطانيا فى جزيرة كمران . وأن إبقاء إدارة مدنيه فى جزيرة كمران بمعرفة حكومة الهند البريطانية قد اعتبر فى المادة ١٢ أنه لخدمة مصلحة عامة .

كما أن الاتفاق الإيطالى البريطانى المبرم فى سنة ١٩٣٨ ليؤكد أيضاً أن وجود بريطانيا فى جزيرة كمران قد سمح به فقط « بقصد تأمين الخدمة الصحية لحجاج مكة » وأنه مشروط بالتزام بريطانيا بعدم بسط سيادتها أو إقامة تحصينات أو وسائل دفاعية فى جزيرة كمران .

ولهذا كان من الممكن القول بأن وجود بريطانيا العظمى فى جزيرة كمران يمكن أن يشبه إقامة وصاية عليها.. بمعنى أنه كان قد إعترف لبريطانيا بحق إدارة الجزيرة بوصفها مركزا من المراكز الصحية مع استبعاد فكرة التوسع السياسى .

ويفهم من المادة ١٦ من معاهدة لوزان المؤرخة فى سنة ١٩٢٣ أنه متى انتهت مدة استخدام الجزيرة كمركز صحى لخدمة دولية يجب أن ينتهى آليا كل مسوغ شرعى دولى لبقاء بريطانيا بالجزيرة كما أنه لا يعتبر عملا مشروعاً من جانب بريطانيا استغلالها لوجودها فى جزيرة كمران لأغراض سياسية أو غيرها .

ومن هذا يتضح أن المادة ١٦ من معاهدة لوزان بدلا من أن تبرر وجود بريطانيا فى جزيرة كمران قد نزعت من يد بريطانيا كل سند قانونى لوجودها فى الجزيرة بعد انتهاء مدة استخدام الجزيرة للخدمات الصحية الدولية .

هذا ويجب أن نلاحظ كذلك أن أمر نظام جزيرة كمران بالرغم من أنه صدر عندما كانت الجزيرة لا تزال مركزا للخدمات الصحية الدولية يجب اعتباره غير شرعى لأنه بألحاقه جزيرة كمران بمحمية عدن قد أظهر غرضاً من أغراض التوسع السياسى من جانب بريطانيا بالرغم من عبارة « كما لو كانت » التى استبعدت فكرة السيادة لمشابهتها للعبارة المستعملة فيما يختص بإنتدابات عصبة الأمم أو وصاية الأمم المتحدة .

وفى الواقع أنه يجب أن نلاحظ أنه على حسب ما جاء فى معاهدة لوزان لم يكن لبريطانيا بالنسبة لجزيرة كمران تلك السلطة الواسعة التى يمنحها ميثاق الأمم المتحدة وإتفاقات الدول التى تقوم بالوصاية . وفى هذه الحالة الأخيرة يمكن بلوغ أهداف سياسية بصفة مشروعة من جانب الدول التى تتولى الوصاية وذلك لأن كل شىء يتوقف على الاتفاقات الخاصة . أما فى حالة جزيرة كمران فإن الأمر على عكس من ذلك تماماً إذ أنها جزيرة سلخت بطريقة استثنائية عن سلطة الدولة الساحلية لا لشىء إلا لاستعمالها لخدمة عامة دولية . وأن الحاجة إلى القيام بهذه الخدمة العامة تبرر وتحدد فى الوقت نفسه سلطة الدولة التى تقوم بإدارتها . وأن بريطانيا بألحاقها جزيرة كمران بمحمية عدن قد نقضت معاهدة لوزان .

٢ — ولنأت الآن إلى عبارة « أن مستقبل هذه الأراضى والجزر تمت تسويته أوسيسوى بواسطة أصحاب الشأن» وقد رأينا فى الواقع أن بريطانيا قد رفضت دائما إرجاع الجزيرة إلى اليمن بإدعائها بأن المسألة ليست مسألة انجليزية يمنية وبأنها ليس فى استطاعتها إرجاع الجزيرة بدون موافقة الدول الموقعة على معاهدة لوزان .

فى هـذا التبديل الذى كان من نتائجه تحديد مستقبل جزء من الأراضى ببلاد الدول العربية بصفة نهائية . وهى جزء من الأراضى التى ذكرت فى المـادة ١٦ من معاهدة لوزان وذلك لأن الأمر لم يكن يتعلق باحتلال دولة أوربية لأرض عربية . وكل هذا يفسر أن بريطانيا نفسها — بعد نقل المركز الصحى من كمران إلى جدة — أهملت موضوع موافقة الدول الموقعة معاهدة لوزان .

أما بريطانيا فأنها ترى أنه لم يكن مصرّحاً لها . وبموجب معاهدة لوزان — بإدارة جزيرة كمران فحسب بل أنها ملزمة أيضاً بإدارتها ما دامت الدول الموقعة على معاهدة لوزان لم توافق على إرجاعها لليمن .

وقد كانت وجهة النظر هـذه تقوم على أساس صحيح ما دامت الجزيرة تقوم بخدمة عامة دولية ولا شك أن الدول التى كانت تستفيد أو التى كان يمكنها أن تستفيد من هذه الخدمة يمكن اعتبارها من الدول صاحبة الشأن حسب نص المـادة ١٦ من معاهدة لوزان . وهناك ما هو أكثر من ذلك إذ أن دولا أخرى قد حصلت على حقوق أو وعود بأن تتم الخدمات العامة على أحسن الوجوه .

ولـكن وجهة النظر هذه كان يبدو أنها تفتقر إلى أى احتمال إذا ما انتهت مدة تخصيص الجزيرة للخدمة العامة الدولية أو عند ما تدعى بريطانيا بنفسها الحصول على أغراض سياسية للتوسع الإقليمى بدلا من أن تقوم بإدارة الجزيرة بوصفها مركزاً صحياً .

وفى الواقع أن عبارة « ستتم تسويتها بواسطة أصحاب الشأن » يمكن تطبيقها أيضاً على جزيرة كمران كما تطبق أيضاً على أراضى الأقاليم العربية بموجب المـادة١٦ من معاهدة لوزان .

وعلى ذلك فإنه فيما يختص بأراضى شـــبه جزيرة العرب لم يساور أحد الشك فى أن اليمن استطاعت أن تمثل بكامل الحرية تلك الأراضى التى لم تكن فى حيازتها فى وقت توقيع معاهدة لوزان ولم تكن خاضعة لرقابتها وهذا بدون موافقة الدول الموقعة على معاهدة لوزان .

وكما قلنا فيما سبق.. كانت معاهدة لوزان تهدف إلى منع الدول الأوروبية من احتلال أراضٍ فى بلاد العرب.. ولكن هذه المعاهدة لم تستعد فكرة إنشاء دول مستقلة فى هذه الأراضى . وعلى هذا فإن الدول ذات الشأن يمكن أن يعمل لها حساب لذا كان الأمر يتعلق بخدمة دولية عامة على أن مصلحتها الوحيدة من وجهة النظر السياسية كما رأى الموقعون على هذه المعاهدة هى ألا يسمح لأى دولة بالبقاء كدولة صاحبة سيادة فى شبه جزيرة العرب .

وإذا فرضنا أن أعادت بريطانيا العظمى جزيرة كمران إلى اليمن لما احتجت أية دولة أوروبية على ذلك كما لم تحتج أية دولة أوروبية عندما بسطت مملكة اليمن سلطتها فى شهرى يناير وأبريل سنة ١٩٢٥ على منطقة تهامة من مينائى لجيجة وحديبة أى فى الشاطىء الذى تتبعه جزيرة كمران من الناحية الجغرافية والقانونية . ولم تعارض الدول ذات الشأن فى هذا التبديل الذى كان من نتائجه تحديد مستقبل جزء من أراضى بلاد العرب بصفة نهائية . وهـذه هى جزء من الأراضى التى ذكرت فى المادة من معاهدة لوزان وذلك لأن الأمر لم يكن يتعلق بإحتلال دولة أوروبية لأرض عربية . وكل هذا يفسر أن بريطانيا العظمى نفسها بعد نقل المركز الصحى من كمران إلى جدة أهملت موضوع موافقة الدول الموقعة على معاهدة لوزان .

وفضلا عن ذلك فإن عبارة «صاحبة الشأن» لا تدل على أن جميع الدول الموقعة على معاهدة لوزان يجب أن يؤخذ رأيها ولا تستوجب إشارة إلى الدول الموقعة على معاهدة لوزان . وأن هذه العبارة مهمة ومرنة وقصد

بها تغطية مختلف الحالات التى يمكن حدوثها عند البت فى مصير البلاد العربية وإنما كان المقصود بها أية دولة يكون لها مطالب جدية على أى أساس من الأسس عند البت فى مصير أى إقليم من أقاليم البلاد العربية . هذا لا تشتمل معاهدة لوزان — كما رأينا — على أية إشارة مباشرة إلى دول شبه الجزيرة العربية فيما عدا الحجاز الذى اعترفت معاهدة سيفر المؤرخة فى ٢٠ أغسطس عام ١٩٢٠ فى مادتها الثامنة والتسعين « بأنه دولة حرة مستقلة » وعلى هذا فإن عبارة « صاحبة الشأن » تشير إلى كل دولة قد تتقدم عند البت فى مصير هذا الإقليم بطلب البقاء فيه والسيطرة عليه وكل دولة تريد حماية بلاد العرب وهذا بقصد استبعاد بقاء أى دولة أوروبية فيه والسيطرة عليه بدون موافقة الدول الأخرى . الأمر الذى يدل على أن معاهدة لوزان لم تنص بصفة نهائية على استقلال اليمن ... وعلى أن إستبعاد أو إمكان أية دولة أوروبية من السيطرة على بلاد العرب لم يكن نهائيا . وقد احتفظ فيها باحتمال حصول الإتفاق على أغراض التوسع السياسى إذا ما حدث.. وبعبارة أخرى لم يكن من حق أية دولة أوروبية أن تسيطر دون موافقة الدول الأخرى على الأراضى المشار إليها فى المادة السادسة عشر .

ولكن إذا لم يتم الإتفاق على مصير أى إقليم فى مدة معقولة بمعنى أنه إذا لم ينسب لأية دولة أوروبية فإن هذا الإقليم يجب أن يبقى فى هذه الحالة مستقلا وهذا لأنه لم يكن من الممكن عند توقيع معاهدة لوزان تطبيق حق تقرير المصير على البلاد العربية بصفة مطلقة وبدون أى استثناء .

هذا ولأنه لم يكن من المعروف إذا كانت سياسة الدول الكبرى قد اتجهت نحو الاعتراف باستقلال الدول المحلية واحترام هذا الاستقلال أو نحو توسع الدول الأوربية على حسابها وكل ما اقتصرت المعاهدة على استبعاده هو انفراد أى دولة من الدول الأوربية بالتوسع والسيطرة بدون موافقة

الدول الأخرى وذلك بدون استبعاد احتمال الاعتراف بدول جديدة وسيادة هذه الدول .

وإذا ما طبقنا هذا التفسير على جزيرة كمران لأمكن القول أن معاهدة لوزان تمنع بريطانيا عن البقاء فى جزيرة كمران لأغراض التوسع السياسى ولكنها تعطى لبريطانيا كامل الحرية فى إرجاع الجزيرة إلى الدول صاحبة السلطان الشرعى عليها رغماً من حيازة بريطانيا للجزيرة بحجة استعمالها للرقابة الصحية .

هذا وليست بريطانيا بحسب ما جاء فى معاهدة لوزان حرة فى إرجاع جزيرة كمران إلى اليمن فحسب بل أنها أيضاً ملزمة بإعادتها بمجرد توقف الخدمة الدولية العامة فيها .

ومن المناسب أن نذكر أن نصاً كالنص الذى ورد فى المادة السادسة عشر من معاهدة لوزان قد استعمل فى معاهدات أخرى ومن بينها ميثاق الأمم المتحدة فإن المادة التاسعة والسبعين من هذا الميثاق التى تتحدث عن نظام الوصاية تنص على أن «هذا النظام يتم الاتفاق عليه بين الدول ذات الشأن». وهذا النص الذى قصد به أن يكون مبهماً ومرناً كان سبباً فى كثير من المنازعات والخلافات وبقى لغزاً أمام الذين أرادوا تفسير هذا الميثاق . فقد فسرت الدول المختلفة هذا النص تفسيرات شتى حسب مصالحها الخاصة وحملته تفسيرات أوسع مما يحتمل تارة وتفسيرات ضيقة تارة أخرى ، وهكذا تقرر أن عبارة الدول صاحبة الشأن المباشر تطبق على الدول الخمس الكبرى حتى ولو لم يكن لها أية مطالب وهذا بالنسبة للمسؤولية التى تتحملها فى جميع المشاكل العالمية.

وهناك آخرون ذكروا أن هذه العبارة تشير إلى الدول التى لا تستطيع بسبب التشابه فى اللغة والدين ألا تهتم بمصير شقيقاتها من الدول الأخرى وعند كلامهم عن الأراضى التى كانت خاضعة لنظام الانتداب الذى نصت

عليه هيئة الأمم ذكروا أيضاً الدول الكبرى المتحالفة والمشتركة فى الحرب العالمية الأولى وكذلك كل الدول التى كانت أعضاء فى عصبة الأمم .

أما بالنسبة لنا فإننا نرى أن النص يشير إلى الدول التى كان من الممكن أن يكون لها مطالب من الناحية القانونية أو التى بسبب مجاورتها جغرافياً أو غير ذلك يكون لها الحق فى أن تخشى على مصالحها السياسية أو الاقتصادية . وفى الواقع أنه قد اتبعت مختلف المعايير على أساس التجاور الجغرافى .

(٢) أما سيادة اليمن على جزيرة كمران الناجمة من القانون الدولى العام فليس هناك ما يعارضها فى المادة السادسة عشر من معاهدة لوزان ولو أنه قد ذكر فى بعض المؤلفات الجغرافية التى ظهرت وقت صدور « نظام جزيرة كمران » أن السيادة عليها غير ثابتة أو غير محدودة بدلا من القول بأنها تحت سيادة اليمن (راجع تقويم دى اجوستينى عام ١٩٤٩ حيث يقول : إن السيادة على جزيرة كمران غير محدودة وتبلغ مساحتها ١١٨ كم مربع وعدد سكانها ٢٢٠٠ نفس . وتستخدم الجزيرة كمركز للرقابة الصحية على الحجاج المسافرين إلى مكة ولتأمين هذه الخدمة الصحية يوجد بالجزيرة موظفون بريطانيون ولهذا الغرض نفسه كان فى إستطاعة الحكومة الايطالية أن تعين بدورها ضابطاً صحياً يقوم فى الجزيرة للعمل بنفس الشروط التى يعمل بها الموظف الهولندى) .

ولا يمكن تفسير ذلك إلا بسبب تأخير اليمن فى الحصول على إثبات مركزها القانونى فى الجزيرة وبالتالى فى الحصول على حقوقها الأساسية وأن الميل إلى فكرة تمثيل البلاد العربية وعلى الأخص جزيرة كمران بصفة أراضى لاسيادة لأحد عليها بسبب العزلة التى تلتزمها اليمن منذ عهد بعيد يفسر السبب فى أن العالم الأوربى قد أهمل إدراج اليمن فى قائمة الدول ذات السيادة حتى بعد الحرب العالمية الأولى .

أما فيما يتعلق بجزيرة كمران بوجه خاص فإن تخصيصها من عهد بعيد كمركز لخدمة دولية عامة فضلا عن مصالح بعض الدول المختلفة فى قيام الرقابة الصحية على الحجاج فيها دون أن تقوم فى سبيل ذلك أية عراقيل . وأية سيطرة سياسية قد عززت الميل الى الاستغناء عن هذه السيطرة . وقد حاول البعض — منذ زمن بعيد — اعتبار الجزيرة نوعا من الممتلكات الدولية المشتركة وكأرض لاسيطرة عليها لأحد . قد نص اتفاق البندقية المبرم فى ١٩ مارس عام ١٨٩٧ على « إجلاء سكان جزيرة كمران جميعاً عنها » فضلا عن التصرف الكامل فى الجزيرة (أنظر النص فى المعاهدات والاتفاقات بين المملكة الإيطالية والدول الأخرى التى جمعت بمعرفة وزارة الخارجية الإيطالية الجزء ١٥ . روما ١٨٩٩ ص ٤٩ وما يليها) .

وفضلا عن ذلك فإنه فيما يختص بجزيرة كمران — فى عهد التوقيع على معاهدة لوزان — لم يكن ساحل تهامه مع ميناء حديدة ولويجة تحت سلطة حكومة اليمن وكان إثبات حقوق اليمن عليها موضع شك بصفة خاصة . وأن التأخير فى الاعتراف باستقلال اليمن من جانب معظم الدول ليفسر لنا أيضاً سر التأخر فى الاعتراف بكافة حقوق اليمن كدولة ذات سيادة .

ولما كان انتهاء هذه الحقوق قد تم بدون ملاحظة من أحد وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية عندما أختل التوازن الدولى انفردت بريطانيا بالسيطرة على هذا الجزء من العالم .

(٣) ومن الواجب أن نوضح أن معاهدة لوزان المعقودة مع تركيا على مثال المعاهدات التى عقدت بعدها بين الموقعين على هذه المعاهدة لم تربط اليمن كطرف ثالث فيها .

وإذا كانت الدول الموقعة على معاهدة لوزان قد تجاهلت اليمن . وإذا كانت هذه المعاهدة فى مادتها ١٦ قد حاولت أن تعطى حقوقا شرعية

للدول الموقعة عليها فى التصرف فى مصير البلاد العربية النهائى على أساس أنها أصبحت وارثة لأملاك تركيا فإن حكومة اليمن لها كل الحق فى المعارضة فى كل زعم من هـذا القبيل لأنها لم تعترف فى يوم من الأيام بهذا الميراث المزعوم ولها الحق فى ذلك .

ويجب أن نذكر قبل كل شىء أنه بمقتضى هدنة ٣٠ أكتوبر عام ١٩١٨ وطبقا للمادة الأولى من الميثاق الوطنى المؤرخ فى ٢٧ يناير سنة ١٩٢٠ تنازلت تركيا عما لهـا من حقوق السيادة على أى جزء من أجزاء البلاد العربية وقد اعترفت بطريقة صريحة باستقلال بلاد شبه الجزيرة العربية التى يتكون معظم سكانها من المسلمين .

ومن المقرر أنه إذا كان الأمام من جهة لم يعتبر نفسه وارثا لتركيا وطالب بحقه الأصلى .. إذا اعتبر الهدنة التى عقدت بين تركيا وبريطانيا سندا لاقيمة له فإن بريطانيا من جهة أخرى — ولو أنها استولت بصفة مؤقتة على إقليم حديبة — فإنها لم تدع قط أنها قد ورثت السيادة التركية المزعومة على اليمن .

أما وضع يدها المؤقته على حديبة وإقامة أهل العسير فى هذا الاقليم فقد كان يعتبر إجراء انتقاميا ضد اليمن التى كانت قد احتلت إذ ذاك جزءاً من اقليم عدن (١) .

هذا وإن سيادة تركيا ولو أنها كانت قائمة فعلا من قبل فإن تركيا كانت قد تنازلت عنها لمنح الاستقلال للأقاليم التى تسكنها أغلبية من المسلمين .

---

(١) أنظر توبنى الذى قال فى صحيفة ٣٢ لم يعتبر الإمام نفسه مرتبطا . بتركيا ولم يكن له شأن بنصر الحلفاء ويؤكد هذا المؤلف أيضا أنه إذا كان البريطانيون قد احتلوا مؤقتا الحديبة « فإنهم لم يرثوا السيادة العثمانية على الإمام » .

والذى يذكر ايضاً عدم اعتراف اليمن بالهدنة ويذكر أن اليمن إستعانت فى استخدام الجيوش التركية حتى بدون موافقة القسطنطينية على ذلك والاحتفاظ باستقلالها ولمساعدتها على استرداد الحديبة ، ويجب أن نذكر أن الجيش التركى السابع كان قد استعاد الحديبة بعد الهدنة .

ولم يكن فى استطاعة تركيا عن التوقيع على معاهدة لوزان أن تنقل إلى كائن من كان حقوقا سبق أن تنازلت عنها ولم تكن مملوكة لها بعد .

ومهما يكن الأمر فإن فكرة سيادة تركيا على اليمن هى أيضاً فكرة غير مقبولة . وفى الحق أن رجال العلم قد أظهروا فى الكثير من الأحيان أن سير اليمن فى طريق الاستقلال ونحو تكوين شخصيتها القانونية الدولية المستقلة لم يبدأ إلا منذ بداية القرن العشرين أى عند ما كان مركز تركيا فى اليمن قد أصبح فى غاية الحرج على أثر الهزائم الكبيرة التى أصيبت بها فى ١٩٠٤ و ١٩٠٥ بعد أن خسرت ٥٠ فرقة من جنودها وعدداً كبيراً من العتاد الحربى.

ولكن يجب أن نلاحظ أن هذا النصر الذى أحرزته اليمن لم يكن إلا نتيجة للكفاح الذى كافحته ضد الغزل التركى الذى استمر طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وعلى وجه التقريب ابتداء من سنة ١٨٥٠ عند ما حاولت تركيا فتح اليمن والاستيلاء عليها لجعلها ولاية من ولاياتها . على أن كل محاولة من هذا القبيل قد باءت بالفشل إزاء المقاومة التى أبداها الشعب اليمنى . ولا يمكن التحدث عن هزيمة اليمن . بل أن حالة الحرب قد استمرت وطال أمدها دون أن تستطيع تركيا فرض سيطرتها الفعلية على البلاد التى احتفظت دائما بسيادتها . ومن هذا يتضح أن الرأى السالف الذكر مخالف للحقائق التاريخية .

ويجب لن نذكر أيضاً أنه لا توجد فى كتب القانون الدولى التى وضعت فى النصف الثانى من القرن الماضى أية إشارة لليمن بين الدول الخاضعة للباب العالى . إذ أن :

على سبيل المثال لم يتردد فى القول فى كتابه المعروف باسم موجز القانون الدولى العام (باريس ١٨٩٤) بأن الدول الوحيدة التى كانت خاضعة للباب العالى عند وضعه هذا الكتاب كانت مصر وبلغاريا . ولم توجد أية شارة

فيه لليمن . وهذا مطابق تمام للمطابقة للحقيقة عن عدم وجود أية سلطة فعلية معترف بها من جانب الشعب اليمنى أو من جانب الدول الأخرى لصالح تركيا. وبهذه المناسبة كتب مؤلف معروف ما يأتى : « أن الأتراك الذين كانوا يعتبرون بلاد العرب منذ النصف الأول من القرن السادس عشر جزءاً من امبراطوريتهم لم يتمكنوا من الاستقرار فى شبه الجزيرة العربية . . وقد اضطروا إلى الاقتناع بالسيادة النظرية (الإسمية) لسلطتهم من جانب الأمراء المحليين الذين كانوا ولا يزالون يعتبرون الحكام الحقيقيون لبلاد العرب » .

وهذا يفسر لنا كيف استطاع الإنجليز البقاء فى عدن بدون أن تكون لهم علاقات بتركيا (أنظر ص١٥٠) وبهذه الطريقة أيضاً يمكن تفسير السر فى أن اليمن قد طالبت دائماً بسيادتها بصفة أصلية.. ولم تعترف قط بالاتفاقات التى عقدت بين الإنجليز وتركيا .

وحتى الاتفاقات التى عقدت بين بريطانيا وتركيا فى شهر يناير سنة ١٩٠٢ ومايو سنة ١٩٠٥ . فإن اليمن لم تعترف بها وذلك لأن تركيا وبريطانيا لم تمارسا أية سلطة فعلية على الأراضى التى وضعت هذه الاتفاقات بشأنها .

ويكفى أن نستشهد فى هذا الصدد بما كتبه أحد المؤلفين الانجليز الذى قرر أن تحديد السلطات المقررة بمقتضى هذه الاتفاقات كان تحديداً نظرياً وفى الحقيقة أنها لم تكن لها أية سلطة فى خارج الحاميات وعلى ما عدا القبائل التى كانت تحت رقابتها المباشرة .

من كل ما تقدم يمكن أن نستنتج عدم وجود أية معاهدة منحت بريطانيا السيادة الإقليمية على جزيرة قمران . كما أنه لا توجد أية معاهدة تستطيع بريطانيا أن تتمسك بها لكى تبرر احتلالها لهذه الجزيرة أو القيام بالوصاية عليها بعد انتهاء استخدام الجزيرة كمركز للرقابة الصحية .

وأن أمر نظام كمران يجب أن ينظر اليه بوصفه أمراً غير مشروع إذ أنه بتشبيهه حالة الجزيرة بحالة اقليم عدن يكون قد ضم هذه الجزيرة بطريقة غير مكشوفة إلى هـــذا الإقليم الأمر الذى لا يتفق وتخصيصها للقيام بخدمة دولية عامة .

ومما لا شك فيه أن الموقف الجديد الذى أوجـده نظام جزيرة كمران ونقل الرقابة الصحية من الجزيرة إلى جدة يعتبر ان إنتهاكا للالتزامات المترتبة على المعاهدة الإنجليزية اليمنية المبرمة فى عام ١٩٣٤ كما أن احتلال بريطانيا للجزيرة يعتبر اعتداء على سلامة أراضى اليمن .

إمكانيات اليمن فيما يختص بمطالبتها

جزيرة كمران

إذا دخلنا فى الميدان العملى لتعيين ما يجب على اليمن فعله لاسترجاع جزيرة كمران فإنه يبدو لنا قبل كل شىء أن من الضرورى تقديم طلب رسمى بهذا المعنى أولا .

أما فيما يختص بتفاصيل المذكرة التى يجب تقديمها إلى بريطانيا فإنه من الواجب فى رأينا ذكر الحجج الآتية : —

(ا) بما أن جزيرة كمران تقع فى مياه اليمن الإقليمية ولم تكن فى يوم من الأيام قد تم التنازل عنها لبريطانيا فإنها تتبع اليمن ويجب أن تعاد إليها .

(ب) ليست اليمن فى حالة تسمح لها بالتخلى عن فكرة ضم الجزيرة مرة ثانية إلى الأراضى اليمنية لأن وجود دولة أجنبية فى مياهها الإقليمية يتمثل فيه انتقاص لمزايا سيادتها لا يمكن التسامح فيه بأى حال كما يتمثل فيه أيضاً تهديد دائم لاستقلالها وسلامتها .

(ج) أن الموقف الجديد الذى خلقته بريطانيا بمقتضى أمر نظام كمران الذى غير طبيعة حياة الجزيرة بأن جعلها فى صورة توسع سياسى استعمارى قد بدل الوضع الذى كان قائماً وقت إبرام معاهدة سنة ١٩٣٤ إذ أنتهك مبادىء القانون الدولى الأساسية إضراراً بالمصالح اليمنية كما أنتهك أيضاً روح المعاهدة المذكورة مما يترتب عليه أن تعتبر اليمن أن من حقها المشروع فى حالة رفض بريطانيا إبقاء هذه المعاهدة وبالتالى فى سحب اعترافها بالممتلكات البريطانية فى جنوب اليمن وشرقها ـ وهذا مع عدم الإخلال بحقها فى مطالبتها فيما يختص بحدود اليمن الجنوبية حتى ولو قبلت بريطانيا ارجاع هذه الجزيرة .

(د) لا تعتبر اليمن بأية حال أن ارجاع جزيرة كمران خاضع أو مشروط بتسوية مسألة الحدود اليمنية طبقا للمادة ٣ من معاهدة سنة ١٩٣٤ لأن هذه المعاهدة فضلا عن أنها لا تشتمل على التزام بالاتفاق ولكنها تنص على إجراء للوصول إلى حل للنزاع فانها لا تختص بالنزاع بشأن جزيرة كمران التى احتفظت اليمن فى موضوعه بحرية العمل كاملة .

ولما كانت السوابق التحكيمية والقضائية وكذلك الفقه الدولى كلها بدون استثناء فى مصلحة اليمن فإن فى استطاعة الحكومة اليمنية عرض النزاع حول جزيرة قمران على هيئة تحكيم أو على محكمة العدل الدولية .

وهكذا تقدم اليمن الدليل على حسن نياتها وعزمها على احترام المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة التى « تلزم الطرفين المتنازعين فى حالة ما إذا كان هذا النزاع يهدد السلام والأمن الدوليين بالبحث عن حل لنزاعهما بدون الالتجاء إلى القوة » وهذا رغما عما فى عمل بريطانيا من انتهاك خطير لمبادىء القانون الدولى من تهديد لسلامة اليمن واستقلالها .

وفى حالة رفض بريطانيا تستطيع اليمن فضلا عن الغاء معاهدة سنة ١٩٣٤ والاتفاقات المكملة لتلك المعاهدة — إذا ما أرادت احترام ميثاق الأمم المتحدة — الالتجاء إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة سواء بمقتضى المادة ١٤ من الميثاق التى تنص على أن كل خلاف مهما كان منشؤه ، يبدو للجمعية انه قد يضر بعلاقات الصداقة بين الأمم .. أو بمقتضى المادة ٣٥ التى تنص على أن « لكل عضو فى الجمعية الحق فى الفات نظر مجلس الأمن الدولى أو مجلس الجمعية العمومية بما يقع من خلاف من الخلافات المنصوص عنها فى المادة ٣٤ » .

ولما كان الأمر يتعلق بموضوع يمس بمصالح اليمن السياسية فإن الالتجاء إلى الأمم المتحدة له ما يبرره .

وفى استطاعة اليمن فى أثناء ذلك أن تقطع علاقاتها السياسية ببريطانيا والالتجاء إلى إجراءات الانتقام أو المقابلة بالمثل .

هذا مع الاحتفاظ بإمكان اعتبار أن حيازة جزيرة كمران هى بمثابة اعتداء على اليمن وهذا حسب نص المادة ٥١ من الميثاق .

ومن الممكن أيضا الالتجاء إلى الاجراءات التشريعية لصالح اليمن :

(ا) بمقتضى قانون تفسيرى للجنسية اليمنية تستطيع اليمن أن تقرر أن سكان جزيرة كمران يتمتعون بحقوق المواطنين اليمنيين وأن أرض جزيرة كمران تعتبر من جميع الوجوه أرضا يمنية .

(ب) بمقتضى لائحة خاصة بصيد الأسماك وبالمراقبة الجمركية والصحية تستطيع اليمن ادماج المنطقة البحرية الواقعة فى مياه جزيرة كمران الأقليمية ضمن أراضى الدولة اليمنية .

وبأنه فى استطاعة سكان السواحل ممارسة صيد الأسماك بكامل الحرية فى المياه المحيطة بجزيرة كمران ، ومما لاشك فيه أنه عندما كانت جزيرة كمران تستخدم للرقابة الصحية كان صيد السمك فى هذه المياه حرا طليقا من كل قيد .

وقد يكون من المفيد أيضا أن يصدر من جانب حكومة اليمن تصريح خاص بقاع المياه المحيطة بالأراضى اليمنية جريا على السوابق العديدة التى كان الكثير منها من جانب بريطانيا نفسها وأن يذكر فى هذا التصريح أن قاع البحر التابع للهضبة اليمنية خاضع للقضاء اليمنى وهكذا تضع اليمن بريطانيا بلاشك أمام مصاعب كبيرة .

وإذا ما صدر هذا التصريح على نسق تصريحات الدول اللاتينية الأمريكية (مثل فنزويلا التى أكدت فى المادة ٩ من دستور ١٥ إبريل سنة ١٩٥٣ أن الجزر التى تتكون أو التى تظهر فى مناطق المياه الأقليمية لفنزويلا تعتبر

جزءاً تابعا للدولة) فإن اليمن تظهر بأجلى بيان ما فى المركز الذى خلقته بريطانيا من ظلم فادح ضدها بحيازتها لجزيرة واقعة فى مياهها الأقليمية .

وأنه ليبدو من المستحيل فى عصر لاتقتنع فيه الدول بالسيادة على المياه الأقليمية والجزر الموجودة بها بل تطلب وتؤكد حقها فى المياه المجاورة لها حتى مسافة ٢٠٠ أو ٣٠٠ كيلو متر من ساحلها — ألا تكون اليمن صاحبة السيادة فى أراضيها الموجودة فى حدود مياهها الأقليمية المشروعة .

وأن اعتبارات العدل التى يستند عليها فى التصريحات الخاصة بقاع المياه الساحلية والتى سلمت بها حتى لجنة القانون الدولى التابعة للأمم المتحدة من الممكن الاستناد عليها فى مطالب اليمن (١) .

وهناك إجراءات أخرى يمكن الالتجاء إليها تستحق البحث على أساس الوضع الحالى للتشريعات اليمنية وعلاقاتها بمختلف الدول .

وأن بحثا عميقا للمفاوضات الإنجليزية اليمنية على أساس معاهدة ١٩٣٤ يمكن أن يؤدى إلى العثـــور على عناصر عديدة تقوى حجج اليمن فى هذا النزاع .

وهناك أيضا عناصر أخرى نافعة يمكن التوصل إليها من خلال المحادثات المحتملة مع المسئولين عن سياسة اليمن الخارجية .

---

(١) فيما يختص بالدول العربية الواقعة تحت الحماية البريطانية صدرت تصريحات فى موضوع قاع الميـــاه الساحلية من جانب الدول الآتية — أبو ظبى (١٠/٦/١٩٤٩) — عجمان ٢٠/٦/١٩٤٩ البحرين ٥/٦/١٩٤٩ أبوظبى ١٤/٦/١٩٤٩ الكويت ١٢/٦/١٩٤٩ قطر ٨/٦/١٩٤٩ رأس الخيمة ١٧/٦/١٩٤٩ الشارقة ١٦/٦/١٩٤٩ أم القوين ٢٠/٦/١٩٤٩

الخاتمة

إلى هذا الحد تطورت قضية جنوب اليمن أو بمعنى أصح تطورت قصة الاستعمار البريطانى بما خلقه من « المحميات » .. وبما يسعى إليه اليوم لتثبيت أقدامه بمختلف الوسائل والصور أملا فى تدعيم كيانه فى جنوب الجزيرة العربية ليضمن السيطرة عليها من منافذها الشرقية والجنوبية الغربية ليكون فى ذلك قد أوجد ما يعوضه عما فقده فى الشرق الأقصى ... وعما ينتزع منه يوما بعد يوم فى كل بلاد الشرق الأوسط ... وأملا فى تنسيق سياسته التى ينتهجها اليوم فى شرق ووسط أفريقيا حيث تتركز اليوم كل آماله فى خلق امبراطوريته الجديدة التى لم تصل إليها حتى اليوم طلائع « الغول » الأمريكى أو الروسى والتى مازالت حتى اليوم تعتبر بعيدة عن أى نفوذ غربى باستثناء نفوذ إنجلترا وفرنسا ونفوذ بعض الدول الغربية الأخرى فى بعض الجهات حيث لا تخشى بريطانيا أية منافسات جدية من تلك الدول فى الحقل الاستعمارى .

وإن مستقبل التحرير الأفريقى والتحرير العربى مرهون لحد كبير إلى مدى ما يمكن إعداده من مقاومة أية محاولة استعمارية بريطانية من الاستقرار فى هذا الجزء من الوطن العربى .

وإن كان الأمل كبيرا فى أن تقوم اليمن بنصيبها فى هذا الصراع الذى يتوقف عليه إلى حد خطير مستقبلها . . وعليها أيضاً أن تبدأ وتُعجِّل فى اتخاذ كل مايلزم من التطور العلمى والاجتماعى والاقتصادى وخاصة بعد أن ثبت لها صدق النوايا التى أظهرتها دول الجامعة العربية . . . ومصر بصفة خاصة . . . لكى تتفادى الكارثة التى يمهّد لها الاستعمار من الآن . .

فبالقدر الذى تُوفّق فيه اليمن أولا . . وباقى الدول العربية ثانياً

فى الأخذ بكل وسائل الارتقاء بمستوى الحياة فى اليمن ومضاعفة قواها الإنتاجية بالقدر الذى تُناهَض به كل محاولات الاستعمار فى فصل الجنوب عنها وخاصة وهى تملك كل موارد الحياة التى تعيش عليها مناطق الجنوب « والمحميات » وعلى الأخص منابع وموارد المياه أيضاً فهى تملك من مختلف الموارد والإمكانيات مايجعلها قادرة على النظر لمستقبلها بكل أمل وثقة والله يرعاها ومعها كل شقيقاتها العربيات .

ولا شك أن اتجاه بريطانيا إلى استئناف عدوانها ونشاطها الأخير المتجدد على حدود اليمن إنما هو تغطية فشلها فى تحقيق أى نجاح من وراء حملاتها العدوانية على مصر وعلى القومية العربية . . ومن جهة أخرى فإن اتجاه اليمن الصريح للتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة إنما أكّد تكتل هذه الدول ضد فكرة حلف بغداد الذى لم تنجح بريطانيا فى قذف الدول العربية فى أتونه باستثناء حكومة العراق حيث كان على رأسها نورى السعيد قبيل مولدها هذا الحلف .

وأن اتجاه أمريكا إلى محاولة التدخل الاقتصادى المباشر ، والتدخل المسلح فى الشرق الأوسط بناء على ماتقدم به إيزنهاور وإنما دفع بريطانيا إلى تثبيت أقدامها فى الجنوب العربى بعد أن شعرت بقرب امتداد التدخل الأمريكى إلى المناطق التى كان لبريطانيا فيها شأن يذكر فى الأمس القريب .

ومن هنا كان عبء العروبة ثقيلا وعبء اليمن أكبر وأثقل .

واجب اليمن

ولقد برزت عـــدة آراء واتجاهات فى جنوب الجزيرة حول مستقبل « المحميات » وخصوصاً بعد أن ظهرت نية بريطانيا فى تحقيق الاتحاد من تلك المحميات بالرغم من إجراء بعض التعديلات الطفيفة التى أدخلتها حكومة عدن فى المشروع الذى سبق تقديمه والإشارة إليه .

وكان ضمن تلك الآراء أو الاتجاهات ـ التى طافت حولها المناقشات والدراسات بين أبناء الجنوب ـ العمل على إدماج كل المحميات فى اتحاد واحد لخلق وحدة إقليمية ويكون لها كيانها الخاص وسيادتها الخاصة مع إبقاء عدن عربية خالصة بالرغم من كونها مستعمرة بريطانية ، وذلك خشية صبغتها بالصبغة الإنجليزية أو الأجنبيـــة الدولية . كما هو الحال فى هونج كنج ، أو سنغافورة ، أو جبل طارق .

وقد استهدف أصحاب هذا الرأى القاضى بقيام الاتحاد بين المحميات إيجاد وحدة لها مجلسها التأسيسى أو النيابى ويكون لها شخصيتها الاعتبارية ويتولى حكمها رئيس ينتخب من مجلس الرؤساء المكون من السلاطين ، والأمراء والحكام ، وتكون ولايتهم على هذا الاتحاد بالتناوب .. ويبرر أصحاب هذا الرأى دعوتهم بأن انضمامهم لليمن قد لايكون فى الوقت الحاضر ميسوراً بسبب تفكك المحميات من جهة وبسبب عدم انتظام جهاز الحكومة فى اليمن بالصورة التى تشجع أهل المحميات على الانطراء تحت لواء حكومة اليمن من جهة أخرى . وإنما يدعو أصحاب هذه الفكرة من أبناء الجنوب إلى قيام الاتحاد أولا بين المحميات . ثم يسهل بعد ذلك اتحادهم مع اليمن على أية صورة . بل ويتنبأون بأن تحقيق الاتحاد فى الجنوب سيشجع اليمن على السرعة فى تطورها لتكون أهلا لتتحد معها الكتلة الجنوبية .

وقد عقدت مؤتمرات دعت إليها « رابطة أبناء الجنوب » فى عدن أعلنت فيها بعد بحث المشكلة القرارات الآتية :

١ — إعلان قيام دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة تتكون من عدن ، والأمارات الجنوبية (ما يسمى بالمحميتين الشرقية والغربية) وتتولى شئونها حكومة مركزية واحدة .

٢ — عدن جزء لا يتجزأ من الجنوب العربى يجب أن ينال حكما وطنياً عربياً وأن تكون عضواً فى هذا الاتحاد كسائر أعضائه ، ويجب وقف الهجرة إليها حالا .

٣ — حكومة الاتحاد حكومة وطنية شعبيه ديمقراطية . تتولى تصفية الوضع الحاضر وإعـــداد الوضع الجديد إلى جانب مهماتها الاعتيادية كحكومة . وتكون مسئولة أمام المجلس التأسيسى .

٤ — يتكون لمجلس تأسيسى منتخب من قِبَل الشعب .

٥ — مهمة المجلس التأسيسى وضع دستور يحقق وحدة تامة لشعب الجنوب العربى وسن التشريعات اللازمة لمصالح البلاد العامة ، والإشراف العام على الحكومة . ومدة هذا المجلس ثلاث سنوات يبتدىء عقبها تطبيق الدستور .

٦ — يتكون مجلس من مجموعة الرؤساء وتكون الرئاسة دورية فيما بينهم ويعتبر المجلس بمجموعه شخصية معنوية . ولرئيس الدولة أن يتولى مهماته واختصاصاته .

٧ — الشعب هو صاحب السيادة وهو مصدر السلطات ومجلس الرؤساء فى مجموعه رمز لهذه السيادة .

٨ — شعب ولايات جنوب الجزيرة العربية جزء من شعب الجنوب العربى الكبير ، وله وحده حق تقرير مصيره بالنسبة للوضع العربى العام وعلى ضوء مبادىء الأمة العربية .

٩ — الثروات المعدنية فى مناطق الجنوب ملك لدولة الاتحاد وكل ارتباط أو امتياز يخالف هذه القاعدة لا يعترف به الشعب .

ولا تعتبر الارتباطات والامتيازات قانونيـــة ملزمة إلا إذا أبرمتها الحكومة الاتحادية وصادق عليها المجلس التأسيسى المنتخب .

والرابطة تعاهد نفسها وتهيب بشعب الجنوب أن يسعى حثيثاً لتحقيق هذه الخطوات الضرورية وتطلب من كل فرد من أبناء الجنوب بأنه يعدها بعونه وتأييده وتبدى استعدادها للتعاون مع من يؤمن بتلك الأهداف مستمدة العون من وحى كفاح الأمة العربية المجيدة فى شتى أمصارها وأقطارها .

وما ضاع حق وراءه مطالب !

(امضاء) الرئيس

(امضاء) الأمين العام

ولقد أذاع الإنجليز كثيراً من الدعايات المسمومة حول فكرة اليمن الداعية أو القاضية بضم المحميات إليها ومسخوا هذه الفكرة ووصفوها بالطابع الاستعمارى وأنفقوا كثيراً من أجل إظهار المقارنة بين الحياة فى عدن وما فيها من مظاهر المدنية والرفاهية رغم كونها مستعمرة . . وبين اليمن وما فيها من جمود وبطء فى التطور .

ومن أجل هذا أصبحت مهمة اليمن ضخمة فى تنظيم جهازها الداخلى وتدعيم جبهتها السياسية من كل الوجوه لتثبت عملياً ومادياً لأبناء الجنوب صِدق اتجاهها للتطور مع الزمن وللإصلاح الشامل بما يُشجّع أهل المحميات على الاندماج معها وليكونوا عونا لها على مناهضة الدعاية البريطانية والمساعى الاستعمارية التى تدَبِّرُ لليمن خاصة ولأهل الجنوب والعرب عامة . .

ملحق (ا)

محميات عدن الغربية(*)

الولاية	حاكمها	عاصمتها	سكانها
١) س العبادل (لحج)	السلطان علي عبدالكريم فضل	الحوطة (لحج)	٥٥ر٠٠٠
٢) مشيخات الصبيحة	» » » » »	طور الباحة	٢٥ر٠٠٠
٣) م العقارب	الشيخ محمد فضل عبدالله حيدث	بير أحمد	١ر٥٠٠
٤) س الحواشب	السلطان محمد بن سرور الفضلي	السيمير	٢٠ر٠٠٠
٥) س أهل فضل	عبد الله عثمان الفضلي	شقره	٣٨ر٠٠٠
٦) س العوالق العليا	عوض بن صالح العوالقي	نصاب	٢١ر٠٠٠
٧) م العوالق العليا	محسن بن فريد بن رويس	يشيم	٢٥ر٠٠٠
٨) س العوالق السفلى	عيدروس بن علي	أحور	٢٢ر٠٠٠
٩) س يافع العليا	محمد بن صالح بن هرهرة	المحجبة	
١٠) نقابة الوسطة	أحمد أبو بكر عسكر	القدمه	
١١) م المفالحة	قاسم عبد الرحمن المنادلي	الحرية	
١٢) م الصبي	سالم صالح الصبي	دبره	٨٠ر٠٠٠
١٣) م الحضرمي	محمد حسن غالب الحضرمي	ابشر	
١٤) م الأبعوش	محمد محسن البعسي	الدر	
١٥) س يافع السفلى	عبد روس بن محمد الفعيلي	القارة	٤٥ر٠٠٠
١٦) م السفالاه	محمد مقلد السقلدي	العوايل	١٢ر٠٠٠
١٧) أمارة الضالع وردفان	الأمير شايف سيف	الضالع	٤٨ر٠٠٠
١٨) م العلوي	صالح صايل العلوي	القشعة	٢ر٠٠٠
١٩) م القطيبي	حسن علي القطيبي	التعبر	٨ر٠٠٠

س = سلطنة م = مشيخة .

(*) حسب إحصائية عام ١٩٥٦ .

الولاية	حاكمها	عاصمتها	سكانها
٢٠) م دئينة وعله	لها عدة مشايخ	إسم قلبط مالين	٨ر٠٠٠
٢١) أمارة بيحان	الشريف صالح بن حسن الهبيلي	بيحان القصب	١٨ر٠٠٠
٢٢) العوادل	صالح بن حسين جسبل	زاره	٣٣ر٠٠٠

محميات عدن الشرقية

١) س القعيطة	صالح بن غالب القعيطي	المكلا	٢٦٥ر٠٠٠
٢) س الكثيرية	جعفر بن منصور الكثيري	سيون	
٣) س الواحدي	عبد الله بن محمد الواحدي	بلحاف	١٦ر٠٠٠
٤) م بير علي	ناصر بن طالب	بير علي	٤ر٠٠٠
٥) م عرفه	أحمد بن عبدالله عوض باداس	عرقه	٤ر٠٠٠
٦) م صورة	عوض بن صالح باشهيد	صورة	٣ر٠٠٠
٧) س المهرة	سعيد بن عفريد		
٨) قشن وسقطرة		سقطرة	

ملحق ٢

بالمعاهدات المعقودة مع محميات عدن

---

١ — ٦ سبتمبر ١٨٠٢ السلطان أحمد الكريم والسير هوم بوفهام سفير بريطانيا

٢ — ١٨٤١ السلطان محسن فضل العبدلى وللكوماندر هينس

٣ — ٥ مارس ١٨٤٩ فضل محسن العبدلى وفرانس لوك والى عدن

٤ — ١٨٥١ على محسن العبدلى

٥ — ٣٠ مارس ١٨٧١ سلطان العوالق وبريطانيا

٦ — ١٧ سبتمبر ١٨٨٠ حماية العواطف .

٧ — ١٧ سبتمبر ١٨٨٠ حماية الوهمى .

٨ — ٢ أكتوبر ١٨٨٠ أمير الضالع « اتفاقية »

٩ — ٣ مارس ١٨٨١ المادل وأهل فضل

١٠ — ٥ مارس ١٨٨١ السلطانين فضل بن على محسن العبدلى وعلى مانع الحوشبى

١١ — ٥ مارس ١٨٨١ فضل على محسن العبدلى وفرانس لوك والى عدن

١٢ — ٢٦ يولية ١٨٨١ حكمدار الشحر والمكلا

١٣ — ٢ يونيو ١٨٨٢ سلطان العوالق السفلى

١٤ — ٢٣ إبريل ٨٨٦ حماية سقطره وملحقاتها

١٥ — أول مارس ١٨٨٨ حماية الواحدى القعيطى .

١٦ — أول مارس ١٨٨٨ حماية الواحدى قشن .

١٧ — ٢٧ ابريل ١٨٨٨ حماية شيخ عرفه

١٨ — ٢٨ ابريل ١٨٨٨ حماية شيخ حوره الذيبنى

١٩ — ٣٠ ابريل ١٨٨٨ حماية الواحدى فى بير على
٢٠ — ٣٠ ابريل ١٨٨٨ حماية الواحدى بلحاف
٢١ — ٢ يونيو ١٨٨٨ حماية العوالق السفلى .
٢٢ — ١٥ يوليو ١٨٨٨ شراء أرض من شيخ العقارب .
٢٣ — ١٥ يوليو ١٨٨٨ حماية العقارب .
٢٤ — ٤ أغسطس ١٨٨٨ حماية أهل فضل .
٢٥ — ١٦ أغسطس ١٧٩٥ حماية السلطان محسن بن على مانع الحوشبي
٢٦ — ١٥ مارس ١٨٩٥ حماية الواحدى فى بلحاف .
٢٧ — ١٦ يوليو ١٨٩٥ حماية العلوى .

٢٨ — ١١ أغسطس ١٨٩٥ حماية يافع السفلى .
٢٩ — ٧ يناير ١٩٠٢ حماية عرفة .
٣٠ — ٧ إبريل ١٩٠٢ حماية صوة .

٣١ — ١١ مارس ١٩٠٣ معاهدة صداقة مع قبيلة الضبي التابعة ليافع العليا
٣٢ — ٣ يوليو ١٩٠٣ معاهدة صداقة مع قبيلة الموسطة التابعة ليافع العليا .
٣٣ — ٢٦ سبتمبر ١٩٠٣ معاهدة صداقة مع قبيلة الحضارم التابعة ليافع العليا.
٣٤ — ٢٤ اكتوبر ١٩٠٣ اتفاقية مع الشيخ مظهر على العرفى للعناية بأعمدة الحـــدود .

٣٥ — ٢١ اكتوبر ١٩٠٣ صداقة مع السلطان عمر هرهرة فى يافع العليا
٣٦ — ٨ ديسمبر ١٩٠٣ معاهدة صداقة مع الشيخ محمد بن فريد بن ناصر البسلمى العولقى

٣٧ — ٥ ديسمبر ١٩٠٣ معاهدة صداقة مع قبيلة الشيب التقالدة
٣٨ — ٢٩ ديسمبر ١٩٠٣ معاهدة صداقة مع الشريف أحمد محسن بن بيحان القصى .

٤٠ — ١٨ مارس ١٩٠٤ معاهدة صداقة مع سلطان العراق العليا

٤١ — ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ معاهدة صداقة مع أمير الضالع

٤٢ — ٢٢ نوفمبر ١٩٠٥ اتفاقية والواحدى فى بلحاف

٤٣ — ١٣ نوفمبر ١٩٠٥ حماية الواحدى فى بلحاف

٤٤ — ٢٥ سبتمبر ١٩٠٦ اتفاقية الرجعية وسلطان العبادل

٤٥ — يوليو ١٩١٤ اتفاقية مع العلوى

٤٦ — سبتمبر ١٩١٤ اتفاقية الحواشب

٤٧ — يونيو ١٩١٥ اتفاقية أهل قطيب

٤٨ — يونيو ١٩١٨ معهدة تجديد السلطنة القعيطية والسلطنة الكثيرية باشتراك بريطانيا

٤٩ — ١٩٣٩ معاهدة سلطان الكثيرى

ملحق ٣

معاشات المعاهدين بالروبية

	شهرى	منحة سنوية	مخصصات الضيافة
١ — سلطان لحج	١٠٨٢	٢١٠٠	
٢ — سلطان يافع بنى قاصد	٢٠٠	١٤٠٠	٦٥٠
٣ — سلطان أهل فضل	٣٦٠	٧٠٠	٦٥٠
٤ — أمير الضالع	٤٠٠	٧٠٠	٦٥٠
٥ — سلطان الحواشب	٤٠٠	١٠٥٠	٥٥٠
٦ — سلطان يافع العيا	١٠٠	١٠٥٠	٤٥٠
٧ — سلطان العوالق العليا	٢٠٠	٧٠٠	٩٤٥
٨ — شيخ العوالق العليا	١٢٠	٧٠٠	٥٣٠
٩ — سلطان العوالق السفلى	١٠٠	٤٢٠	٤٠٠
١٠ — شيخ العقارب	٨٠	٤٢٠	٤٦٥
١١ — سلطان العواذل	٨٠	٥٦٠	٦٠٩
١٢ — نقباء الموصفة	١٠٠	٤٢٠	٣٣٠
١٣ — شيخ المفالجة	٨٠	٢١٠	٢٢٠
١٤ — شيخ الصبى	٨٠	٢١٠	٢٢٠
١٥ — شيخ الحضارة	٢٣	٧٠	٩٠
١٦ — شيخ القالدة	٢٣	١٩٥	١٦٠
١٧ — شريف بيحان	١٠٠	٢١٠	٢٨٧
١٨ — شيخ أهل قطب	١٠٠	٣٥٠	٢١٠

	شهرى	منحة سنوية	مخصصات الضيافة
١٩ — شيخ أهل على	١٠٠	٢٨٠	٣٠٠
٢٠ — شيخ الموظف	٦٠	—	—
٢١ — شيخ المناصرة	٥٠	٨٠٠	—
٢٢ — شيخ الرجعة	٨٠	٦٠٠	—
٢٣ — شيخ المخاديم	٦٠	٦٠٠	—
٢٤ — شيخ البراهمة	٥٠	٧٠٠	—
٢٥ — شيخ الجربوى	٩	١٦٠	—

وتمنح غير المعاهدين منحاً سنوية بين ٢٠٠٠ لشيخ الأجربة و٢٠ روبية للشيخ عبدالله محمد عمودى ولامخصصات خدمات منوعة ٢٧٦٠ روبية فى العام. كما تمنحهم مخصصات ضيافة بين ١٧٠ و٨٥ روبية فى العام .

معاشات شهرية	٤٠٣٧
معاشات سنوية	٤٨٤٤٤
منح سنوية	٢٧٩٦٧
مخصصات ضيافة سنوية	٨٢٢٦

ملاحظه : هذه التقديرات قديمة وقد تعدلت فى السنوات الأخيرة انما أردنا اثباتها بوضعها للقديم لاظهار مدى « سخاء » السياسه البريطانيه . .

ملحق ٤

يوضح شكل الجهاز الإدارى فى المحميات[1]

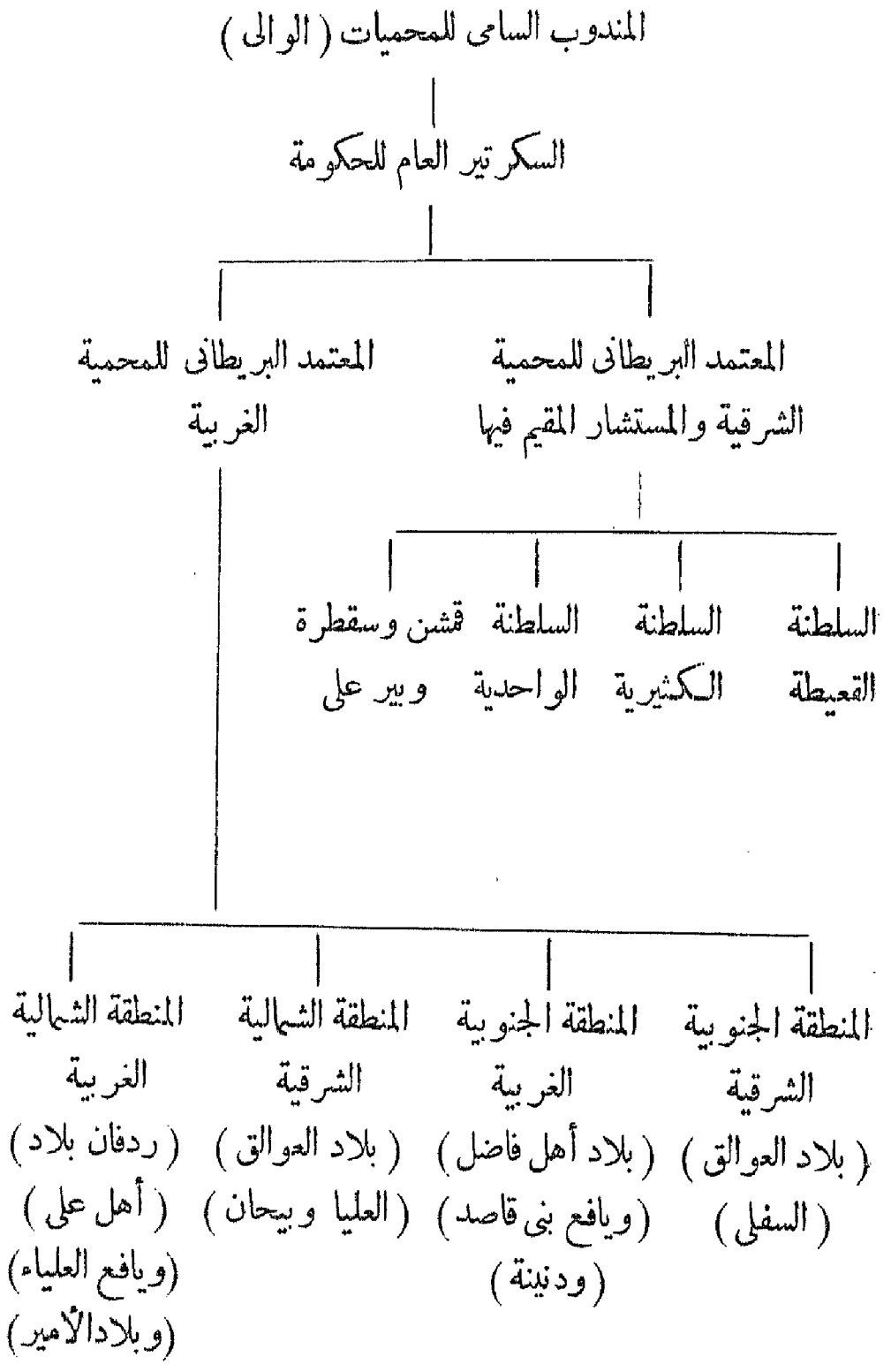

(١) قبل تنفيذ مشروع الاتحاد الفيدرالى .

المراجع العربية

١ — وثائق وزارة الخارجية اليمنية .

٢ — تقارير اللجنة الفرعية واللجنة السياسية للجامعة العربية .

٣ — وثائق سرّية أخرى .

٤ — تاريخ مستعمرة عدن وجاراتها .

---

٥ — كتاب هدية الزمن فى أخبار لحج وعدن الأمير أحمد فضل العبدلى

٦ — جزيرة العرب فى القرن العشرين الشيخ حافظ وهبه

٧ — تاريخ اليمن عمارة بن زيدان

٨ — قلب اليمن الرئيس محمد حسن

THE FORGEIGN REFERENCES

1 - A History of Arabla Felix or Yemen From The Commencement of The Christian era To The Present Time. by R.L. Playfaire.
2 - "El Yemen" Tre Anni Nell Arabia Fèllce : de Renzoni.
3 - Arɐbia infelix or The Turks in Yemen. bl G.Wyman Budy
4 - An Account of The Arab Tribes in The Vacinity of Aden by Indian Government.
5 - In The Yemen: by Hugh Scott.
6 - Formerly Political Reseedent at Acen : by Major Generel P. J. Maiand.
7 - East is West. by Freya Stark.
8 - Around The Cosast of Arabia: by Ameen Rihani.
9 - Arabia Felix: by Thomas Berthman.
10 - A Report on Social Economic And Politieal Conditionof The Hadhremaut: by W. H. Ingrms.

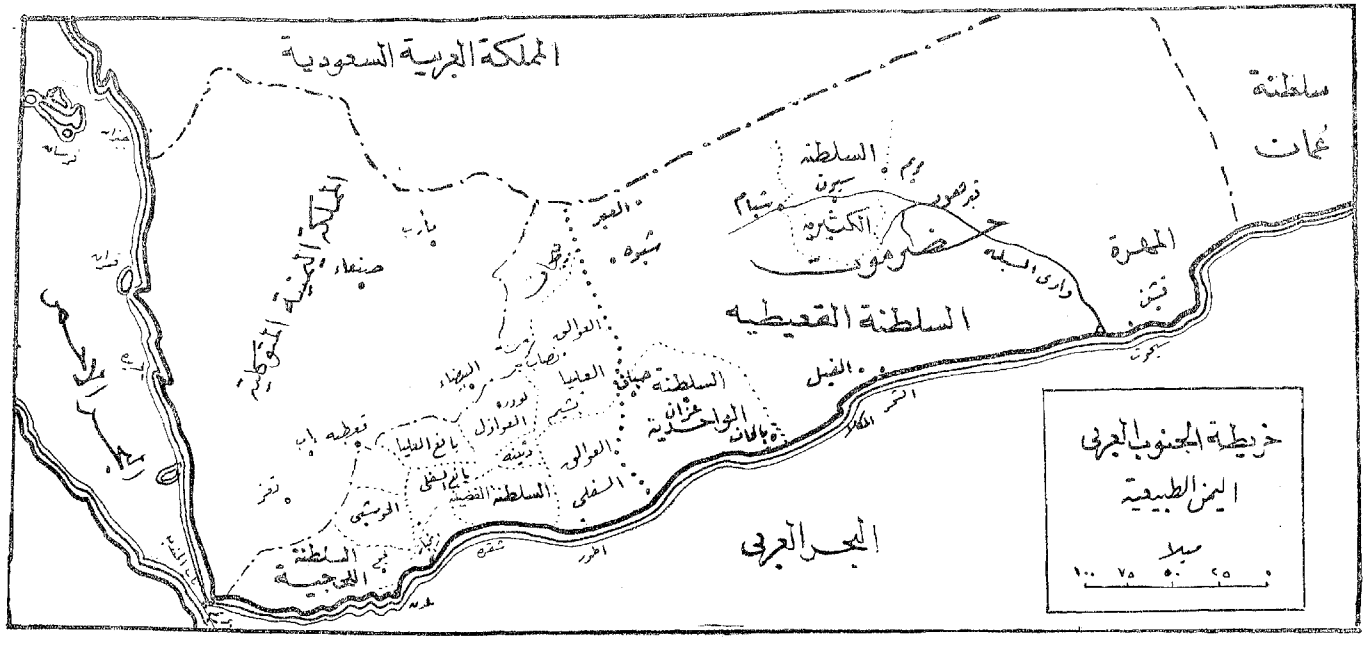
المملكة العربية السعودية
سلطنة عمان
السلطنة
القعيطية
حضرموت
السلطنة
الكثيرية
المهرة
السلطنة
الواحدية
عزان
بالحاف
السلطنة
اللحجية
البحر العربي
البحر الأحمر
المملكة اليمنية المتوكلية
صنعاء
البيضاء
العواذل
العوالق
العليا
العوالق
السفلى
الوسطى
خريطة الجنوب العربي
اليمن الطبيعية
مقياس

فهرس الكتاب

صفحة

المقدمة العامة ٥
المقدمة التاريخية عن ظروف إحتلال بريطانيا لعدن . . ٩
علاقة اليمن بالمحميات ١٣
توسع العدوان البريطانى ١٧
معاهدة ١٩٣٤ بين اليمن وبريطانيا ٢٣
« ١٩٥١ « « ٣١
ملاحظات عن مؤتمر لندن ٣٤
أهداف الاستعمار البريطانى الاستراتيجية فى جنوب الجزيرة العربية ٤٢
التمهيد للاتحاد بين المحميات ٤٦
نص خطاب والى عدن لسلاطين المحميات . . . ٤٨
المشروع الأول لاتحاد ولاية عدن ٥٤
أهمية المشروع لبريطانيا ٥٧
خطورة المشروع على اليمن ٥٨
نتائج المشروع ٦٣
مشروع الدستور الذى وضعته بريطانيا لمحمية عدن الشرقية .
(حضر موت) ٦٤
مشروع الدستور لمحية عدن الغربية ٧٩
اليمن واتحاد الدول العربية ٩٦
رد الفعل فى الجنوب . . وخطة بريطانيا المضادة . . ٩٧
معاهدة الاتحاد الفيدرالى لمحميات الجنوب . . . ١٠٣
أهداف بريطانيا من قيام الاتحاد الفيدرالى . . . ١٠٩
موضوع . . « شبوة » ١١٦

صفحة

موضوع منطقة « الشيخ سعيد و باب المندب » ١٢٤
شهادة مسئول بريطانى لمصلحة اليمن ١٢٨
نماذج من معاهدات بريطانيا مع المحميات ١٣٣
نظرة عامة فى تلك المعاهدات « الصورية » ١٤٨
بريطانيا والانقلاب اليمنى الأول ١٥٤
مذكرة مفوضية اليمن بالقاهرة للجامعة العربية ١٥٦
بدء الحلول الايجابية ١٥٨
تقرير اللجنة الفرعية بالجامعة العربية عن نزاع اليمن وبريطانيا
(١٩٥٤) ١٥٩
الدعاية والاعتداءات البريطانية .. والرد عليها ١٦٨
مشكلة جزيرة كمران ١٧٣
إمكانيات اليمن فيما يختص بجزيرة كمران ١٩٩
الخاتمـــة ٢٠٣
واجب اليمن ٢٠٥
ملحق (١) عن محميات عدن الغربية ٢٠٨
« « الشرقية ٢٠٩
ملحق (٢) بالمعاهدات المعقودة بين بريطانيا ومحميـات عدن . ٢١٠
ملحق (٣) بيان معاشات الحكام ٢١٣
« (٤) الجهاز الإدارى فى المحميات ٢١٥
المراجع العربية ٢١٦
« الافرنجية ٢١٧